

تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢

ابراهيم عبد

الطبعة الثانية

حق الطبع محفوظ للمؤلف

الثنى ٢٠

القاهرة
طبع بمطبعة التوكيل
١٩٤٢

ناتج الوقائع المصيرية

١٨٢٨ - ١٩٤٢

بقلم

ابراهيم عبد

الطبعة الثانية

حق الطبع محفوظ للمؤلف

القاهرة

طبع بمطبعة التوكل

١٩٤٢

الأهداء

الى زوجتي أهدى هذا الكتاب

فهو بعضه ما تستحق من تكريم

ابراهيم عبده

فهرس تاريخ الوقائع المصرية

صفحة	
٦	تصدير الكتاب
٩	مقدمة لحضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف المساعد
١٥	رأى قسمى التاريخ والصحافة بكلية الآداب
١٧	مقدمات الطباعة والصحافة فى مصر
٣٠	جرنال الخديو وديوانه
٣٨	إنشاء الوقائع المصرية وإدارتها
٥٥	سياسة محمد على فى توجيه الوقائع
٦٥	تحرير الوقائع المصرية
٨٧	تجديد الوقائع وتعديل نظامها
١١٣	الوقائع فى عصر الخديو اسماعيل
١٣١	رسالتها فى العصر الجديد
١٥٤	الوقائع صحيفة رأى وفكرة
١٨٩	الوقائع من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٤٢
٢١٧	الجريدة الفرنسية الرسمية
٢٣٤	فصل فى مراجع البحث
٢٤٠	المراجع
٢٥٨	أهم الأعلام

تصدير

إعتادت كل أمة متحضرة أن تنشئ لها صحيفة رسمية منذ أن عرفت الحضارة قيم الصحافة وقدرها؛ وكذلك كان الحال في بلادنا حين ولى أمرها ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا الكبير، فقد صرف جهده إلى بناء مصر الحديثة فأذاع في بيئاتها المتباينة نشاطا منقطع النظير، واستلهم لقيام حكومته نظاما صالحا وأشاع في مصالح الدولة جديدا لم تعهده البلاد من قبل، واستوجب هذا كله إنشاء صحيفة تكون صدق لما عليه مصر من قوة وحياء.

أنشأ محمد على جريدة الوقائع المصرية؛ وليس في هذا جديد بالقياس إلى الدول الأوروبية الأخرى، بيد أن الجديد حقا في جريدة الوقائع الرسمية أنها لم تفطر على غرار ما عرفت به صحف أوروبا الماثلة، فهي قد تتفق معها في الشكل غير أن الخلاف بينها في الموضوع جد خطير، فصحافة البلدان الأوروبية الرسمية صدرت للوسائل الرسمية وحدها، أما الوقائع المصرية فكانت شيئا آخر.

هي أقدم صحف الشرق العربية جميعا، قطعت من العمر نيفا

ومائة عام ، لم تتعثر في حياتها إلا لاما ، ولم يعرف في تاريخ الصحف الشرقية جريدة بقيت على الزمن وتخطت أحداث الحياة ومضت قدما كصحيفة الوقائع ، ولم يعرف في تاريخ الصحافة الرسمية صحيفة شغلت الحياة الفكرية كالوقائع الرسمية ، فقد كانت صحيفتنا مدرسة لأدباء الشرق عامة ولمفكرى مصر خاصة ، ومعرضا لأفلامهم ومرتعا لبحوثهم مدى خمسين عاما .

وإذا كانت الصحافة في عمومها مدرسة للتعليم والتثقيف ، فإن الوقائع بقيت مدة وهي وحدها هذه المدرسة ، تذيع على المصريين بعض الأدب والاجتماع ، والسياسة أحيانا ؛ وكان ظل هذه المدرسة يمتد مرة إلى بلدان أوروبا حيث يقرأها الطلاب المبعوثون في دولها الكبرى ، وينيف مرات أخرى على كريت والشام وبلاد العرب والسودان حيث تطلعها الجاليات المصرية من جند وضباط ومدنيين .

ولا يذكر تاريخ الصحافة في العالم جميعا جريدة حكومية تنقد الحكومة ورجال الدولة نقدا يورق عليهم حياتهم كما كانت تنقد الوقائع المسئولين في مصر قبيل الثورة العرابية نقدا لاذعا أفاد جوانب الحياة المصرية ، ومكن للإصلاح في إدارات الدولة

— ٨ —

ومصالحها ، ونقلها إلى مصاف جرائد الرأى التى تصدر عادة عن الأفراد والجماعات .

والوقائع المصرية فوق ما ذكرنا تعتبر مصدرا خطيرا من مصادر التاريخ المصرى الحديث ، وكل مؤرخ لنواحى هذا التاريخ لا يعود إلى الوقائع ولا يكمل حقائقه من صفحاتها يعتبر مؤرخا ناقصا غير محقق لم يستق تاريخه من جدول الأصيل ، ويعتبر بحثه — مها يكن جهده فيه — بحثا مبتسرا تنقصه الدقة التاريخية وتعوزه الحقيقة الأولى المنشورة فى الوقائع المصرية فى أسلوب الأوامر والقوانين والأحكام ، وفى بعض المقالات الهامة التى تصور طبائع الشعب ومثله فى الحياة .

مقدمة الكتاب

لحضرة صاحب العزة الأستاذ محمد شفيق غربال بك
وكيل وزارة المعارف المساعد

أرخ للصحافة العربية — بما فيها الصحافة المصرية —
مؤرخون إلا أن تأريخهم لها ، على ما فيه من فائدة ، لم يتعد حد
الحصر والإحصاء ، ومثل هذا ليس تاريخاً بالمعنى المفهوم ، إنما
هو مادة التاريخ التي يمحسها المؤرخ ويستوحى منها معاني الصحافة
ويكشف عن أصولها وتأثيراتها ، على اعتبار أنها أدوات
اجتماعية ، أو قل إنها بلغت من الخطر مكاناً يضعها من حياة
الأمم والشعوب في مقدمة مقوماتها الاجتماعية والسياسية ،
والكتاب الذي يسرني أن أقدمه لقراء العربية في هذه الكلمة أول
تاريخ لأقدم الصحف المصرية القائمة — الوقائع المصرية —
وهو جزء من تاريخ شامل للصحافة المصرية يعمل المؤلف على
تكوينه وإخراجه .

والكتاب ثمرة من ثمرات مدرسة التاريخ الحديث بكلية الآداب ، وقد اتجهت هذه المدرسة للكشف عن النهضة المصرية منذ وضع أساسها « ولى النعم » محمد على ، وما أجدره بهذا الوصف ! وقد مضى زمن شغل المصريين مجد مصر العسكرى وهرتهم فكرة الإمبراطورية فيه إلى أن شعرت مدرسة التاريخ أن إدخال الطباعة لا يقل أثرا عن إدخال المدفع والبارود .
وأتى المدرسة الحظ ، فأمر جلالة المغفور له الملك فؤاد الأول بأعداد الوثائق الرسمية ، وتمكين الباحثين المصريين من استخدامها فى دراساتهم ، فجاء هذا الكتاب ثمرة هذه الظروف السعيدة .

ويستند البحث الذى أتولى تقديمه على الأسانيد العلمية ، ويستخدم الطرق التى اصطلح المؤرخون المدققون على استخدامها ، ولكنه يمتاز بشئ يضاف إلى هذا كله ، فقد يكتب المؤرخ تاريخا مستوفيا لكل الشرائط العلمية ، ولا يستطيع أن ينفخ فيه من روح الحياة فيجىء شيئا جامدا ميتا يصدق عليه تعبير كارليل المشهور « dryasdust » ومؤلفنا هنا عرف كيف يحى هذا الكتاب ويشوق إليه القارئ ، وهو فى هذا كالبناء الماهر الذى يعرف كيف يشيد البناء ، ثم بعد أن يقيمه لا يكلف

الناظر رؤية الجبال والاشخاش ، وإنما يعرض فيه واضحا وقد أخفى مستلزمات البناء ومخلفات العبارة ! وليس هذا بالقليل ... ولا أريد هنا أن أقيد حرية القارىء فى استخراج ما فى الكتاب من المسائل المهمة ، ولكنى أحب أن ألفت النظر لمسألتين أو ثلاث لها فى نظرى مغزى خاص .

ينقسم المؤرخون فى دراساتهم لعهد محمد على إلى فريقين ، فريق يفسر كل منشأته بأنها مقتبسة من الغرب دفعة واحدة ، وفريق آخر ينكر هذا ويحاول أن يجد لكل أثر من آثار محمد على أصولا فى الحضارة العربية ، وعيب الفريقين فى رأى « تبسيط » التاريخ تبسيطا مبتعدا عن الواقع ابتعادا كبيرا ، فان منشآت محمد على نمت فى أرض مصر بطريقه خاصه ، كان وحيها من الواقع واستلهاها من طبيعة الزمان والمكان ، وتاريخ إنشاء الوقائع المصرية مثال طيب جدا لتوضيح ذلك ، فقد بين المؤلف وأجاد حين صور كيف نمت جريدة الوقائع من جرنال الخديوى ، وأن محمدا عليا استخدم الطباعة حرصا على تعميم النفع من هذا الجرنال ، وكيف كان هذا الجرنال جزءا من نظام محمد على الإدارى ، وقد بينا فى مكان آخر خصائص هذا النظام وكيف كان المقصود منه تكوين الحكام وإعداد الشعب لحياة

جديدة (١) وعلى هذا الأسلوب بدأت الوقائع بداية خاصة بها لا تقاس بالضبط إلى «الغازنات الرسمية» التي أنشأتها الحكومات الأوروبية لتسجيل الأوامر الحكومية وما إليها .

ويرتبط إنشاء المطبعة والوقائع برجل من رجال محمد علي أهمله المؤرخون وهو جدير بعنايتهم ، أعنى عثمان نور الدين ، وهو من رجال العهد الأول في النهضة المصرية ، وكان ساعد محمد علي في الطور الأول من أطوار الإصلاح ، ثم شاعت الظروف أن ينسحب عثمان نور الدين من مجال الإصلاح المحمدي العلوي وأن ينضم للسلطنة العثمانية ، وكأنى بمحمد علي وقد جرحه هذا العقوق أو هذه الخيانة ، فأسدل الستار على عثمان وسقط اسمه من الألقاب وأعفله المؤرخون .

وحياة عثمان نور الدين ونهايته تثيران ألوانا من التفكير والأحكام ، فقد توزع الرجل بين محمد علي والسلطان ، واضطرب قلبه بين هذين العاهلين ، وتحكم في ولائه السيدان ، ثم اختلف كلاهما فكيف يكون حال عثمان ؟ مسألة لها في

(١) راجع مقدمة كتاب « تاريخ التعليم في عصر محمد علي » للدكتور أحمد عزت عبد الكريم .

الادب وفي الاخلاق وفي التاريخ نظائر ، ولا يمكن أن يقال إن الحكم فيها نهائى .

ثم مرت الوقائع فى الأدوار التى صورها المؤلف أجمل تصوير ، وينبغى أن يستوقفنا دورها فى عهد رياض ومحمد عبده ، فى الفترة التالية لخلع الحديو اسماعيل ونشوب الثورة العرابية . وعندى أن المؤلف لم يؤكد مقام رياض فى الاتجاه الذى اتخذته الوقائع أيام تحرير محمد عبده توكيدا كافيا ، ورأى أن هذا الاتجاه كان من صنع رياض ، وقد ظن أن الإصلاح البيروقراطى والاجتماعى يكفیان لمعالجة ما تشكوه مصر ، معتمدا على أن الرقابة الأجنبية تشل يد القصر ، وأنها بحكم ثنائيتها ، وبحكم ما اعتقد أنه تسوية نهائية للسألة المصرية تكتفى بما وصلت إليه من التدخل فى شئون مصر ، ورأى رياض أن الإصلاح الشامل « بما فيه إصلاح التعليم ، والإدارة النزيهة كفيل باجثاث أصول الثورة أو الفتنة العسكرية ، ومن هنا كانت عنايته بالإصلاح الاجتماعى ، ولهذا اهتم بالصحفيين وشجع شيخهم الافغانى وعاون أصحاب المقتطف ، وعمل أخيرا على التوجيه للوقائع المصرية هذا التوجيه المأثور .

— ١٤ —

وقد وفي المؤلف تاريخ الوقائع في هذه الفترة توفية حسنة ،
وهي فترة كلها عبر ، انتهت بالثورة العراقية والاحتلال الاجنبي ،
وهي فترة كان المسئولون فيها يعتقدون في قدرة القلم على توجيه
الامور واستقرارها ، وهو اعتقاد ليت التاريخ يشبهه ! وعلمنا
— نحن المعلمين — أن نسمى لتحقيقه وتقويته .

محمد شفيق غربال

راى الأستاذ الدكتور حسن ابراهيم حسن رئيس قسم التاريخ

« كان من دواعى سرورى أنى اشتركت فى امتحان حضرة
الأستاذ ابراهيم عبده لنيل درجة الماجستير فى التاريخ الحديث .
وقد نالت رسالته فى « تاريخ الصحافة المصرية من سنة ١٧٩٨ إلى
١٨٨٢ »، إعجاب الممتحنين الذين أطروا ذلك المجهود الممتاز الذى
بذله المؤلف فى إخراج بحثه . وقد تناول فى رسالته تاريخ الوقائع
المصرية إلى قيام الثورة العرابية . ولكى يوفى تاريخ الوقائع
المصرية حقه من البحث ، أفرد حضرة فصلا عالجا فيه تاريخ
الوقائع بعد عهد الثورة العرابية ، كما خصص فصلا آخر تناول
فيه الكلام على جريدة الحكومة الفرنسية من سنة ١٨٣٣ . وقدم
لهذا كله بمقدمة طريفة بحث فيها تاريخ الطباعة والصحافة من
أيام الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ إلى أن ظهرت الوقائع
المصرية سنة ١٨٢٨ ، وهذا البحث فى نظرى جدير بأن ينشر فى
كتاب يرجع إليه جمهرة الصحفيين والمعنيين بشئون الطباعة
والصحافة المصرية ، فضلا عن أنه أول مؤلف من نوعه فى هذا
الموضوع التاريخى الهام . »

راى الأستاذ الدكتور محمود عزمى الأستاذ بمعهد الصحافة

وإطلعت على بحث حضرة الأستاذ ابراهيم عبده عن تاريخ المطبعة الأميرية والوقائع المصرية منذ إنشائها إلى اليوم ، كما كنت قد أطلعت من قبل على ما تضمنته رسالة حضرة التى نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (تاريخ الصحافة فى مصر) من أبواب متصلة بالموضوع ذاته . وقد تجلّى فى هذا البحث الأخير مثل ما تجلّى فى الرسالة الأولى من ملكات التحقيق العلمى ، والتعمق ، وحسن التقديم ، إلى جانب سلاسة الأسلوب ، وسهولة التعبير ، وهى خلال نعرفها لحضرة الأستاذ ابراهيم عبده فيما وضع من مؤلفات ، وفيما ألقى إلى جانبى بمعهد التحرير والترجمة والصحافة من محاضرات ، ولا شك عندى أن هذا البحث القيم الذى أتمه حضرة الأستاذ ابراهيم عبده عن تاريخ المطبعة الأميرية والوقائع المصرية سيكون له مقامه المقدور فى مكتبة المؤلفات الصحفية والمطبعية التى يعتز بها التأليف المصرى العصرى ،

مقدمات الطباعة والصحافة في مصر

إصطحاب الجنرال بوناپرت (Bonaparte) في حملته على مصر كثيرين من العلماء والأدباء والشعراء ، وكان يرجو أن تتميز حملته بالطابع العلمي ، لذلك رأى أن يستخدم هؤلاء جميعا في دراسة الحياة المصرية ، وكان إلى هذا حريصا أشد الحرص على الاتصال بالمصريين والتجيب إليهم ، فأعد لذلك كله عدة مطابع بين عربية وفرنجية .

وكانت حكومة الإدارة قد هيات ، عملا بمشورة القائد العام ، كل ما طلبت الحملة من آلات ومطابع ومستشرقين وعمال ، فأصدرت أمرا لوزير الداخلية قبيل إبحار الحملة من فرنسا بتنفيذ كل ما يحتاج إليه الجنرال بوناپرت من هذه الأدوات ، ولم يكف قائد الحملة بما أعدته حكومة الإدارة فطالب بأن تشحن جميع الحروف العربية الموجودة خلاف القوالب وأن يؤمر المواطن المستشرق لانجليس (Langèls.) بمرافقتها (١) .

(١) وثيقة رقم ٢٣٥٢ ص ٢٤ ج ٢ (Correspondance de Napoléon Ier)

وليس يعنينا في هذه العجالة أن نطيل الحديث عن مطابع الحملة التي نقلها معه بوناپرت إلى مصر ، بيد أن الذي يعنينا حقا أن نذكر في لمحّة سريعة شيئا عن المطبعة العربية والجريدة التي كان في نيّة المسؤولين إصدارها (١) حتى إذا بدأنا في تأريخ الوقائع المصرية لا نكون مغالين حين نقرر في غير تردد أن المطبعة التي جلبها معه بوناپرت ، والجريدة التي أزمع الجنرال عبد الله جاك منو إصدارها لا يقاس نشاطهما بحال إلى نشاط المطبعة الأميرية التي أنشأها محمد علي وجريدته الرسمية التي أطلق عليها الوقائع المصرية .

ولم تكن المطبعة العربية وحدها كما رأينا بل كانت جزءا من مؤسسة كبيرة تحتوى على مطابع فرنسية وعربية ويونانية ، غير أن اعتماد بوناپرت على المطبعة العربية جاوز اعتماده على المطابع الأخرى نظرا لما كان يرجوه منها في سياسته المرسومة لإزاء المصريين ، وكان حرصه عليها من الناحية السياسية كحرصه على علمائه في نجاح الحملة من الناحية العلمية ، فهو شديد الرغبة في أن يصحبه إلى مصر العالم مونج (Monge) — وهو رئيس المجمع (١) راجع هذا الموضوع في « تاريخ الطباعة والصناعة خلال الحملة الفرنسية ١٧٩٨ — ١٨٠١ » للمؤلف

العلی المصری فیما بعد — فإذا اعتذر هذا لكبر سنه (١) كتب إليه بوناپرت فی ٢ أبريل سنة ١٧٩٨ موضحاً له مكانته فی الحملة ، تلك المكانة التي تعادل فی القدر والمسئولية المطبعة العربية (٢) . أصبحت المطبعة الأهلية فی القاهرة ابتداء من ١٤ يناير سنة ١٧٩٩ فی خدمة الحملة الفرنسیه وقد أصدر بوناپرت أمراً فی خمس مواد بتنظیمها وتعیین المشرفین علیها (٣) وقد لوحظ علی أدوات النشر فی هذه المطبعة نقص من بعض النواحي ، تصدماً فی الورق خشوته كما نأما اختیار للحملة أقل الأصناف جودة ، وكانت حروفها معتلة ، وصورها قبيحة ، وخلت من الهمزات علی الإطلاق ، واقتصرت المطبعة العربية علی نشر القرارات والنداءات التي كانت توجهها الحكومة للجمهور بین الفئنه والفئنه ، ولم تصدر إلا بضعة كتب لا تحمل جدیداً للعلم أو المعرفة ، كوصایا لقمان الحكیم ، فی مائة وعشرين صفحة لمدير المطبعة الأهلية یوحنا یوسف مارسیل (Jean-Joseph Marcel) وهو كتاب صغير

Driault (Edward) : Napoléon le Grand. T. 1. P. 175 (١)
Paris 1930

(٢) وثیقة رقم ٧١٤٧١ ص ٣٩ ج ٤ (Correspondance de Napoléon Ier)

Keller (Alexandre) Correspondance, Bulletins et Ordres du jour de Napoléon. Tome 4. P. 206 (٣)

ثمّة تسعون نصف فضة ، ونشرت له كذلك القواعد المصرية العامة واستعملها باللغتين العربية والفرنسية ، كما طبعت كتب دجنت (Desgenettes) كبير أطباء الحملة ومن أهمها رسالته في الجدرى ومكاتباته للديوان ، ومن مطبوعاتها أيضا حروف الهجاء العربية والتركية والفرنسية طبعت بالمطبعة الشرقية والفرنسية بمدينة الاسكندرية (١) في السنة السادسة من التاريخ الجمهورى (٢) الموافق سنة ١٧٩٨ ميلادية في ست عشرة صفحة من القطع الصغير وثمنها ستة عشر نصف فضة على ورق معتاد ، كما أخرجت هذه المطبعة في الاسكندرية كراسة عن « تمارين للقراءة من الادب العربى » وهى منتخبات من الآيات القرآنية لما رسل مديرها ، وكذلك لها « مجموعة المستندات الخاصة باجراء محاكمة

(١) سميت المطبعة ثلاثة أسماء فكان اسمها وهى فى طريقها الى مصر فى البحر « مطبعة الجيش البحرى » ثم سميت فى الاسكندرية « المطبعة الشرقية والفرنسية » وأخيرا فى القاهرة أطلق عليها « المطبعة الأهلية » راجع : Charles-Roux : Bonaparte Gouverneur d'Egypte. P. 139
(٢) أصدر الفرنسيون قرارا فى سنة ١٧٩٢ غيروا به أسماء الشهور وعدلوا دورة الزمن واصطنعوا تاريخا جديدا يؤرخون به حوادثهم فقسموا الشهر الى ثلاثة أقسام ، كل قسم يقال له (العشرية) فسنو حياتهم تبدأ من تاريخ هذا القرار ، وهم فى ذلك يتأثرون ما صنعه اليونانيون والرومانيون القدماء

سليمان الحاي قاتل القائد العام كبير ، في اللغات الفرنسية والعربية
والتركية ، وقد ذكرها الجبرتى في تاريخه « عجائب الآثار » (١) .
ففضل المطبعة العربية يعود قبل كل شيء إلى الخدمات التي
أدتها للقائد العام من الناحية السياسية في مصر ، فبوساطتها أذاع
على السكان بين آن وأن تلك النداءات التي كانت تساعد من غير
شك على توجيه الوطنيين توجيها خاصا ، فكان الفرنسيون إذا
أرادوا أمرا هيا أو المعرفة الناس به نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا
منها إلى الأعيان ، « ولصقوا منها في مفارق الطرق وروس
العطف وأبواب المساجد » (٢) .

وقد بقيت المطبعة العربية تؤدي وظيفتها حتى ختام الحملة في
سنة ١٨٠١ ، وقد ذكر الكونت فيليب دى طرازى في كتابه
(تاريخ الصحافة العربية) أن المطبعة الرسمية للحملة بقيت في
القاهرة حتى اشتراها محمد على وحسنها وأضاف إليها بحيث أصبحت
فيما بعد مطبعة بولاق (٣) وقد تأثر كثيرون ممن كتبوا عن الطباعة

(١) راجع الجزء الثالث ص ١٢٢ من (عجائب الآثار في التراجم والأخبار
للجبرتى .

(٢) الجبرتى (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) الجزء الثالث ص ٢٠
(٣) فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية . ص ٤٩ طبعة سنة
١٩١٣ بيروت .

فى مصر بهذا الرأى الذى يبدو قاطعا فى مظهره وإن لم يؤيده مؤرخ من الفرنجة الذين رجعنا اليهم فى هذه العجالة ، بل إن الوثائق التاريخية تقطع بأن مطبعة الحملة الفرنسية سواء الفرنجية منها أو العربية عادت إلى باريس ، فضلا عن أن الفرنسيين عنوا كل العناية بآثارهم فى مصر ، واحتفظوا بها فى أوتهم الى بلادهم فإن موضوع المطبعة بالذات ونقلها الى فرنسا كان من بين الأشياء التى اهتمت بها حكومة القنصل الأول ، فقد كتب برتية (Berthier) وزير الحرية بناء على أمر نابليون الى الجنرال بليار (Belliard) فى ٢٢ فاندميز سنة ١٠ جمهورية الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٨٠٣ بأن « جميع الآلات والمخطوطات العربية والمكتبة وحروف المطبعة العربية ترسل الى باريس وتوضع فى وزارة الداخلية التى سأكلفها بتهيئة الظروف المناسبة لنقلها ، وقد أعيدت فعلا بناء على هذا الأمر ، الحروف العربية التى حملت من باريس وروما الى المطبعة الأهلية بباريس ، (١) وقد بقيت مصر بضعة أعوام محرومة من المطابع حتى أسس محمد على مطبعة بولاق وغدت المطبعة الرسمية للحكومة المصرية حتى اليوم .

ويجدر بمن يؤرخ للوقائع المصرية خاصة والصحافة في مصر عامة أن يذكر في إيجاز الجهد الذي بذلته الحملة الفرنسية في إنشاء الصحف الرسمية ، فقد أصدر بوناپرت جريدة (بريد مصر Le Courier de l'Egypte) باللغة الفرنسية في ٢٩ أغسطس سنة ١٧٩٨ في حجم كتاب وسط ذات أربع صفحات ، في كل صفحة نهران ، تحمل أخبار مصر الداخلية وهي الأخبار المحلية في القاهرة والأقاليم ، لأن القوم كان لهم مزيد اعتناء بضبط الحوادث اليومية في جميع دواوينهم وأما كن أحكامهم ، وقد اعتادوا أن يجمعوا أنباء ذلك كله في ملخص يرفع في سجلهم بعد أن يطبعوا منه نسخا عديدة يوزعونها في جميع الجيش حتى لمن يكون منهم في غير مصر من قرى الأرياف ، فتجد أخبار الأمم معلومة للجيل والحقير منهم ، (١) وقصدتم ذلك بما اعتادت أن تذيعه جريدة لوكورييه دوليجبت

(Le Courier de l'Egypte) كل خمسة أيام ، ودأبت هذه الجريدة على نشر أنباء حفلات الجيش ، وزيارات القائد العام للوجوه والأعيان وقليل من الشعر والنثر وكثير من الرحلات

(١) عبد الرحمن الجبرتي « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » جزء ٤ صحيفة ٢٥٤ و ٢٥٥ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هجرية .

وأخبار الوفيات ورناء الأدياء والشعراء وبعض الأعلانات المختلفة .

ثم أصدر بونايرت مجلة أدبية علمية في أول أكتوبر سنة ١٧٩٨ سميت (لاديكاد إيجسین La Decade Egyptienne) نشرت في أول الأمر مرة كل عشرة أيام ، ثم مرة في كل شهر وقد عنيت هذه « العشرة المصرية » بنشر بحوث أعضاء المجتمع العلمي المصري ، وهي دراسة عن الزراعة والتعليم والأمراض المتوطنة وغير ذلك من موضوعات تتصل بحياة مصر ، كما نشرت بعض البحوث العلمية كأمثال لقان الحكيم وترجمتها ، وكتب بعض المسئولين العلمية للديوان المصري ، فهي من هذه الناحية سجل عظيم لنشاط علماء وأدباء الحملة الفرنسية .

ثم أصدر الجنرال عبد الله جاك منو ثالث قواد الحملة الفرنسية في مصر مرسوما في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٠٠ بإنشاء جريدة (التنبيه L'Avvertissement)^(١) وعين لها السيد اسماعيل الخشاب رئيسا للتحريير على أن تكون تحت رقابة وإشراف العلماء الذين يتكون منهم الديوان وتبحث في أعمال الحكومة الفرنسية وأعمال الديوان

(١) وثيقة رقم ٣١ من ٣٧٥ — ٣٧٧ Rouss. (M.F.) "Kleber et Ménou en Egypte .. (Août 1799—Sep. 1801)" Paris 1900

وإذاعة الحوادث العامة في أوروبا وآسيا ، ونشر بعض فصول في الفنون والعلوم والأخلاق ، على أن الآمال التي علقت على ظهور « التنبيه » لم تتحقق إذ أن الظروف السياسية واضطراب الأمن ، كل ذلك حال دون ظهور الجريدة ، وبقي مرسوم إنشائها معطلا حتى جلا الفرنسيون عن مصر (١) .

وفي خلال العشرين عاما التالية لجلاء الفرنسيين عن مصر ، شهدت البلاد تطورات خطيرة في شتى نواحي الحياة ، ولا يعنينا من هذه النهضة غير ما عني به والى مصر الكبير من شئون الطباعة والصحافة ، فقد اقتضت النهضة الواسعة التي طرأت على حياة مصر في عهد محمد علي أن تنتظم حياة المصريين حكومة ذات دواوين تسجل فيها أمور الدولة وتصدر عنها أوامر الوالى وكان هذا التسجيل يستوجب فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر حسبما تفرض الأحوال ، وكانت الأوامر الحكومية تنسخ مرة أو مرات فاذا كانت الأولى ، لم تقتض من الكاتب زمنا طويلا

Rigault (A.) " Le Général Abdalla Ménou et la (١) dernière phase de l'expédition d'Egypte. " P. 161
وقد أفردنا فصلا خاصا لها في كتابنا « تاريخ الطباعة والصحافة خلال الحملة الفرنسية ١٧٨٩ — ١٨٠١ » المؤلف

واذا كانت الثانية ، فالأمر يحتاج إلى وقت في تجويد الخط والعناية بالمسافات بين بدء الكلام من اليمين وانتهائه في اليسار (١) وهذا كله يستدعى زمناً وجهداً لا يسعفان حكومة ترجو أن تكون على غرار حكومات الغرب أو تتشبه بها من قريب أو بعيد ، لذلك فرضت الحياة الرسمية في عهد محمد علي أن تكون للبلاد مطبعة تسعف دواوين الدولة بما تحتاج إليه كل حكومة تقدر وجودها في الحياة .

ولإنشاء مطبعة بولاق وهي أول مطبعة للحكومة المصرية الحديثة قصة لا بأس من الإلمام بها قبل معالجتنا لموضوع الوقائع المصرية ، فمطبعة بولاق تعتبر في تاريخ مصر تحولا خطيرا في تفكير حاكمها ، فقد عالج الولاة قبل محمد علي شئون مصر بوحى من العصور الوسطى ، فكانت أصول التفكير كلها تستلهم وحيها من قديم بال يقف عثرة دون النور الذي شع في أوروبا جميعا منذ عصر النهضة المعروفة ؛ كان الناس يرون الحياة ولا حياة فيها ، فقد بسط الولاة سلطانهم بالعنف ، وكان العلماء قوة رجعية من ورائهم تسندهم وتشدد أزرهم ، فكل علم يخالف الصوفية

(١) Hamont (PN) " L'Egypte Sous Mohamed Ali " Paris 1843 T. 11. P. 64-68

والشعوذة ليس بعلم ويقتضى من السلطات حربا عاتية ، حتى إن طبع القرآن الكريم استوجب كفاحا طويلا مع هؤلاء العلماء ، ولم ينجح محمد علي في تقرير طبعه ، وقد استوجب طبعه عقاب ناسره ، وقد بقيت أزمة نشر القرآن زهاء أربعين عاما (١) .

أصبح التفكير المصرى فى مفترق الطرق حينما أنشأ محمد علي مطبعة بولاق ، فقد عرفت مصر الطباعة خلال الحملة الفرنسية غير أن معرفتها لها كانت معرفة سطحية لا تقدم ولا تؤخر ، فلم يكن لمطبعة الفرنسيين أى أثر على تفكير الجماهير ، لم تخرج لهم كتب هامة ، ولم تطبع لهم كراسات تفيد مجموعهم ، ولم يحس بها إلا زوارها من أعيان المصريين ، وقد اختلف بعض المؤرخين فى سنة إنشاء المطبعة الأميرية ، غير أنه من الثابت أن مطبعة بولاق أو مطبعة صاحب السعادة قد أنشئت فى نهاية سنة ١٨١٩ أو خلال سنة ١٨٢٠ ويرجع تاريخ إنشائها إلى لوحة تذكارية أثبتت هذا التاريخ ، فقد نظم شاعر يدعى سعيدا ثلاثة أبيات باللغة التركية على لوحة بمناسبة إنشاء المطبعة ، رفعت على أحد أبوابها فى فناءها الداخلى فى أقصى يمين الباب الرئيسى وهى

(١) دوائر قيودات المعية الكتخدابة ج ٥ أقالم من ٧٨٢ دقر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤

لا تزال باقية إلى اليوم . وقد أشير فيها إلى سنة افتتاحها وهي سنة ١٢٣٥ هـ ، وقد قام على تهيئة أسباب الإنشاء نقولا مسابكي أفندي البيروتي ، وكان محمد علي قد أوفده في سنة ١٨١٥ إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة خاصة وليشتري عددا وآلات ومعدات مختلفة للطباعة الباشا ، وقد درس مسابكي أفندي هذه الصناعة في ميلانو وأمضى في ذلك أربع سنوات عاد بعدها إلى القاهرة (١) واشتغل مباشرة في إنشاء مطبعة بولاق ، واستمرت المطبعة في مكانها الأول وهو جزء من الترسانة زهاء عشرة أعوام ، انتقلت عقبها إلى مكانها الحالي في سنة ١٢٤٥ (٣ يولييه سنة ١٨٢٩) وهو عبارة عن المكان القديم بما أضيف إليه من المباني والمنشآت وذلك لازدحامها بالمطبوعات وضيق المكان وخاصة بعد إنشاء الوقائع المصرية (٢) .

وقد اختلف المؤرخون في أسباب إنشاء المطبعة الأميرية

(١) في كتاب رحلته ج ١ ص ١٧٢ (Bsocchi)

(٢) من حديث ابراهيم الشبراوي — ' Histoire de Geiss (Albert) ' L'imprimerie en Egypte " 2^o Partie " L'Etablissement Typographique du Pasha — Le Début de l'Imprimerie de Boulac. " Bulletin de l'Institut Egyptien T, 11. 1908.

فزعم بعضهم أنها ترجع إلى اهتمام الوالى بطبع القوانين واللوائح والمنشورات الإدارية التي كان يذيعها في مختلف مديريات القطر المصرى تفسيراً لنظمه وإيضاحاً لها ، وهذا غير صحيح فان نظام محمد على الإدارى لم يكن قد صدر بعد حتى يطبع القوانين واللوائح ويذيع المنشورات هنا وهناك ، والحقيقة التي لا ينزع فيها هي أن أهم الأسباب التي أنشئت من أجلها مطبعة « صاحب السعادة » هي طبع ما يحتاج إليه الجيش من الكتب اللازمة لتعليم أفراد من الضباط والجنود ، ونشر ما ينبغى نشره من القوانين والتعليمات العسكرية ، وآية ذلك أن تاريخ تكوين جيش مصر الحديثة يتمشى مع إنشاء مطبعة بولاق ، وأن أولى الكتب التي نشرتها المطبعة تخص في أكثرها الجيش ، وبما يؤيد هذا الرأى الذى نزعته كتب الرحالة المختلفين (١) .

جرنال الخديوى وديوانه

أضحت مطبعة بولاق كما ذكرنا مؤسسة لها خطرها وقدرها في حياة البلاد الرسمية ، فيها الحروف العربية واليونانية والفرنجية من صنع ميلانو كما أمدتها بلدة Livorno بأصناف الورق المختلفة (١) إلى أن استطاع الوالى أن يجعله صناعة وطنية فيما بعد (٢) ولم تكن مطبعة بولاق وحدها في خدمة الحكومة المصرية بل كانت هناك مطابع أخرى صغيرة زادت على الزمن حتى بلغت تسعا أهمها مطبعة المدفعية بطره وأخرى لمدرسة الطب في أبى زعبل وثالثة في مدرسة الفرسان بالجيزة (٣) .

وليس يعنينا من أمر هذه المطابع شئ بالذات غير مطبعة صغيرة بمائلة للبطابع الثلاث التى مر ذكرها وهى مطبعة القلعة

(١) ج ١ ص ١٧٢—١٧٣. Brocchi. Giornale Esteso in Egitto.

(٢) محفوظات تاهدين. محفظة ٢ خديوى تركى وثيقة رقم ١٩٠ فى ٢٤ رجب

١٢٤٩ ثم محفظة ٢ خديوى تركى وثيقة رقم ٢٢٧ فى ١٦ ربيع الثانى ١٢٥٠

(٣) الرافى . تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٤٨٨

الخاصة « بجرنال الخديوى ، وجرنال الخديوى هذا عبارة عن إدارة واسعة يتولاها رجل يؤثره الوالى ويجعل من إدارته واسطة بينه وبين مختلف الإدارات ومراكز الحكومة فى الأقاليم ، ويضم هذا الديوان الكبير نخبة من الكتاب الذين يجيدون اللغتين العربية والتركية (١) وكان محمود أفندى « جرنال ناظرى » أى ناظر التقارير التى ترفع للوالى يقوم بواجبه على أحسن وجه فيستقبل تقارير الأقاليم ويعدها للعرض على الباشا حيث يقضى فيها بأمر ما (٢) وكان للبدن المصرية الكبيرة دواوين على غرار الديوان الرئيسى فى القاهرة ، يرأسها ناظران عامان للتقارير أحدهما فى الوجه القبلى والثانى فى الوجه البحرى ، يتلقيان أخبار المدن والأقاليم كل فيما يخصه ثم يرسلانها الى القاهرة (٣) ، وفى القاهرة يتولى ديوان الجرنال العام بحثها وتبويبها وعرضها على

(١) محفوظات طابدين دفتر رقم ٧٤٠ ديوان خديوى تركى وثيقة رقم ٣١ فى ٦ رمضان ١٢٤٣ من ديوان الخديوى إلى ناظر التقارير

(٢) محفوظات طابدين دفتر رقم ٣٠ ممية تركى وثيقة ٢ فى ٣ رمضان ١٢٤٣ من الجنب العالى إلى محمود أفندى ..

(٣) محفوظات طابدين دفتر رقم ٧٤٨ خديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ٤ جادى الثانية سنة ١٢٤٤

الباشا ثم يبلغ قرار الوالى فيها الى المجالس وما اليها (١) . وقد كلف كل ديوان من دواوين الحكومة فى أقاليم الوجه البحرى أو القبلى بأن يرسل خلاصة لأعماله فى كل أسبوع بحيث توضع هذه الخلاصات المتباينة فيما يتضمنه عادة « جرنال الخديوى »، (٢) وفى ذلك تشير إحدى الوثائق بأنه « فى اليوم الأخير من كل أسبوع ترد إلى جنابه العالى كشوف من مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية بمقدار المال المتحصل وكميات الغلال والأصناف الأخرى حيث يعلم منها مقدار نشاط المأمورين أو تكاسلهم »، (٣) كما طلب جنابه العالى إلى حبيب أفندى بأن « يتداول مع الخواجه حنا والمعلم باسليوس بخصوص طلب يسان فى كل أسبوع من نظار الدواوين بمقدار الأصناف الموجودة لديهم ، والمقدار الذى يبيعونه منها للوقوف على درجة سعيهم وإقدامهم وإهمالهم

(١) محفوظات عابدين دفتر رقم ٧٤٠ ديوان خديوى تركى وثيقة ١٢٢ لى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ من ديوان الخديوى إلى الأفندى ناظر التقارير .

J. Deny " Sommaire des Archives Turques du (٢)
Caire " Le Caire 1930 p 151

(٣) محفوظات عابدين دفتر ٧٤٧ خديوى تركى وثيقة رقم ٣٦ غرة صفر سنة ١٢٤٤ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديوى

وتكاسلهم ، فإذا تبين أن هذا الطلب موافق للأصول فيجرون الإفادات اللازمة إلى نظار الدواوين بطلب البيانات الأسبوعية وتقديمها إلى الاعتبار ، (١) وكان هذا كله ينشر في جرنال الخديوى . ومضت الدواوين ترسل أخبارها وأجاب مأمورو الأقاليم دعوة الأمير فوافوه بهذه البيانات وغيرها من أخبار بلادهم سواء كان في القاهرة أو على سفر ، فقد اعتاد ديوان الجرنال ، أن يرفع اليه يوميا أخبار البلاد قلت أو كثرت (٢) وقد يبدو من هذا العرض لماهية « ديوان الجرنال » ، أنه كان وقفا على الوالى دون حكومته ، وأن مطبعة القلعة كانت تقوم بخدمة هذا التقرير اليوى الخاص بمحمد على وحده ، بيد أن فورنى Forni سكرتير بروكى فى مطبعة بولاق يحدثنا عن هذا الديوان ويوضح لنا قيمة تقريره ، ويذكر أنه كان يطبع يوميا من مائة نسخة باللغتين العربية والتركية متضمنا الأخبار الرسمية الحكومية وبعض قصص من ألف ليلة وليلة (٣) ، وكان هذا

(١) محفوظات طابدين محفوظة ١ خديوى تركى وثيقة ٢٤٧ فى غرة صفر

١٢٤٤ من الجناوب المالى إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الخديوى .

(٢) كمال الدين جلال (تاريخ وتطورات الصحف المصرية اليومية)

ص ٣٦ وماشها طبعة سنة ١٩٣٩

(٣) F. Boncla "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822 "

Rev. Int. d'Egypte 11. Oct. 1905 p. 151

التقرير الذى يمكن تسميته بالجريدة الرسمية مع شئ من التجوز يرسل إلى رجالات الدولة ومأموريها الذين يعينهم أن يقفوا على أحوال البلاد بشرها وخيرها ، وفى ذلك تقول الوقائع المصرية فى افتتاحية العدد الأول « ووضع ديوان الجرنال قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة ، الناتج منها النفع والضرر إلى الديوان المذكور وأن ينتخب ويتنفع فيه منها مامنه ينتج النفع والضرر ؛ ينتخب مامنه تصدر المتفعة ويحتجب عنه مامنه يحصل الضرر ، وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن إلا أنها لم تكن عمومية ، (١) وقد بقى هذا (الجرنال) وقفا على النشاط الصحفى الخاص بالأخبار التى يهم الوالى معرفتها سريعا مع وجود الوقائع المصرية التى كان يوليهما عنايته دائما ، فقد كتب ديوان المعاونة إلى مأمور ديوان الخديوى بعد إنشاء الوقائع برجو سعادته أن يأمر بإرسال « حجر طبع طوله أربعة أشبار وعرضه

(١) راجع افتتاحية العدد الأول من الوقائع المصرية الصادر فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هـ

ثلاثة من مطبعة بولاق وذلك لعدم كفاية الحجرين الموجودين
بديوان جرنال الخديوى ، (١) .

لم نعتز على هذه الجريدة الحكومية التى اقتصرت على الوالى
ومأموريه حتى نستطيع أن نبرزها فى صورة واضحة ونبين الفروق
بينها وبين الوقائع بيد أنه فى استطاعتنا أن نزع هذه الصحيفة
لونا يختلف كثيرا مع الوقائع المصرية « جرنال الخديوى » عبارة
عن تقارير ترفع للوالى فى أوقات معينة ويوزع منها على موظفى
الحكومة المسؤولين ليشاركوا مع السياسة العليا فى الاتجاهات
التي احتوت عليها التقارير والتي من شأنها أن تجعلهم على علم
بمجرىات الحوادث وتدلمهم على الأمور التي تهتم الوالى وحكومته
وقد أذاعوا فيها بعض القصص مما يجعل قراءتها محتملة والرغبة
فيها موفورة ، فهي — أى جرنال الخديوى — محاولة طيبة
لإصدار صحيفة رسمية يشترك فيها موظفو الدولة ويطلعها جمهور
المتعلمين المصريين ولا يقف نشاطها عند الأخبار الداخلية وحدها
بل تضم فى صفحاتها من الحوادث الداخلية والخارجية

(١) محفوظات طابدين وثيقة ٢٧ مية تركى ١٨ ذى القعدة سنة
١٢٤٧ من ديوان المعاونة الى ديوان الخديوى

والموضوعات الأدبية والعلمية ما يجعلها جديرة بالقراءة في جميع
الأوساط .

ونحن إذ نستعرض هذه المحاولة الطيبة التي سبقت الوقائع
ينبغي أن نذكر أن آثار الحكومة من لوائح ومنشورات وأخبار
بقيت مسائل داخلية خاصة بالحكام دون المحكومين ، ولم يكن
للناس علم بمثل الحكومة ونواياها ولا معرفة دقيقة بأوامرها
وحوادثها الرسمية ، لذلك لم يكن بد من مجازاة التقدم الذي أخذ
يضر به في شتى نواحي الحياة وإنشاء صحيفة تتضمن ذلك كله وتحقق
غرضاً من أغراض الحاكم في إذاعة الأخبار وانتشارها بين
الخاص والعام .

— ٣٧ —



محمد علي الكبير ملثىء الوقائع المصرية

إنشاء الوقائع المصرية وإدارتها

لم يعرف عن محمد علي أنه رسم لنفسه سياسة صحفية واضحة . كما صنع إسماعيل فيما بعد ، فلم يكن يومامن الأيام حفيا بالصحف الأوروبية يسعى إليها ويصل أصحابها بالود والمعروف ، غير أنه كان مشغوبا بالاطلاع عليها ومعرفة ما حملت من أفكار وآراء وقد كان اهتمامه في أول الأمر مقصورا على صحف الأستانة وما تضمنته من أخبار (١) ولكنه التفت إلى الصحف الغربية فنالت نفس الخطوة عنده ، كتب الجناب العالي في شبرا إلى الخواجه بغوص « ليكون بعلبك أنه يلزم أن ترسل الجرائد الواردة لنا من أوروبا ، ولا يلق الوالى هذا الأمر جزافا بل يعقب عليه محذرا « ومن الآن فصاعدا إذا لم تصل واحدة منها فاعلم أنك لا تستطيع الاعتذار عما وقع ، (٢) فهو حريص عليها ينذر المسئول عن إهماله بعقوبة لا تنفع معها تلة أو اعتذار .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٨٩ ممية تركى

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٦٦ دقترقم ٣٦ ممية تركى فى

١٤ شوال سنة ١٢٤٤ هـ .

لم تكن للوالى كما ذكرنا سياسة صحفية واضحة وإن كانت له رغبة ملحة في التعرف على أخبار الداخل والخارج ، هذه الرغبة مضت تتطور وتماشى النشاط الذى أخذ يذب فى حياة مصر ؛ لذلك فكر محمد على باشا فى إنشاء الوقائع المصرية واعتبارها جريدة الحكومة الرسمية فأصدر أمره بتبئية الوسائل لنشر هذه الجريدة (١) ، كما أنه كتب إلى المديرين ورؤساء الدواوين لعمل خلاصة خصوصية عن الوقائع التى تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذى صار إنشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ هجرية لطبعها وتوزيعها على الدوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك من الرسوم ، (٢) ثم رسم لها خطة الذبوع والانتشار على نهج يحقق آماله فيها ورجاءه منها ، واهتم أشد الاهتمام بتوزيعها على أكبر عدد ممكن من رعاياه ، ويوضح لنا خطاب من الديوان الخديوى إلى البك الكتخدأ مدى اهتمام الوالى بتوزيع الوقائع على رجالات الدولة وكيف كان ابنه ابراهيم

(١) F. Bonola "Una Visita a Mohamed Ali ١٥٠٠ من ١٨٢٢
Nell 1822 " Rev. Int. d'Egypte. II. Oct. 1905

(٢) كراسات ملخصات الأوامر العلية — كراسة رقم ٩ من ١٧٢
عفوظات القلمة .

باشا على رأسهم شديد الحرص على نسخه الخمس التي تقررت
 « جريا على أصول أوروبا » ويذكر الديوان في كتابه إلى
 الكتخدا بأنه « صدر إلينا الأمر السامى بأن ترسل إلى مولانا
 (الأكبر) خمسا وإلى مولانا ابراهيم باشا خمسا وإلى مولاي
 — يقصد الكتخدا — ثلاثا وإلى كل من أمثال مولاي ثلاثا ، وإنما
 صدرت هذه الإرادة لما يقتضيه كل مقام من الاحترام » (١) .
 لم يقتصر اهتمام الوالى فى توزيع الوقائع على عطاء الدولة
 جريا على أصول أوروبا بحيث ينال كل ذى حيثية فى الحكومة
 عددا منها ، بل عنى بأن يقرأها حرمة أيضا ، فكتب المعية
 السنية إلى عزيز افندى تنبيهه « بأن الأعداد الخمسة من جريدة
 الوقائع التي اعتدت تقديمها للأعتاب السنية على سبيل التعظيم قد
 صدر أمر الجناح العالى بأن ترسل منها عديدين لكل من الحرم
 المصون ، وأن ترسل عددا واحدا منها فقط إلى أعتاب ولى النعم
 العالیه » (٢) وقد اعتبر توزيع الوقائع على السلطات العليا هدية

-
- (١) محظوظات عابدين وثيقة رقم ٢١ فى ٢٢ صفر سنة ١٣٤٥ دقتر
 رقم ٧٤٦ خديوى تركى .
 (٢) محظوظات عابدين وثيقة رقم ٢٧٠ فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٤
 دقتر رقم ٣٢ معية تركى .



٢٢

بريد الثلاث

١٩١٨

وقائع مصرية

في ١١ جمادى الأولى ١٣٤٨

شيرا محمد سدا سارو زوا هرصلة سلطان اداا ثار قلندة نكره
معلم اوكه كسفة مطرعة طالده مشر : صوم مطروا ولاا نوع س
آدمك الطم عقب واسحاق والسلا وسلا طرند شتاند نكرات
يسكات وكديكره احتياح انكط سبه وابع اولان معا شرات
ومطاملات نكضعاى وقاع وسالى مواسى صلو وشير رايه ميان لرد

الجدده بارى الام والصور واللام على سيد العرب والمهم الجند
مارتيرى الامورا الوقعة من اجماع حسن فقام المديعدي بصيغا
عد العالم وسى اسلام وسركامهم وكورهم وعاملاهم ومعاشرتهم
الى حصلت من احياح بصمهم صفى هي شعة الا اياه والتمصر القديهم
والا بعار وطهار القدره الصوبية وسبب معالى منه يظلمون على كيفة

صورة العدد الأول من الوقائع المصرية

اقتضاها التمثيل بما كان يحدث في أوروبا ولما ينبغي لهؤلاء الرجال
من التقدير والاعتبار ، ولم يساوم في القدر والمكانة إلا العلماء ،
فكانت تهدي إليهم الصحيفة ، وكان بعضهم يطالب بها بحق -
مفروض على الحكومة أن تؤديه إليهم ، فقد أذاع ديوان المدارس
على المطبعة كتابا تلقاه من عالين أمر فيه الديوان المذكور إدارة
المطبعة بأنه « مقتضى من بعد الاطلاع على هذا الشقة (كذا) من
حضرات الشيخ السنارى والشيخ على خليفة يصير إرسال وقائع
لكل من حضراتهم كما الجارى لأقرانهم العلماء ، (١) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٣ فى ٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ مدارس

عربى دفتر رقم ٩٣ من ٤٨ .

قرئت الوقائع المصرية في بيثة خاصة ، هي بيثة كبار الموظفين وأمرأ البيت الحاكم وعلباء المصريين يستقبلونها هدية وتحية من الحكومة ، ثم فكرت الدولة في طبقة من طبقات الأمة ، وهي طبقة طلاب العلم الذين كان لهم عند الحكومة مكانة ممتازة والذين عاشوا في رحابها وعطفها ونالوا من صنيعها أيادي شتى دون أن تكلفهم على ذلك أجرا ، كان الوالى معنيا بهم يرجوهم للحكم ويعدم لأعبائه الجسام ، لذلك كان توزيع الوقائع عليهم ضرورة تمليها التنشئة التى رغبت فيها الحكومة ، تريد أن يعلموا من أمر النظام الجديد وأفضاله أكثر مما كانت ترجو أن يعلمه غيرهم من فئات الناس ؛ فكانت توزع الصحيفة عليهم بالمجان ، يشير إلى ذلك أمر ديوان المدارس إلى إدارة المطبعة بأن «يجرى إرسال وقائع لسعادة البك - أحد أنجال محمد على من التلاميذ - وقيمة رسمها ينضم بالأعبادية على طرف الديوان حسب الجارى فى رسم الوقائع الجارى صرفها لتلاميذ المدارس» (١) فديوان المدارس قد خصص فى ميزانيته قدرا معلوما ثمنا للوقائع

(١) محفوظات عابدين رقم الوثيقة ٣٨٠ فى ١٩ شوال سنة ١٢٦٣ مدارس عربى دفتر رقم ٩٣ من ١١١ و ١١٨ من ديوان المدارس إلى ديوان المالية .

التي توزع على التلامذة في مدارس الحكومة بمن فيهم من امراء البيت المالك القادرين على أداء اشتراكها .

ظاهر بما تقدم أن حظ كبار موظفي الباشا وعلباء البلاد وتلامذتها من الوقائع كان عظيما ؛ فقد تقرر لكل موظف كبير أعداد ثلاثة منحت له بمقتضى الإرادة الصادرة ، لما يقتضيه كل مقام من الاحترام ، وكذلك كان الحال مع العلماء والتلاميذ ، غير أن الوالى كان أقدر على فهم النتائج التي تترتب على توزيع جريدته في جميع البيئات ؛ فلم يقصرها على كبار رجال الدولة ؛ بل عمل على تحقيق رغبته بأن يقرأها جميع الموظفين ويدفعوا اشتراكها راضين أو ساهطين ، بيد أنه عاد فوجد هذا الفرض مجحفا برواتبهم ، كما أنه ينعض الجريدة إليهم وهي في اعتباره « شئ رقيق لطيف وليس هو بالشئ الذى يعطى بالإكرام ، بل إنما هو يعطى بتدليل ، فأصدر أمرا الى مأمور الوقائع « بأن يصرف النظر عن إرسال جريدة الوقائع الى الموظفين بصفة جبرية » (١) وليس معنى هذا الأمر الجديد أن الوالى قد أعفى

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٥٨ دقتر رقم ٣٢ معية تركى فى ١٠

ذى القعدة من سنة ١٢٤٤ من المعية الى حضرة الحاج ابراهيم افندى .

الموظفين من الاشتراك في الوقائع فذلك الإعفاء لم يكن حقا
مباحا لجميع موظفي الحكومة المصرية إذ أنه فرض على فئة معينة
من الموظفين فكتبه إلى جميع المديرين ومديرى الجفالك
ومأمورها ومفتشيها وإلى عموم الدواوين ومحافظى رشيد ودمياط
والبرلس وإلى البك الخازن والمصانع ومفتشى الترسانة بشأن
تنظيم كشوف تتضمن أسماء الموظفين الذين يتقاضون ألف
قرش فى الشهر مع بيان رتبهم ووظائفهم وموافاة ديوان المدارس
بهذه الكشوف وقد طلب الى حضراتهم كذلك فى حالة ما إذا
عزل أحد الموظفين أو نقل الى جهة أخرى أو أوجب الأمير
تنزيل رتبته أن يخطر ديوان المدارس بذلك فى الحال ، (١)
وفرضت الحكومة على هؤلاء الموظفين الاشتراك فى جريدها
إذ أنه فى كل عام جرى استقطاع رسم الوقائع على أرباب
الاستحقاقات الذين استحقاقاتهم من الألف قرش وطالع ، (٢)
وكان أرباب هذه الاستحقاقات موزعين هنا وهناك ، منهم

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٧٦ دفتر رقم ٢٠٧٧ مدارس تركى

فى ٧ ربيع الاول سنة ١٢٥٨ من الشورى الى المدارس

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٢٧ دفتر رقم ٩ مدارس عربى فى

٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ من ديوان المدارس الى المطبعة .

موظفون في ديوان الخديوى (١) كاليراخور (ناظر اسطبل
الوالى) (٢) ومنهم موظفون في الأقاليم كنظار شسون
الاسكندرية (٣) ويوجد أيضا كتاب من ديوان المدارس الى
عموم المديريات يقول فيه الديوان الى أحد المديرين « نظرا لأن
هناك عشرين نسخة يجب تسليمها إلى بعض الموظفين الذين يعملون
بمديرتكم فقد أرسلت لحضرتكم من طيه لتسليمها إلى أصحابها » (٤)

-
- (١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٤٩ دفتر رقم ٥ مدارس عربى في
١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ من ديوان المدارس الى ديوان الخديوى
(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٦٩ دفتر رقم ٥ مدارس عربى في
٤ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ من ديوان المدارس الى ديوان الخديوى .
(٣) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٩٠ دفتر رقم ٥ مدارس عربى في
٣ رجب سنة ١٢٦١ من ديوان المدارس الى الدفترخانة .
(٤) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٥٧ دفتر رقم ٢٠٧٩ مدارس
تركى ص ٤٦ — ٧٥ رقم شطب في غرة ربيع الأول سنة ١٢٥٨ ولهذه
الوثيقة أخوات مماثلة إذ بموجب خطاب مؤرخ في غرة ربيع الأول سنة
١٢٥٨ رقم ٣٥٧ و ٤٦ رقم شطب أرسل ديوان المدارس إلى حاكم
السودان خمس نسخ من الوقائع وبموجب خطاب مؤرخ في نفس التاريخ رقم
٣٥٨ و ٢ رقم شطب أرسل إلى مديرية الأقاليم الوسطى اثنتا عشرة نسخة
وبخطاب مؤرخ في نفس التاريخ رقم ٣٥٩ و ١ رقم شطب أرسل إلى مديرية
المنوفية سبع نسخ ، وبخطاب مؤرخ في نفس التاريخ رقم ٣٦١ و ٢ رقم
شطب أرسل إلى مدير عموم الوجه القبلى عشرون نسخة وبخطاب مؤرخ في
عين التاريخ رقم ٣٦٢ و ٦ رقم شطب أرسل لمديرية القليوبية بمائة أعداد

وقد حفلت دفاتر المدارس العربية في سراى عابدين بوثائق عربية غير الوثيقة التركية السابقة تثبت هذا كله وتوضح توضيحا بينا بأن الموظفين الذين كانوا يتقاضون ألف قرش أو يزيد فرض عليهم الاشتراك في الجريدة الرسمية (١).

وقد يبدو اشتراك موظفي الحكومة المصرية من الامتراك أو المصريين في الوقائع أمرا له وجهته وله مبرراته ؛ فهي جريدة الحكومة تصدر باللغتين العربية والتركية ، يستطيع أن يقرأها الموظف المصرى ويستطيع أن يقرأها الموظف التركى ، وكلاهما كان يفيد منها بحظ ، ويرى فيها شيئا جديدا بما حملت من أخبار وموضوعات ، أما الغريب حقا في اشتراك الموظفين فهو فرضها على الفرنجة منهم ، يدفعون اشتراكها مهما خلت فائدتهم منها كأنها ضريبة ألزموا بها إلزاما دون مراعاة جهلهم اللغتين اللتين تصدر بهما الوقائع وإنما هي قواعد وضعتها الدولة وينفذها عمالها كما هي ، فكبير أطباء احدى المديريات من الفرنجة تفرض عليه الجريدة « بما أنه أفرنكى وبما أن الإفرنك أمثاله المرتب لهم ماهية من ألف قرش وزيادة جارى عليهم خصم الوقائع يقتضى

(١) سلبت هذه الوثائق التركية والعربية فى ملحق خاص .

تجروا خصم وقائع سنة ١٢٦١ في استحقاق المرسوم ويرسل بها
 رجعة خصم للطبعة بمبلغ ٧٧ قرشا و ١١ بارة، (١) .
 واذا فرغت الحكومة من فرض هذه الضريبة على موظفيها
 الذين بلغت مرتباتهم ألف قرش كحد أدنى للاشتراك في الوقائع
 سواء كانوا من الفرنجة أو المصريين أو الأتراك أخذت
 تلاحقهم هنا وهناك ، سرا وعلنا ، فيكتب ديوان المدارس الى
 ديوان المالية ينبئه بأن محمد افندي « مأمور قسم أشمون (برمصر)
 مطلوب منه لتأخرات الوقائع لغاية سنة ١٢٥٥ المبلغ المرقوم
 أدناه ، ولما تحرر لمديرية المنوفية سرا عن ذلك ورد منها شرح
 مشيرا به أن المذكور الآن أمين كمرك بولاق، (٢) وإذا كان البحث
 عن المشتركين الماطين سرا في قليل من الأحيان هو جهر في
 أكثرها (٣) تقوم به الحكومة ودواوينها وتشترك فيه السلطات
 مهما يشط المطاف ، فديوان المدارس — وهو المشرف على

-
- (١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٩ في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١
 دفتر مدارس عربى رقم ٢١ ص ٤٤٩ و ٤٨٦ .
 (٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥٠٨ في ١٧ جمادى الثانية سنة
 ١٢٦١ هجرية دفتر مدارس عربى ج ٥ من ديوان المدارس إلى ديوان المالية
 (٣) سئلت الوثائق الخاصة بهذا فى ملحق خاص .

المطبعة والوقائع — لا يعدم الوسائل في المطالبة بحقوق الجريدة ولا يفقد الأمل من جبايتها ، فهو يكتب للأسكندرية مطمئنا إلى السلطات ومقدرتها على التنفيذ كما يكتب إلى منظم مديريات بلاد السودان ، يلفت نظره إلى قرار الشورى القاضى بنخصم فيم الوقائع من الموظفين في أوائل كل سنة ويطلب اليه « التأكيد على كل جهات بلاد السودان بتحديد رجعة برسم وقائع السنة المذكورة خصم إلى المطبعة وترسل إلى ديوان المدارس عن كل شخص مبلغ ٧٧ قرشا و ١١ بارة ، وهكذا في كل سنة يتحرر رجعة على وجه ما ذكر وترسل لنا وهذا يسرى على الذين يكون مرتب له ألف قرش فأعلا ، (١) .

أيدت أكثر من وثيقة همة المصالح وجهد المديريات في تحصيل الاشتراكات من كسار موظفي الدولة ، وقدرها سبعة وسبعون قرشا وإحدى عشرة فضة لكل موظف ، وقد أشارت الى ذلك الدفاتر الرسمية في وضوح لا يقبل الشك أو التأويل ، ثم التفت ديوان المدارس إلى طبقة الأعيان أو الذوت كما كانوا يعرفون في ذلك الوقت ، فقد تبين « أنه لدى مراجعة الكشف

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٧ في ٢٢ جادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ
دقتر مدارس عربى ج ١ .

المحرر من الخزينة الخديوية المرسل لهذا الطرف بأسماء الذوات
المقيد اسمهم بالخزينة الجارية استقطاع منهم قيمة ثمن الوقائع
سنوى على الدفتر المحضر من المطبعة الذى كان جارى توزيع
الوقائع إلى الجهات على نسقه بالمطبعة وجد أن هؤلاء الذوات
المتبين أعلاه مقيدون فى الدفتر المذكور ، ولم هم مسطورين
بالكشف المحضر من الخزينة ، ثم يطلب ديوان المدارس من
الديوان الخديوى أن يوافيه بأسماء هؤلاء الذوات ، وإنما المأمول
من الشيم الإسعاف فى إرسال ذلك ، (١) وليس فى كتاب
المدارس جديد بالإضافة إلى اشتراك الذوات الذين جاء ذكرهم
فيما تقدم ، فقد سبق هذا الكتاب تكليف أحد الموظفين بتوزيعها
وتحصيل اشتراكها من عشر سنوات خلت ، إذ عهد إلى محمود
افندى معاون قلم الظهورات بديوان الخديوى أن يقوم بتوزيع
نسخ الوقائع على المديريات وجباية اشتراكاتها من الأعيان
والذوات طبقا لقرار المجلس الصادر فى ٢٧ ربيع الأول سنة
١٢٥٠ هجرية (٤ أغسطس سنة ١٨٣٤) (٢) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥٥٩ فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٢٦٤ هـ
دفتر مدارس عربى رقم ٨٧ ص ٢١٥٢ من المدارس إلى ديوان الخديوى .
(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٥٢ مئة تركى فى ٢٧ ربيع الأول
سنة ١٢٥٠ هـ .

بيننا طرفا من اهتمام حكومة محمد على بالوقائع المصرية واعداد وسائل انتشارها بين الأعيان والتلاميذ وبين طبقات الموظفين المدنيين ، وذكرنا شيئا كثيرا من حرص الحكومة على تحصيل ثمنها وملاحقة المدنيين لها أنى ذهبوا ، وقد بالغ المسئولون فى ذلك مبالغة شديدة ؛ فذكرت لنا احدى الوثائق كيف قضى أحد الموظفين وهو مدين للوقائع ، ومضت تعرض موقف الحكومة وكيف أمرت سلطاتها يبحث أمر هذا الدين حتى اذا ثبت لها أن المتوفى أبنا يشغل احدى وظائف ديوان المالية أمرت بنقص من راتبه دين أبيه (١) . ومهما يكن من أمر هذا الإلحاح الرسمى فهو يصور لنا حرص الحكومة على أموالها وخاصة ما اتصل منها بحريبتها الرسمية ، ولم يكن محمد على شخصا أقل اهتماما بأموال الوقائع ؛ فقد كتب الى بوغوص بك يلفت نظره الى أنه سيؤدى « لخزانة البحرية المائة والأربعة والخمسين قرشا والاثنتين والعشرين بارة (فضة) المطلوبة منك ومن الخواجة بترواير المتوفى لحساب الوقائع المصرية وتأخذون بها الرجعة » ،

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥٣٣ فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ دقر مدارس عربى رقم ٥ من ديوان المدارس إلى ديوان المالية .

ثم يحدّثه عن المتأخر لحساب الوقائع المصرية لدى المبعوثين وأساتذتهم الذين سافروا الى أوروبا وقدره ألفان ومائة ثلاثة وستون قرشا وعشرون بارة « بأن تعلموا من طرفكم حبيب أفسدى بأن يخضع ذلك المبلغ الباقى على أولئك المذكورين لأعبادية الديوان » (١) .

أعنى الموظفون المدنيون كما رأينا من مطالعة الوقائع « بصفة جبرية ، الا فئة منهم بلغت مرتباتهم ألف قرش أو جاوزتها ، أما ضباط الجيش فقد فرضت عليهم الجريدة فرضا ، ومضت تلاحقهم أينما ذهبوا ، ولما كان التوسع المصرى قد امتد شمالا الى كريت والشام وجنوبا الى السودان وشرقا الى بلاد العرب فإن (السر عسكر) ابراهيم باشا طلب الى ناظر الجهادية أن يهيئ للضباط المقيمين فى تلك البلاد النائية فرصة الاطلاع على الوقائع وإرسال البريد بذلك ، فاعقد مجلس شورى الجهادية بناء على هذا الكتاب وقرره أنه كلما قام البريد من ديوان الخديوى ترسل معه أعداد الوقائع فيوزعها ساعة البريد فى

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢١ فى ٤ رمضان سنة ١٢٥١ دقترقم ٦٤ مية تركى .

الطريق من غزة إلى طرابلس ، فإذا بلغ الساعة نهاية الطريق
وبقيت لديهم بضعة أعداد منها سلّوها الى ولي بك في طرابلس
وكلف لتحقيق هذا الغرض ، الأفندي مأمور ديوان الخديوى
ليعمل ما يحسن عمله لذلك ، أما الضباط الذين في سنار وكردفان
فكانت أعدادهم ، تسلم الى وكيل خورشيد آغا ناظر سنار ، المقيم
في القاهرة وهو ، يسلمها بمعرفة الى الهجاجة الذين يأتون من
سنار بين وقت وآخر ، أما الضباط النازلون في بلاد العرب
فكانت تصل اليهم الوقائع المصرية بعد إجراءات طويلة ، فكلما
تراكمت أعداد من الجريدة يعرض حسين أفندي مأمور
المتقاعدين ذلك لحضرة الباشا ناظر الجهادية ، ودولته يطلب هجانا
من ديوان الخديوى العالى فيرسل معه الأعداد المتراكمة الى
السويس ومحافظ السويس يرسلها الى جدة ومحافظ جدة يرسلها
الى أصحابها حيث كانوا ، وكذلك كان حال ضباط كريت فقد
كانت ، الاالايات الموجودة في كريت وتوابعها ترسل لهم الوقائع
بمعرفة أمير اللواء إسماعيل بك الموجود في الاسكندرية وهو
يرسلها بمعرفة الى أمير اللواء عثمان بك على الباخرة المسافرة الى

كرت وهو يوزعها على أصحابها ، (١) .

نفذ هذا المرسوم في غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٩ هـ (١٩
يوايه سنة ١٨٣٣) ومضت الجريدة الى الضباط في انتظام فاستلزم
هذا الجهد مقابلا له كأن يوالى الضباط لإدارة الوقائع بما عليهم
من اشتراكاتها ، بيد أن وحدات هؤلاء الضباط كانت كثيرة
التنقل ورتبهم في رفع مضطرد ، الأمر الذى يترتب عليه حتما
متاعب شتى في جباية أموال الجريدة منهم ، فرأى مجلس الشورى
للجهادية ، تنظيما للعلاقات المالية بين الجهادية وديوان الوقائع
أن يضع لذلك قواعد ، وقرر بعد المذاكرة « أنه تبين أن ضباط
الجهادية معرضون دائما لتغيير درجات رتبهم بالترقية وانتقالهم من
آلاى إلى آخر فمن أجل ذلك لا يمكن تحصيل بدل الاشتراك
هنا من كثير من أولئك الضباط ، ولا يمكن المجلس المسئولين
من تحصيل هذه الاشتراكات رأى تنظيم قوائم بالمطلوب من
كل ضابط « وختمها بخاتم أمير الآلاى الذى يكون فيه أولئك
الضباط وثرساها الى خزانة الجهادية ليخصم ما فيها من مرتباتهم »

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم $\frac{١٧٦}{٢١٦}$ أصلية في ٢٩ صفر سنة ١٢٤٩ دقر

رقم ٧٨٧ ديوان خديوى تركى .

ثم قرر أن يكتب في ذلك « لجميع أمراء الألوية والآليات من
طوبجية وسوارى وقيادة والى الحكمدارين المستقلين من قائمقامين
وبكباشية سواء أكانوا فى حالة سفر أو فى حالة حضر أن
يبادروا لإجراء ما ذكر على الوجه المبين، كما قرر المجلس « أن يكتب
الى وكيل ناظر الجهادية حضرة أمير اللواء خورشيد باشا بما قر
عليه قرار الشورى ليكتب به الى الأفسدى مأمور ديوان
الخدوى وهو بدوره يكتب الى حسين أفندى ناظر الوقائع المصرية
بذلك ويكتب أيضا لمن يلزم التنبيه لإجراء ما ذكر، (١) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٣٢ مسلسل ٣ أصلية
فى ٢٩ ربيع الآخرة سنة ١٢٥٠ دقت ٧٩٨ خديوى تركى .

سياسة محمد علي في توجيه الوقائع

ضمن الوالى توزيع الوقائع بحيث تصبح مقروءة فى أكثر البيئات المصرية ولحظ برعايته أموالها واستحث عماله على مراقبتها وجبايتها ثم التفت الى استقامة العمل فى إدارتها، وراقب بنفسه صلاحية النشر فيها وأخذ يشير برأيه فى أدق مسائلها وأهونها، يعنيه أن يؤدى عمال الجريدة وظيفتهم أداء حسنا، يشير إلى ذلك ما كتبه إلى سامى بك مأمور الوقائع يستفهم عن أحد العمال الذين أثار كفايتهم الشكوك « أنت الآن موجود بمصر فاستدع العامل المذكور واختبره جيدا هل يستطيع ان يقوم بصنع الحروف كما يجب ؟ » (١) .

ويعتينا من هذا الكتاب أنه يصور لنا مدى اهتمام الباشا بجريدته وعماله، ويوضح رغبته فى أن يكون عماله فى نشرها مثالا طيبا إذ كانت تضايقه الأخطاء المطبعية وخاصة تلك الأخطاء التى يترتب عليها اضطراب فى الموضوع وقد كتب

(١) محفوظات مابدين أمر عال رقم ٣٦٢ فى ٢٢ جادى الأولى سنة ١٢٥٠
دقة رقم ٥٦ مية تركى .

في ذلك أمرا عاليا إلى مختار بك يخبره بأنه طلب مسودات قائمة الضباط المطبوعة في الوقائع وعانيتها فوجدها غير مطابقة للمطبوع وأصدر أمره بأن يستدعى ناظر الوقائع ويستجوب في سبب تغيير بعض الأرقام الواردة في أصل القائمة المذكورة دون استئذان ، وينبه عليه بالاعتناء في عمله ثم ذكر في هامش الكتاب « بأنه إذا تبادر إلى الخاطر بأن مثل هذه الأخطاء توجد في كل الجرائد فهناك ملحوظة هامة وهي أن الوقائع المصرية جريدة حكومية وأن مركزها خطير لذلك يجب الاهتمام في صحة مندرجاتها وعدم نشر أى شئ فيها قبل الوثوق من صحته وقبل السؤال عنه وفهمه جيدا ، (١) وكذلك اتفقت الحكومة إلى مواعيد إصدارها فعملت على أن يكون توزيعها منتظما لا تعترضه عقبة ما ، وقد حدث أن حل موعد إخراجها في أيام العيد ومع ذلك لم تر السلطات في هذه الأيام مانعا يحول دون إصدار الوقائع المصرية ولو حرم العمال والموظفون متعة العيد (٢) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٢١ في ٢٧ جادى الآخرة سنة ١٢٥٠

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٢٥ في ٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ دقتر

مدارس عربى رقم ٥٦ ص ١٠٧٤

وطبعي أن هذا الجهد الذي بذله الباشا وحكومته في إصدار الصحيفة وتمكينها من الرواج كانت تدفعه أغراض كثيرة، فالجناب العالي كان حريصا على أن يرسل إليها أوامره لتنشر فيها وأن تكون مكانا خصباً لمدحه والثناء عليه، كما كان يوعز بالمقالات التي من شأنها أن تعلن جهدا من جهوده المتباينة وتبين فضلا من أفضاله المواتية، وقد رأينا كيف أخذت المعية السنية على عاتقها تحقيق رجاء الوالي في صحيفته فكتبت إلى سامي أفندي ناظر الوقائع بما أن استحقاقات الآلاي الثاني والأورطة البلطجية والأورطة الأولى والعشرين المقيمة في الإسكندرية قد صرفت لهم لغاية شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٤٤ هـ كاملة غير منقوصة، ولم يبق لهم من استحقاق تلك السنة ابتداء من شهر رجب لغاية ذى الحجة إلا استحقاق ستة أشهر فقط تقرر صرفه لهم في هذه الأيام، فقد صدر الأمر العالي بأن تكتبوا مقالا شائقا في الوقائع في هذا الشأن، (١).

كان الوالي يوعز كما رأينا بنشر المقالات في الموضوعات التي

(١) محفوظات حابدين وثيقة رقم ٤٥٨ في ٩ صفر سنة ١٢٤٥ دقر رقم

يهمه أن يطلع عليها الجمهور ويرى فيها صورة للحكومة العادلة التي تعطي كل ذي حق حقه ، وكانت أمثال هذه المقالات التي يضعها أحد رجاله أو عماله سواء كانوا من المصريين أو من الفرنجة تلقى من لدنه عناية خاصة فيطلع عليها ويدلى فيها برأى قبل نشرها في الوقائع وإذاعتها على قرائها ، ويبين لنا كتاب المعية إلى بغوص بك مدى التفات الباشا إلى مثل هذا الموضوع حيث قالت في كتابها « وصلت لنا مقدمة الوقائع — المقالة الافتتاحية — التي نظمها جناب الخواجه ميمو لتنشر فيها فاطمعل عليها جناب ولي النعم فخازت الاستحسان عنده بناء على استئذان حضر تكم ، وصدرت الإرادة السنية بأن تنشر فيها إلا أن خطابكم الوارد تقولون فيه إن الصورة التي وضعت في هذا الظرف وأرسلت إليكم هل المراد طبعها مع الصورة التي وضعها الخواجه ميمو أم يلزم طبعها على حدها وتستأذنون في ذلك ؟ وبما أن لكم الاطلاع الواسع في هذا الخصوص فتبادلوا الرأي مع جناب الخواجه ميمو وانظروا ما يقر عليه قراركم من طبعها معها أو طبع مقالة ميمو وحدها وترك ما عداها وأجروا ما هو الأحسن عملاً بأمر الجناب العالی الصادر بهذا الخصوص وقد أعدنا لكم المقدمة المذكورة وبوصولها لكم انشاء الله تعالى تجرون ما يلزم اجراؤه

على الوجه المبين كما هو منوط بعهدة حشمتكم (١) وفي خطاب آخر من المعية إلى مختار بك يوضح لنا أن هذه الافتتاحيات كانت عرضة للتغيير والتبديل فقد اطلع الجنب العالى على المسودة التى وضعها المسئولون من أعضاء شورى المدارس لطبعها فى الوقائع . إننا وإن كنا عدلنا فيها بالمحو والإضافة بدون تغيير فى المعنى وفقا لإخطاركم إلا أننا رأينا أن الأمر يتطلب حتما إبدال صيغتها تطبيقا لأصول الإنشاء وإذا صيغت فى صيغة أخرى فإن المعنى سيخرج عن هيئته الأصلية ، (٢) .

ولست الافتتاحيات وحدها التى كانت تلقى الرعاية وتختص بالعناية بل إن الحوادث المهمة التى تذاع على قراء الوقائع كانت المعية تحددتها وترسلها إلى ديوان المطبعة لنشرها الجريدة الرسمية فقد تلقى حبيب افندى من المعية كتابا جاء فيه : وقد كتبت اليوم الحوادث المراد طبعا ونشرها فى الوقائع وأرسلناها ضمن

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٢٦٠ فى ١٩ محرم سنة ١٢٤٩ دفتر رقم ٥٣ معية سنية .

(٢) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٦٦٨ فى ٧ ربيع الأول سنة ١٢٥٢ دفتر رقم ٧٤ قيد الأوامر العلية .

كتابنا هذا لمقامكم الكريم . وأن من مقتضى أمر ولي النعم أن
تكلفوا بترجمتها الخواجه نصرى وكيل التحرير إن لم يكن مريضا
والا فتعطوها مترجم فدير ليترجها ثم ترسلوها الى الطبع وتطبعون
من الوقائع نسخة زيادة عن المعتاد طبعه وترسلونها إلى بوغوص
بك فى الاسكندرية ، (١) .

ولانه وإن عني بالصحيفة وتهيئة الظروف المواتية لها فانه كان
كثير العناية بأخبارها يسيئه جدا أن يطالع فيها خبرا تافها أو
حادثة لا تليق بكرامتها وقد كتب فى هذا إلى ناظر الوقائع يقول
« اطلعنا فى العدد ٤٤٩ من جريدة الوقائع المؤرخ ١٠ جمادى
الآخرة سنة ١٢٤٨ فى قسم حوادث ديوان
الخدويى أن الرجل محمد المغربى من سكان الباعلمية كان فى معمل
البنادق فطرد منه نظرا لسوء سلوكه وفساد أخلاقه فأخذ فى
التشرد والتعرض لبعض الأولاد والضعفاء ويقول إننى جاويز
فى الورشة وإننى سأرسلك إليها فمنهم من يأخذ منه نقودا ومنهم
من يقدم على هتك عرضه ، ويعود الباشا فيذكر المأمور بالتنبيهات
السابقة لملاحظة مثل هذه الأمور الجزئية ، التى لم ير الوالى

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥١٠ فى ١٠ محرم سنة ١٢٤٩ دقتر رقم
٥٠ ديوان خديوى تركى .

نظيرا لها من قبل ثم يعقب بالملاحظة على هذا الخبر الذى لا يليق بكرامة الصحيفة « فأخذنا العجب فى درج مثل هذه الحوادث القبيحة ، فإذا علمتم ذلك فعليكم من الآن فصاعدا أن تدرجوا الحوادث اللائقة بالنشر وتتجنبوا نشر ما لا يليق نشره وأن تلاحظوا ذلك بكل تدقيق واهتمام لأنه من مقتضى ذمة خدمتكم ومطلوبى أن تكونوا بعدئذ على اتباه وبصيرة، (١) وكان المفهوم أن أوامر الأمير ستلقى أذنا مصغية غير أن الجريدة نشرت خبرا عن حادث بين بكباشى الأورطة بدمياط وبين البولك أمين فأرسل الباشا الى ناظر الجهادية يأخذ عليه نشر أخبار لم يكن ليحسن نشرها بجريدة الوقائع ، ويطلب معاقبة الذين عملوا على نشر هذا الخبر (٢) وكذلك استاء السر عسكر ابراهيم باشا لخبر تافه نشرته الجريدة عن عدم صرف أحمية الأولاد الموجودين بحديقة شبرا ، (٣) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥١ فى ١٤ جادى الآخرة سنة ١٢٤٨
دقتر ٤٩ معية تركى .

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٢٤٢ فى ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٢٤٩
دقتر ٤٩ معية تركى .

(٣) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٦٨ فى ٣ جادى الآخرة سنة ١٢٥١
دقتر ٦٦ معية تركى .

أدى نشر الأخبار الساففة في الصحيفة إلى التفات محمد علي إليها التفاتاً خاصاً فرأيناه حريصاً أشد الحرص على أن يطلع بنفسه على كل موضوعات الوقائع التي أعدت للنشر حتى يأمن عشرة المحرر ويحفظ للجريدة كرامتها ، وقد تلقى مأمورها خطاباً من الجناب العالي يفسر لنا هذا كله ، اطلعت على خطابكم الذي تقولون فيه إنكم استقلتم ما أرسلناه لكم لتنشروه في الوقائع عن تزجيته رتبة أمير اللواء على إبراهيم بك وأنكم أعدتموه لنا لصححه وزيد فيه . إنك يا هذا رجل مبتل بالثرثرة ولكن ليس لزاماً علينا أن نكثر من الكلام كما تكثره أنت ، فانشروا ما أرسلناه لك من قبل كما هو ، وإذا الزم من الآن فصاعداً نشر شيء في الوقائع فأرسله لنا أولاً لنطلع عليه حيث لا يجوز نشره من غير أن نراه ، وهذا هو مطلوبنا منك ، (١) وقد جرت العادة من منذ ذلك الوقت على أن يرفع ناظر الوقائع مسودات الجريدة قبيل الطبع ليقرأها الوالي ويقضى فيها برأى ، يؤكد هذا خطاب ثان من المعية السنية ينبئه بأنه عرض على الاعتبار العالية

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٧٤٣ في ١٢ جادى الآخرة سنة ١٢٥١
 دفتر رقم ٦٦ مية تركي .

المسودة التي أرسلتموها ضمن كتابكم الشريف لدرجها في الوقائع وقد أجرينا فيها بعض التعديلات وأعدناها لكم لطبعا ، وبعثنا لكم بالمسودة التي وضعناها ضمن خطابنا هذا ، والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الإرادة السنية ، (١) .

لقد دلتنا هذه الوثائق السابقة على أن عناية محمد علي بالوقائع المصرية لم تكن عناية سطحية تتفق ومتاعب الوالى الذى كانت تشغله الحياة العامة بمسائل أخطر كثيرا من الجريدة الرسمية ، بيد أنه الإحساس بخطر الصحيفة الذى كان يملئ عليه تلك العناية الفاتكة بجميع نواحي نشاطها ، وهى جريدته الرسمية ومصدر دعايته فى الأقاليم وبين الخاصة والعامة ، إن هذا الإحساس الذى ظهر واضحا وهذا الاقتناع بقيم الصحف وأثرها تؤكد ملاحظته لوقائع كريت ، وهى على غرار الوقائع المصرية شكلا وموضوعا ، كانت تقرأ له هذه وتلك ، وكان يقرر لها المرتبات من مئات القروش ومئات الدراهم من الخبز واللحم والأرز والسمن ، وما منحهما علاوة على ذلك من لباس يتفق

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٧٩٩ فى ١٩. جادى الآخرة سنة ١٢٥١
دقر رقم ٦٦ مية تركى .

وفصول السنة (١) .

هذا مجمل لعناية محمد على الخاصة بالوقائع المصرية وعرض للنظام الإدارى فيها ، نرى منه فى وضوح لا يقبل الشك أنه كان للباشا سياسة صائبة أقرها لجريدته الرسمية ، فقد أعد لها المطبعة وهىأ لها المأمورين والمحربين والمترجمين والعمال وفرض على موظفيه من الأتجانب والوطنيين أن يوالوها بالمقالات الهامة وشغل بعض وقته فى مطالعتها ومراجعتها والإضافة إليها والحذف منها .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٩٨ فى ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦
دقر ٧٥٩ ديوان الحديوى .

تحرير الوقائع المصرية

صدر العدد الأول من الوقائع المصرية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هجرية الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ ، ولم يكن لها نيعاد معلوم في الظهور فحينما تصدر ثلاث مرات في الأسبوع وأخرى مرة واحدة ، وفي بعض الأحيان تطول الفترة بين العدد والعدد ، فقد صدر العدد الثاني منها بعد صدور الأول بأربعة عشر يوما وصدر العدد الثالث بعد الثاني بعشرين يوما ، ومضى أسبوعان حتى صدر العدد الرابع واحتجبت أحد عشر يوما ثم صدر العدد الخامس ، وتعطلت ثمانية أيام صدر على إثرها العدد السادس ثم مضى أسبوع صدر بعده العدد السابع ، وثمانية أيام أخرى نشر بعدها العدد الثامن .

ولم تقتصر الوقائع على الحوادث الرسمية بل كانت تبحث قليلا في المسائل المالية والعلمية التي تتصل بحياة الأمة بحثا خفيفا وبقيت هذه الصحيفة الجريدة الرسمية المنظمة التي عاشت في عهد محمد علي ولها أعداد محفوظة هنا وهناك ، ولم تسمح ظروف الحياة المصرية في ذلك الوقت بوجود صحيفة شعبية لأن الترية السياسية

والاجتماعية للأمة المصرية لم تكن قد تهيأت بعد لاحتفال صحف يتناولها الجمهور ، ويرى كثيرون ممن كتبوا عن تاريخ الصحف في مصر أن محمدا عليا أنشأ جريدته لاعتبارات شخصية أهمها نشر أوامر الحكومة وحوادثها الرسمية وإذاعة إعلاناتها (١) كما يرى بعضهم أن محمدا عليا رأى أن يصدر صحيفة تنشر أخبار حرب الشام وتذكر أفضال الوالى وتمجد أعماله (٢) ومن هذه الآراء ما يوضع موضع التجريح فإن من الخطأ البين تقرير قول القائلين بأن محمدا عليا أصدر جريدته لتشييد بحروبه في الشام ، وحرب الشام كما نعلم بدأت بعد نشر الوقائع بأعوام ثلاثة أى في سنة ١٨٣١ ، وأكبر الظن أن النظام الإدارى الذى وضعه الوالى في سنة ١٨٢٦ كان من أهم الأسباب التى حدت بالباشا إلى أن يطبع للبصريين جريدة تعرفهم على « الحال والزمان » كما تلفت نظرهم إلى « الامور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنایع التى باستعمالها يتأتى الرخاء والتيسير » ومهما

(١) فيليب دى طرازى تاريخ الصحافة العربية ص ٤٩

(٢) قسطنطى الياس عطارة الحلبي . تاريخ نكوبين الصحف المصرية ص ٩٩ . القاهرة سنة ١٩٢٨ .

يكن من أمر فإن من الثابت أن الوقائع المصرية تعتبر في أيام محمد علي وخلفائه الثلاثة إبراهيم وعباس وسعيد مرجعا من أهم المراجع التاريخية الرسمية وخاصة في الصدر الأول من حياتها كأول جريدة نشرت باللغة العربية في مصر .

وقد صدرت الوقائع في أربع صفحات ، طول الصفحة سبعة وثلاثون ستيمترا ذات نهريْن ، في أحدهما الموضوعات باللغة التركية وفي الآخر ترجمتها باللغة العربية ، وقلبا كانت تصدر الوقائع في أكثر من أربع صفحات وإن صدرت في القليل النادر منها في ثمان صفحات ، وقد بلغ أحد أعادها ثمان عشرة صفحة ، وقد تضمنت أعداد الوقائع بعض الأخبار الداخلية وخاصة ما اتصل منها بأخبار الوالى كما أنها عُنيت بالمجالس الرسمية كحوادث مجلس المشورة وحوادث الديوان الخديوى وبعض الأخبار الخارجية ، وغيرها من أخبار الداخل في المدن المهمة كالأسكندرية ، كما تخصصت بعض صفحاتها للوسائل التجارية وقليل من الإعلانات انتشر هنا وهناك .

خرج العدد الأول تنصده الافتتاحية باللغتين ، التركية في اليمين وترجمتها العربية في اليسار ، وتعتبر افتتاحية العدد الأول من الوقائع من أهم ما حمل هذا العدد فهي تصور لنا الأغراض

التي من أجلها صدرت الوقائع المصرية وترسم لنا خطتها وتبين غايتها ننشرها هنا لتفصح لنا عن هذا كله :

والحمد لله بارى الاثم والصلوة والسلام على سيد العرب والعجم أما بعد فإن تحرير الاثـمـور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم ، المتدبجين فى صحيفة هذا العالم ، ومن اتتلافهم وحركاتهم وسلوكهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، هى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والايقان وإظهار الغيرة العمومية وسبب فعال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الالـباب ، ومن حيث أن الاثـمـور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنـايـع التى باستعمالها يتأتى الرخاء والتيسير ، هى أسباب للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والاثـمـا (يقصد الاذى) خصوصا فى مصر بل هى أساس نظام وتديـر راحة أهلها ففكر حضرت أفندينا ولى النعم فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى والبلدان ورفاهية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الجرنال قاصدا من وضعه أن ترد الاثـمـور الحادثة النائج منها

النفع والضرر إلى الديوان المذكور وأن ينتخب ويتنقح فيه منها ما منه ينتج النفع والأفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر ، ينتخب ما منه تصدر المنفعة ، ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولي النعم وإن كانت قد جرت في ديوان الجرنال إلى الآن إلا أنها لم تكن عمومية إنما الآن فأراد ولي النعم أن الاخبار التي ترد إلى الديوان المذكور تنقح وينتخب منها ما هو مفيد وتنشر عموما مع بعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة السامى والامور المنظور بها في ديوان الخديوى والاخبار التي تأتى من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى وذلك ليكون كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التي هي مقصود ولي النعم ، وتقويما لممارسة المأمورين الفقهاء وباقي الحكام الكرام المقلدين تدير الأمور والمصالح ومن كون هذا الشيء (كذا) فدلح في ضمير الذات السنية ولي النعم صدر أمره الشريف بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية ، .

وقد رأى ولي النعم أن الاخبار التي ترد إلى ديوان الجرنال

لا تستاهل وحدها أن تخرج في صحيفة إلى الناس ، وأن الجماهير لا تعنى بالأخبار التي من وظائف المأمورين أو التي يعيش لها المأمورون ، لذلك قرر الوالى أن هذه الأخبار التي تنقل إلى ديوان الجرنال تنشر بعد تنقيحها مع بعض الأمور التي ترد من مجلس المذاكرة السامى والأُمور المنظور بها في ديوان الخديوى ، والأخبار التي تأتي من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وهى أخبار جديدة حقاً لو نظمت ورتبت أن تملأ أربع صفحات من الوقائع في كل يوم لو أسعفتها طرق المواصلات وتهايت الأيدي لتناولها والعقول لقراءتها وجاءتها الأخبار يوماً بيوم لذلك صدر أمره الشريف بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموماً مستعينا بالله ، وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية .

هئت الأسباب لإخراج الوقائع على الصورة التي كان يرجوها محمد على كما ألقى الوالى مقاليدها إلى ديوان المدارس الذى مضى يشرف عليها إلى أخريات عهد إبراهيم حيث أحييت شئونها في تلك الفترة على قلم الترجمة الجديد الذى نقل إلى

مدرسة اللسان بالناصرية (١) وقد عين لتحرير اللغة التركية فيها وإدارتها سامى أفندى ابتداء من العدد الثمانى (٢) ويعتبر ناظر الوقائع الأول أحد مؤسسيها ومن أصحاب الفضل فى رعايتها ونهضتها ، فقد كان الى تحريره أصولها التركية مشرفا على سياسة التحرير فيها ، مستولا عن توجيهها عاملا على إرضاء الحكومة وإيها مضافا الى ذلك وظيفته الأولى وهى إدارة المطبعة والإشراف على أعمالها (٣) وقد لقي سامى أفندى عطفًا صادقًا من الوالى وبقي يتمتع بهذا العطف زهاء ثلاثة أعوام حتى صدر الأمر بترقيته الى رتبة الميرلواء وتعيينه باشمعاونا فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٧ (٢١ مايو سنة ١٨٣١) وتتمصّب درويش احمد أفندى ناظرًا للوقائع بدلا منه ، على أن أمر الترقية وتتمصّب الناظر الجديد لم يعف سامى بك من الإشراف على سياسة

(١) دقت ١١٩ (مدارس عربى) ص ١١٧ رقم ١ إلى مدير قلم الترجمة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٦٤ هـ .

(٢) هامش ص ١٢٢ القاهرة سنة ١٩٣٠

" J. Deny (Sommaire des Archives Turques) "

(٣) نشرت الوقائع فى الممدد ٤٩ سنة ١٢٤٥ هـ خبر انعقاد مجلس المشورة فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٢٩ وذكرت ضمن الأعضاء سامى أفندى « محرر الوقائع المصرية » وكشف أفندى باشكاتبها .

الجريدة اذ احتوى الامر على « تعيين درويش احمد افندى ناظرا للوقائع بدلا من الميرلواء سامى بك الباشمعاون بمرتب ثلاثة أكياس شهريا على شرط أن يرسل المسودات قبل طبعها لمراجعتها وإعادتها اليه وطبعها بعد ذلك » (١) وقد وكلت الى سامى بك هذه المراجعة . أشار الى ذلك كتابه الذى أرسله الى الناظر الجديد يشكره على تهنته الرقيقة ويطلب اليه « لإرسال مسودة الحوادث الجسارى نشرها فى الوقائع حسب الامر الكريم » (٢) .

ولما كان من الثابت أن سامى بك حرر الباب التركى فى جريدة الوقائع فان الكتاب قد اختلفوا فيمن أشرف على تحرير القسم العربى فيها ف قيل إنه الشيخ حسن العطار وقيل رفاعة رافع الطهطاوى (٣) وفى رواية أخرى أنه أحمد فارس الشدياق (٤) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٥٦ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٧
دفتر ٣ عابدين .

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٥٧ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٤٧
دفتر ٣ عابدين .

(٣) مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر لجورجى زيدان ج ٢ ص ٢٤
القاهرة سنة ١٩٠٢ .

(٤) لويس شيخو . الآداب العربية فى القرن التاسع عشر ج ٢ ص ٧٩
الطبعة الثانية .

وعندى من الأسباب ما يجعلنى أستبعد إلقاء أمر التحرير العربى فى جريدة الوقائع الى الشيخ حسن العطار ، فقد أنكرته الوثائق الرسمية إنكارا تاما بينما حرصت على ذكر تفاصيل إدارة الوقائع وتحريرها ، وهى تفاصيل دون قدر الرجل ومكاته كمحرر اللغة العربية فى الصحيفة الرسمية ، وكان أحق بالذكر منها ، والشيخ حسن العطار شاعر ناثر لا ينافسه فى ميدان الإنشاء والتحرير منانس ، قال عنه الجبرتي وهو فى معرض التأريخ للحشاش « وبقى بعده الشيخ حسن فريدا عن يشا كله ويناشده ويتجارى معه ويحاوره » (١) وما أثر عن أسلوب العطار لا يتفق مطلقا مع تحرير الوقائع التى هوى أسلوبها ، وكاد يصل فى معظم أعدادها إلى اللغة الدارجة .

وأما رفاعة رافع الطهطاوى فلم يكن فى مصر وقت إصدار الجريدة بل كان فى صحبة البعثة المصرية فى باريس ، وكذلك نستبعد من الواقع إلقاء أمور الوقائع العربية إلى الشدياق إذ كان حدثا فى مصر يتلقى العلم ويطلع كتاب صحاح الجوهري وديوان المتنبي (٢) وإذن فليس لهؤلاء الثلاثة أثر فى الوقائع المصرية وقت

(١) الجبرتي عجائب الآثار ج ٤ ص ٢٥٥ القاهرة ١٣٢٢ م .

(٢) مشاهير الشرق ج ٢ ص ٧٥ .

إصدارها ، ويبدو من مطالعاتنا في الجريدة ورجوعنا إلى الوقائع المتصلة بالموضوع أن الخواجه نصر الله (نصرى) وكيل التحرير كان على رأس المترجمين الذين يترجمون للوقائع فصولها من هنا وهناك ، وليس لهذا الرجل مآثرة أدبية غير ما نشرته الوقائع ، وهى ترجمة تركية الأسلوب ملتوية المعانى ، وأكبر الظن أن من ساعد على صياغة الأخبار صياغة عربية صحيحة فى بعض الأحيان هو السيد شهاب الدين محمد بن إسماعيل الذى عين فيما بعد مصححا أول لمطبوعات مطبعة بولاق سنة ١٨٣٦ ، وبقي فى خدمة الوقائع والمطبعة حتى سنة ١٨٤٩ حيث انقطع عن العمل الرسمى ومضى يؤلف شعرا وأهازيج وموالى تغنى (١) وكان يتقاضى على عمله فى الجريدة والمطبعة سبعمائة وخمسين قرشا (٢) وكذلك ساهم فى خدمة الناحية العربية فى تلك الفترة الشيخ عبد الرحمن الصفى (٣) .

-
- (١) لويس شيخو . الآداب العربية فى القرن التاسع عشر ج ١ ص ٨٤
 (٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٧١ فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ
 ومحفظة رقم ٢٧ مكية تركى من أحمد رشيد ناظر المالية إلى المالية .
 (٣) الوقائع المصرية عدد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ من مقال أحمد خبى بك .

وتتميز الوقائع في ذلك العهد بأن افتتاحياتها أرق أسلوباً من رواية الأخبار فيها وإن لم تبلغ رصانة الأسلوب وبلاغة الكلام الذى عرفت به فيما بعد ، وإن حاولوا فيها التزييق والجناس غير أن هذا الأسلوب كثيراً ما مضى سليماً يلائم العصر ويتفق وقارىء ذلك الزمن ، وكثيراً ما حمل الديوان العالى عن كاهل المحرر والمترجم أمر بعض المقالات إذ أن المقالات المتصلة بأعمال الحكومة ومختلف فروع الإدارة حررها سكرتير الديوان العالى ، (١) .

ولم تقتصر الوقائع على الحوادث الرسمية وبعض الأمور التى ترد من مجلس المذاكرة العالى والأمور التى تنظر فى ديوان الخديو ، بل كانت تضم فى أعطائها كثيراً من الأخبار الداخلية وقرارات مجالس الأقاليم وهى جميعاً موضع رقابة الحكومة تجيز نشرها وتشير بإذاعتها (٢) ، وكذلك حفلت بكثير من

(١) Reinaud " De La Gazette Arabe Turque imprimée en Egypte " Journ. Asait. 2 Série T. VIII 1831. P. 241

(٢) أشرنا فى وثائق عابدين إلى رقابة الحكومة وقد رأينا هنا وثيقتين تثبتان أن الحكومة وحدها التى كانت تميز اللشر أحدهما رقم ٨٧٧ فى ١٧ رجب سنة ١٢٦١ مدارس عربى دفتر ١٣ ص ٢٧٧٧ وأخرى عن ابتلاع بمساح لامرأة فى الصعيد رقم ٩١٦ فى ٢ شعبان سنة ١٢٦١ مدارس عربى دفتر رقم ١٣ ص ٢٨٢٤ .

الأخبار التجارية والأوروبية المعتدلة التي لا تلفت القارىء إلى مثل ولا تقدم إليه معرفة ، وقد شغلت الصحيفة بمضامينها بالمسائل العلمية التي تناسب العصر وتتصل بحياة مصر اتصالا مباشرا .
وينبغي أن نذكر هنا أن اللغة العربية لم تكن ترجمة حرفية للغة التركية إذ كان النهر الخصاص بالأخيرة أكثر تفصيلا وإيضاحا (١) . كان اسم الجريدة يكتب « وقائع مصرية » في رأس الصفحة الأولى وفي شمال هذا الاسم رسم أصيص زرع يرمز لشجرة القطن ، وبقيت الأعداد الأولى محتفظة بهذا الرمز حتى غير ابتداء من العدد الثامن عشر ، واحتل مكانه رمز يتفق وتاريخ مصر الخالص ، فصور الهرم من ورائه تهيأت الشمس للأشراق وأطلت إحدى شجيرات النخيل ، ولم يخل رأس الصفحة الأولى من رسم ميزان « هواى مصر » ويقصد به (ميزان درجة الحرارة) كما أشير إلى المقياس الذى يدل على مدى ارتفاع منسوب مياه النيل ، وقد احتفظ في أسفل الصفحة الأولى بمكان ذكر فيه « طبعت هذه الوقائع المصرية ، بعون خالق البرية ،

بمطبعة صاحب الفتوحات السنية ، ببولاق مصر المحمية ، وبقيت
تصدر في مطبعة بولاق إلى العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة
١٢٤٦ (١٥ يونيو سنة ١٨٣٣) ثم بمطبعة الوقائع بالقلعة من
هذا العدد إلى العدد السادس الصادر في ٢٦ جمادى الآخرة سنة
١٢٦١ هـ (٣ يوليو سنة ١٨٤٥) وعادت به تصدر بمطبعة بولاق
إلى أواخر عهد سعيد .

عنيت الوقائع في صدرها الأول عناية خاصة برواية
الأخبار الرسمية في أسلوب فيه من التعظيم شيء كثير كلما اتصلت
الأخبار بالوالى أو برجال حكومته فقد رأينا أخبارا متاثرة هنا
وهناك عن « والى جدة والحبش إبراهيم باشا المفخم » (١) أو
حديثها عن أعضاء مجلس المشورة وهم « الذوات المشهود لهم
بالفكر اثناثب والرأى الصائب ، المعدودون أهلا لتدبير المصالح
بالاعتدال والاستقامة ، الخالون من البغض والعداوة ، العارون عن
لباس الغرض النفسانى ، الثابتون فى الجلوس بمحل واحد كنفس
واحدة » (٢) وجرى الكاتب على هذا النمط فذكر فى شىء من التمجيد الذى

(١) العدد الأول من الوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤ هـ .

(٢) العدد ١٥٨ من الوقائع المصرية الصادر فى ١٠ محرم سنة

١٢٤٦ .

يشبه التالىه أن ولى النعم قرر بناء جامع فى القلعة ثم ذكر فى موضع آخر اتصالات ولى النعم من بلد إلى بلد فى سطور كلها مديح وثناء (١) وقد دأبت الحكومة على نشر الحوادث التى تبين للجماهير أن الدولة يقظة تسهر على أمنهم وراحتهم وتزود عنهم المجرمين والأشرار (٢) ثم تدس لهم فى خلال هذه الحوادث إيماء بالرضى عن مثلها الجديدة كنظام الاحتكار الذى فرضه الباشا على حياة مصر الاقتصادية (٣) وكذلك كانت الافتتاحيات فى بعض الأحيان وقفا على ما يصنع الوالى ، فذكر الكاتب فى إحداها « أن أفندينا ولى النعم ذا السطوة والكرم ، من جملة خصاله الحسنة الكريمة ، أراد أن يستخرج الأسباب اللازمة لعمار البلاد ورفاهية العباد من القوة إلى الفعل ، وقصد أن يرى لكل فرد من الناس طريق المصالح النافعة والضارة ، وشاء أن يريهم بهذه الطريق ليكون كل منهم راضيا فى عمله . النتيجة أنه لم يزل

(١) العدد الثالث من الوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤ هـ .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٣ محرم سنة ١٢٤٦

(٣) الوقائع المصرية فى ٥ صفر سنة ١٢٤٦

مريدا أن يبين لهم طريقة المسعى بالرحمة والمروءة (١) وصارفا
 همته لعمار الأراضى المصرية وتربية أهلها ، ولعمري إن الناس
 القاطنين فى أراضى السودان الواسعة المعروفة عند من رآها ،
 خالون من العلم والعمل ، عارون من معرفة النفع والضرر ، مضارعوا
 الوحوش حالة (٢) ثم مضى الكاتب يذكر أفضال رب
 النعم الذى مهد المواصلات وعلم السودانين الحرف والصنائع .
 وهذه الافتتاحية يجرى فى تضاعيفها ذكر الوالى فى شيء كثير
 من التمجيد والإكبار فقد جعل الكاتب الخير كله على يديه وأنه
 مشغوف بشعبه هائم به يعلمه ويغنيه ، وهى افتتاحية تتفق والزمن
 من ناحية ، وتتفق وسياسة الجريدة من ناحية أخرى ، كما أنها
 قريبة إلى عقول القراء المعاصرين ، وتعتبر محاولة طيبة لأدب المقالة
 الذى نعرفها فى صحفنا المعاصرة ، أما لغتها فلا بأس بها فى عصر
 محمد على بالقياس إلى لغة الدواوين ، واللغة العربية كانت فى ذلك
 الزمان شهيدة لإهمال شنيع من الأجيال السابقات مهضومة الجانب
 إلى حد كبير .

(١) يقصد المروءة وقد اشتهرت الوقائع بأنها خلو من الهمزات فى السنوات
 الأولى من حياتها .

(٢) العدد الثانى عشر من الوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤ هـ .

أضافت الوقائع إلى ما وعدت به ، رواية الحوادث الداخلية من جنائية واجتماعية تسلية للجمهور وتحذيرا له ، فذكرت وصفا لجريمة رجل طلب من زوجه مالا فقالت في رواية الخبر إن ، زوجته حدثته قائلة « فلو كان لى مال إذا لا أعطيتك فغضب إذ سمع ذلك ، فسكها فقطع أنفها وكان ذلك يوم الجمعة ، وبعد هذا عود ذاته أن يفعل ذلك كل جمعة ، لأنه في الجمعة الثانية بعد مرور تلك قطع أذنيها ، وفي الجمعة الثالثة قطع شفتها السفلى وفي الجمعة الرابعة حلق شعرها ، وفي الجمعة الخامسة كواها في إحدى محلات جسمها ، تصرح ذلك من أحد أقربائها بتقديمه عرضا لا إلى الديوان الخديوى ، (١) نقلنا هذا الخبر لنقرر هنا أن الوقائع لم تكن سجيلا لا وأمر الحكومة وقراراتها لحسب بل كانت إلى ذلك تصور أحيانا حياة الشعب وتواحي الخير والشر فيه ، وتعرضها عرضا صريحا ، فتذكر اسم الرجل وما فعل بزوجه ثم تعقب على ذلك بالجزاء الذى لقيه هذا المجرم بنفيه إلى بلاد الروم ، وليس هذا الخبر فى مجموعه شديد الاختلاف عما نقرؤه اليوم فى صحفنا المعاصرة إلا من حيث اللفظ والعبارة وطريقة العرض ، وقد

(١) العدد السابع من الوقائع المصرية سنة ١٢٤٤ .

دأبت الوقائع المصرية على نشر الأخبار الغريبة التي تروى عن الجماهير أو الحوادث التي تلفت القارىء وتستحوذ على فكره لطرافتها وخاصة في زمن كان للغرائب فيه أكبر الأثر على أذهان الناس فقد ذكرت خبراً بعنوان (غريبة) قالت « رجل ما كان له باين باب قبالة بولاق بقرة عشار لم تقدر على الوضع فاضطربت بروحها وبنبت له بلسان الحال حالها المضطربة ، فشق بطنها فخرج عجل له رأسان وأربع عيون وأربع آذان ، لكنه لم يبق إلا ست ساعات ومات ، فقدده المذكور وعلقه في محل مشهور عبرة للناظر ، وإذ بلغ ذلك محققاً مسامع عزيز مأمور الوقائع المصرية قيد ذكر ذلك بها ، فسبحان من تميز ذاته وقدرته سواء ، (١) ولا شك أن هذا الخبر غريب حقاً في كل وقت وكل زمن ، وإذاعته في الوقائع يجعل في رسالتها الصحفية روحاً ما نظنه يوجد في صحف رسمية لنشر أخبار الحكومة وتكون وظيفتها الطبيعية تسجيل الأوامر والقوانين ، وظاهر من سياق السطور أن رواية الخبر صحيحة وأنه حدث فعلاً هذه القصة الطريفة » وإذ بلغ ذلك محققاً مسامع عزيز مأمور الوقائع المصرية قيد ذكر ذلك بها ،

(١) العدد الثامن والعشرين من الوقائع المصرية ص ٣ .

فهي تحقق أخبارها قبل نشرها وإن جاءت في أسلوب ركيك لا يستقيم مع اللغة الصحيحة وإنما يجرى في معظمه مع اللغة الدارجة ويحمل روحها وطابعها .

مضت الوقائع متصلة عنايتها بتحقيق الأغراض التي يبتتها في برنامجها فلم يخل عدد من أخبار مجلس الجهادية أو مجالس الدولة الأخرى، كما أن عنايتها كانت بينة في كل ماله علاقة بالوالى وأخباره ثم رعت في شيء من الإقلال الأخبار الداخلية العامة التي تصل بحياة الجمهور أو له فيها متعة ولذة، على أنها بدأت في عددها الخامس عشر وما تلاه من أعداد تنشر أخبارا خارجية متنوعة عن أسبانيا وإنجلترا والاضطرابات في أيرلندة، وهي أخبار انتقتها الحكومة من الصحف الأوروبية المشتركة فيها، وقد اعتادت الوقائع أن تذيع هذه الأخبار في مقالات مسببة، كحديثها عن العلاقات بين الباب العالي والروسيا فذكرت أنه « قد علم من كازته وردت من نواحي برلين أنه ربما تصير مخاطبة بين الدولتين أعنى دولة روسيا ودولة الباب العالي، وأن دولة روسيا قد مالوا الآن إلى الرجوع عن دعواهم التي أظهروها في ابتداء الحرب، ونحن نصدق هذا الخبر بدليل أنه لم ترجع روسيا عن

ادعائهم يأبى الباب العالى عن أن يخاطبهم ، وقد يسان أنه متقبل
وساطة الدول المتفقة فإن صح ذلك يذهب وسيط الانكليز
والفرنساوية إلى اسلامبول ، (١) وهذا حديث عن السياسة
الخارجية التى بدأت الوقائع تعرف أخبارها منذ ذلك اليوم ،
وقد عني به الكاتب لأنه يتصل بسياسة الباب-العالى صاحب
الكلمة فى مصر ، ونقله إلى مصاف المقالات السياسية إذ أن به
تعقيا على ما جاء بالكازنة وتحليلا لسطورها ، على أنه من
المشاهد فى موضوعات السياسة الخارجية أنها فى أكثرها منقولة
عن الصحف الفرنسية وفى القليل النادر مأخوذة عن الصحف
الأوروبية الأخرى .

لم يكن ينقص الوقائع شيء كصحيفة رسمية وكصحيفة إخبارية
على قدر ما تسمح به ظروف الحياة المصرية ، ولم تفوت فى
أعدادها ذكر الحوادث الجسام ولم تغفل من حسابها الوفيات
فذكرت عن « ارتحال بنت أفندينا ولى النعم من دار الفنا إلى
دار البقا والكرم ، شيئا كثيرا نقتطف بعضه لنصور أسلوب
النعي فى ذلك الزمن ، فإن الكاتب حزين حتى أن قلبه « انغمس

(١) الوقائع المصرية العدد الخامس عشر

بمداد المأتم واسال دمع المداد كالديم ، وصريه أبدى زفير الحزن
والآلم حزنا على حضرة المعصومة ، والدرة المدومة ، فرع
الأصل الأصنى ، منبع الجود الحفى ، وهى التى كانت الأسكندرية
متشرقة بها ومكسوة ثوب شرف بها ، إلى أن يقول .

وما الموت إلا نقلة غير أنها . من المنزل الثانى إلى المنزل الباقي
وحيث كل من عليها فان وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أليك إلا
الفرقدان . وأن التقدير ممتنع التغير ، وأن كل شئ هالك فينبغى
تسليم الأمر إلى المالك ، وبهذا الرضى والتسليم رش على نيران
أحزانه — يقصد محمدا عليا — زلال ماء النعيم فنسأل حضرة
رب العالمين أن يجعل مقر المبرورة المشار إليها فى أعلى
عليين (١)

لعل أظهر ما فى تحرير الوقائع هو المحاولة فى إنشاء المقالة
أو أدب المقالة إن صح التعبير ، فالخبر ومن طبعه الاختصار
والقصر سواء كان داخليا أو خارجيا يطول حتى يبلغ مرتبة
المقالات التى نقرؤها فى صحفنا المعاصرة ، وقلبا نرى الألفاظ
العربية المنتقاة فى مواضعها ، وقد ازدحمت التعبيرات بالألفاظ

(١) الوقائع المصرية العدد ١٧٠ فى ٢ صفر سنة ١٢٤٦ هـ .

التركية هنا وهناك ، كان الأسلوب في كلمة سقيم اللون ثقيل
الوقع ، ولعل مصدر هذا كله أن الأدب العربي في ذلك الزمن
كانت مقاليد في يد جماعة بضاعتها الألفاظ المحفوظة والأسجاع
المنمقة والجناس الباهت والكنايات الغريبة على اعتبار أن ذلك
صفوة المنطق وغرر الأدب ونهاية الأرب ، ولعل مصدر هذا
أيضا ركود الحياة بالرغم من يقظة الحكومة المصرية وتحفزها
للحياة الجديدة ، إلا أنها كانت متأثرة أشد التأثير بحياة الأتراك ،
والوقائع المصرية صدى هذه الحياة ، محررها رجل تركي أو رجل
ذو مزاج تركي ، ومحررها العربي ينقل هذا بعد ترجمته ترجمة تكاد
تكون حرفية للغة كانت في شيخوختها ، ليس في حياة المحرر
إلهام يدفع إلى أسلوب مبتكر ، حياة لا شدة فيها ترهف الحس
ولا جديد يركى الشعور ، ويكون له صدى في المعاني والألفاظ ،
وإنما هي جدول تعترضه الصخور والحصباء . وقد استعرت
الوقائع تؤدي رسالتها على هذا النحو برئاسة سامي بك وخليفته
درويش أحمد أفندي ومساعديهما ، وقد تقلب على نظارة الجريدة
كثيرون من موظفي الحكومة غير هذين الناظرين كان من أهمهم
كاشف أفندي وأحمد أفندي وحسن راتب أفندي وصبري أفندي

وفاتح افندى الذى لم يعمر فى نظارتها إذ عزله الوالى لجنونه (١)
كما قام على خدمتها المترجمون ومن أظهرهم الخواجه نصر الله
(نصرى) وكيل الحرير المختص بترجمة الأخبار والحوادث (٢)
يعاونه بضعة من الذين يجيدون اللغة التركية واللغات الأجنبية
المختلفة التى كانوا ينقلون عنها أخبار الدول المعروفة إذ ذاك ،
وقد بقيت الوفائع المصرية تجرى على نهجها يجهها هوؤلاء
وهؤلاء حتى بدأت الصحيفة الرسمية تدخل فى طرز جديد .

-
- (١) محفوظات عابدين دفتر رقم ٦٢ فى سنة ١٢٥١ ودفتر ٦٥ سنة ١٢٥١
أما نظارها الثالث والرابع والخامس والسادس فتراجع الوثائق التالية
على التوالى رقم ٤٥٨ فى سنة ١٢٤٥ ورقم ٢١ فى سنة ١٢٤٥ ورقم
٥٩ فى سنة ١٢٤٨ ورقم ٩٥ فى سنة ١٢٤٨ ورقم ٦٢ فى سنة ١٢٥٠
(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٥١٠ فى ١٠ محرم سنة ١٢٤٩ دفتر ٥٠
ديوان خديوى تركى من الملية إلى حبيب افندى .

تجديد الوقائع وتعديل نظامها

في أوائل شهر ذى القعدة من سنة ١٢٥٧ هـ (ديسمبر سنة ١٨٤١ م) أو قبله بقليل اجتمع «سعادة مدير المدارس والبك الترجمان وكانى بك ومحمود بك مدير الإيرادات وغيرهم» وقرروا للوقائع سياسة جديدة ونحواً طريفاً وقواعد لم تنتظمها من قبل (١) وقد أرسل ديوان المدارس فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ (١١ يناير ١٨٤٢) إلى ديوان المعاونة «صورة القرار بشأن طبع الوقائع ونشرها» راجياً «بعد الاطلاع والموافقة عليه استصدار المرسوم اللازم» أما القرار فكان تنفيذا للأمر العالى الخديوى بتنظيم الوقائع من جديد «فالجناب العالى ظل شديد الرغبة فى وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل كما هى الحال فى صحافة الممالك الأخرى وهذا ما حمل جنابه العالى أن يصدر أمره إلى الشورى بوجوب تحقيق هذه الغاية

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٢٧٤ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ دتر

رقم ٣١٤ معاونة جهادية — من المعاونة إلى مدير المدارس .

الكريمة ، (١) فاجتمع المسئولون كما ذكرنا وأصدروا القرار الآتي :-

وإن الغرض من طبع الوقائع إنما هو لنشر الأخبار الحديثة على الناس حتى يستفيد منها كل إنسان ولا يجب الاكتفاء بنشر أخبار مصر فحسب . وقد أصبح من اللازم إضافة بند للحوادث الخارجية في الجريدة حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق ويشتاقون لقراءتها فالأخبار تسقط قيمتها إذا تقادم عهدها ولذلك وجب الحصول على الأخبار أولاً فاولاً ونشرها على الجمهور ، ولما كان في بعض الأخبار الأجنبية أشياء لا يليق نشرها فقد تقرر تمييزها وعدم نشر المواد الغير مناسبة ونشر الحوادث الداخلية والخارجية الملأى بالعبر والمنتظر فائدة منها .

وحيث أن نشر مثل هذه الأخبار يتوقف على قراءة الجرائد التي تنشر في الخارج ويستوجب أن يكون الموظف المشرف على ترتيب الجريدة وتنظيمها ملماً باللغتين وعلى ذلك فقد تقرر إحالة أعمال ترجمة المواد المناسبة من الجرائد الأجنبية وعلاوة بعض

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٦٥ في غرة صفر سنة ١٢٥٨ دقتر رقم

قطع أدبية من الكتب الأدبية وانتخاب أخبار الملكية وترتيب
الجريدة المصرية بصفة عامة على حضرة الشيخ رفاعى افندى ناظر
مدرسة الآلسن لوجود مترجمين جاهزين فى هذه المدرسة ،
وإناطة بعض تفريق المواد التى لا تستحق النشر وبمبحث المواضيع
التي ستدرج بالجريدة بحضرة أدهم بك مدير المدارس ، وحيث
أن حضرة الشيخ رفاعى سيضع أصول الجريدة بحسب اللغة
العربية فتحال أعمال إفراغ الترجمة فى قالب حسن بدون الإخلال
بالأصل العربى وتنظيم المواد حسب النظام التركى على حضرة
حسين افندى ناظر المطبعة العامرة على أن يعد هذا التكليف من
اختصاص وظيفته بصفة أصلية .

و أما الحوادث الخارجية وإن كانت ستنشر فى الجريدة إلا
أن الأخبار المصرية ستكون المادة الأساسية وسيتمكن نشر
الأخبار المصرية فى كل أسبوع إذا ما وردت التقارير فى الوقت
المناسب من ديوان المعاونة وديوان الجهادية والديوان الخديوى
والأسكندرية والأقاليم إلى ديوان المدارس ، وفى حالة عدم
ورودها فى الوقت المناسب يكلف على لبيب افندى معاون ديوان
المدارس والمترجم العربى للذهاب إلى الدواوين لإحضار الأخبار

وأن تنقل بعض أخبار مناسبة من جريدة استانبول ، وحيث أن الحوادث الأجنبية معتاد تقديمها إلى الجنب العالى بعد ترجمتها إلى اللغة التركية فيكلف البك المترجم بانتخاب المناسب منها وإرسال صورها إلى ديوان المدارس بهذه الطريقة يمكن نشر الجريدة أسبوعياً ، (١) .

ثم رأى شورى المعاونة أن يحدد الأخبار الداخلية التي يجب موافاة ديوان المدارس بها توطئة لنشرها في الوقائع رسمها في البنود الآتية (٢)

١ - من المستحسن أن تنشر في الوقائع أخبار الذين ينالون ترقية رتبهم ، وزيادة رواتبهم نظير الخدمات التي يقومون بها ، وأخبار الذين يقالون ويعيرون من الموظفين والذين يكافأون على نشاطهم ومقدرتهم بنقلهم إلى وظائف أكثر أهمية .

٢ - وكذا يستحسن نشر أخبار القضايا التي يفصل فيها وفقاً

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٥٨٤ في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ دفتر رقم ٢٠٧٣ ص ٨٢ و ٨٣ .

(٢) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٦٥ في غرة صفر سنة ١٢٥٨ دفتر رقم ٢٨٦ شورى المعاونة .

للشرع والعرف مع ذكر الحكم والقصاص .

٣ — أخبار ما ينشأ أو يرمم في الأقاليم من المساجد والمؤسسات الخيرية الأخرى .

٤ — بيان عدد الأقدنة التي تزرع بالحبوب المختلفة في المديرية وذكر أنواع هذه الحبوب ومقدار محصولها حتى يعرف الفرق في الزراعة من سنة إلى أخرى .

٥ — زرع الأشجار والعناية بالمواشى لإكثارها .

٦ — الإنباع على بعض الموظفين وغيرهم بالأعباديات .

٧ — أسعار القلال واللحم والسمن والعسل والمواد الأخرى في البنادر وأسعار مختلف أنواع المواشى الموجودة في الأسواق وخبر ورودها إلى الأسواق مرة في كل خمسة عشر يوماً أو مرة في كل شهر .

٨ — أخبار المواليد العجيبة الخلقة والشاذة عن المألوف من الإنسان والحيوان .

٩ — أخبار الذين يوفقون إلى جنى محصول زائد غير مألوف من كل فدان لشدة عنايتهم بالأرض .

١٠ — عدد العمال الذين يعملون في كل يوم في إنشاء القناطر والجسور والترع ، وذكر المبالغ التي صرفت عليها عند

— ٩٢ —

- اتهاء العمل فيها مع بيان المدة التي أنشئت في خلالها .
١١- الوفيات الزائدة عن المألوف في الإنسان والحيوان في
القرى والبنادر .
١٢- المناطق التي رويت إبان الفيضان والتي لم ترو .
١٣- الحوادث غير المألوف وقوعها .



رفاعة الطهطاوى
أول مصرى يحرز الوقائع المصرية

نشرنا قرار الشورى وعقبنا عليه بالقواعد التي ارتأتها الحكومة فيما يختص بالأخبار الداخلية ، ونحن إذ نستعرض التطور الجديد الذى قرره الباشا لصحيفته يعترضنا اسم رفاة رافع الطهطاوى فى أكثر من مرة . متى عين الطهطاوى فى الوقائع ؟ فقرار الشورى صدر فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٥٧ هجرية (١١ يناير ١٨٤٢ م) بإحالة أعمال ترجمة المواد المناسبة من الجرائد الأجنبية وعلاوة بعض قطع أدبية من الكتب الأدبية وانتخاب أخبار الملكية وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة على حضرة الشيخ رفاة افندى ، كذلك يشير السيد صالح مجدى بك بأن رفاة رافع أحييت إليه نظارتها فى سنة ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥ ميلادية) وبقى مشرفا عليها حتى سنة ١٢٦٧ هجرية (١٨٥٠ ميلادية) (١) ومهما يكن من أمر فالشيخ الطهطاوى كان أجدر المصريين بهذا المنصب الجديد نظرا لتعليم الرجل وأفقه الواسع الذى شحذته ثقافة غربية جامعة ، ودراسة واسعة للحياة الفرنسية التى عاش فيها وقتا ما ؛ هذا إلى ثقافته العربية القديمة ؛ فقد ولد رفاة رافع الطهطاوى فى سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١

(١) السيد صالح مجدى بك — حاية الزمن فى وصف مناصب خدام الوطن . مخطوط . سنة ١٢٩٠ هجرية ص ١٥ و ١٦ .

ميلادية) وحفظ القرآن، ثم التحق بالأزهر وتتلذذ على الشيخ الفضالى والشيخ حسن العطار وخاصة الأخير منهما الذى احتفى به وفتح له بيته وتلقى عليه الطهطاوى علوماً أخرى، كالتاريخ والجغرافيسا والأدب (١)، فمضى فى نظر المعاصرين «الأديب الأريب العلامة الثبت الثقة الحجة فى كل علم وفن الذى سبق جهاذة عصره فى مضمار العلوم والفنون، فلم ينتظم معه فى سبطها احد إلا كان واسطة العقد فى جيد الزمن»، (٢).

درس الشيخ رفاعة فى الأزهر عامين ثم اختاره العطار لمحمد على إماماً للارسالية التى بعثها الوالى إلى باريس، وهناك لم يقم بالإمامة وحدها، بل جعل دأبه أن يتحصل على أكثر ما يمكن من معرفة، ومضى مرتحلاً فى الربوع الفرنسية رحلته المشهورة المسماة: «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، التى نشرها فى كتاب عملاً بوصية أستاذه العطار (٣) وقد تعلم اللغة الفرنسية

(١) مخطوط السيد صالح مجدى بك «حياة الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن» كتب سنة ١٢٩٠ هـ ص ٦

(٢) راجع المصدر السابق ص ٢ .

(٣) أحمد عزت عبد الكريم «تاريخ التعليم فى عصر محمد على» القاهرة فى سنة ١٩٣٨ ميلادية ص ٥٩٠ .

وأكثر من الاتصال ببعض الشخصيات العلمية ؛ وخاصة المسيو
 جومار والعالم البارون دوساسي ، وكانت إقامته في باريس لخمس
 سنوات عرف فيها كيف يترجم في جميع العلوم على اختلاف
 اصطلاحاتها ، منها جملة رسائل طبعت في بولاق سماها : « قلائد
 المفاهر في غريب عوائد الاوائل والاواخر » فلما عاد إلى مصر
 عين مترجما في مدرسة طرا ، وترجم في أثناء هذه الفترة جزءا
 كبيرا من جغرافية ملطبرون ، ثم أسس مدرسة الآلسن ، وأهم
 لغة كانت تدرس فيها هي اللغة الفرنسية ، واتسع نشاطه في
 الترجمة خلال وجوده في هذه المدرسة ، ومن زملائه المعلمين فيها
 الشيخ احمد عبد الرحيم الذي أصبح فيما بعد محررا للوقائع ، وقد
 تخرج على يدي رفاعة بك كثير من نوابغ التلاميذ الذين ولوا
 شئون التدريس في المدارس المصرية ، وكان نشاط المترجم
 مضرب الأمثال ، فهو يدرس لهم في مدرسة الآلسن اللغة
 وفنون الإدارة والشرائع الإسلامية والقوانين الأجنبية وفنون
 الأدب العالية حتى أصبحوا « في الإنشاءات نظما ونثرا أطروقة
 مصرهم وتحفة عصرهم » وللطهطاوى شعر في مجموعه

لا بأس به (١) .

والذى يعنينا من أمر الشيخ الطهطاوى أن مقاليد الوقائع المصرية أُلقيت إليه رسميا في سنة ١٢٥٧ هـ وقد يكون اتصاله بها قبيل ذلك كما يقول السيد صالح مجدى بك ، ولكنه اتصال ضيق جدا إن صح تقرير هذه الواقعة ، وقد استطاع أن يفرض وجوده وشخصيته في تحرير الجريدة بالرغم من تعيين الحكومة لارتين بك مشرفا على أخبارها الداخلية فيما بعد (٢) بحيث تمكن من إهماله والانتصار عليه ومضى في طريقه قدما ، فبدأ جهده في أول الأمر بتنظيم الجريدة وتغيير اسمها ووضع لذلك نموذجا ، وينبغي أن نذكر أن الوقائع في عهدها الجديد بدأت

(١) الخطط التوفيقية للى مبارك باشا ج ١٣ ص ٥٣ — ٥٥ ومن أروع ما

قاله في غربته يتذكر أسرته :

أبكى بعينى مهجتي لفراقهم وأود ألا تشمر العيلان
وقال مادحا إبراهيم في حرب سورية وذا كرا نجاح الأمير وتوفيق
والله به :

في كفه سيفان سيف عناية والشهم إبراهيم سيف ثاقب
وله في الفزل شعر رقيق مله :

تبدى الغرام وأهل العشق تكتمه أو تدعيه سدى من ذا يسلمه
ما هكذا الحب يا من ليس يفهمه خل الغرام لصب دمه ٤٠
(٢) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٢ في ٣ جادى الأولى سنة ١٢٦٠ دقتر
٢٠٩٩ مدارس تركى ص ١٤١ .

تتمصر في لغتها أى أن اللغة العربية أخذت مكان الصدارة « حيث أن حضرة الشيخ رفاعى سيضع أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ثم تحال أعمال إفراغ الترجمة التركية في قالب حسن دون الأخلال بالأصل العربى ، ثم أضافت وثيقة التنظيم الجديد ملاحظة تعتبر من أهم ما دخل على الوقائع وهى تكليف ناظر مطبعة بولاق بترجمتها إلى اللغة التركية وكان فيما مضى مشرفا على المطبعة والوقائع معا ، وفى ذلك لون من التخصص تفرغت له الجريدة اترسمية . وليست اللغة العربية أو استقلال الجريدة هما اللذان كسبا فى هذا التطور وحدهما بل أن المسائل المصرية كانت لها الدالة فيها .

« أما الحوادث الخارجية وإن كانت ستنشر فى الجريدة إلا أن الأخبار المصرية ستكون المادة الأساسية » وكذلك قررت الحكومة إضافة بند للحوادث الخارجية فى الجريدة والحوادث الجديدة التى لم يتقادم عهدا حتى لا تسقط قيمتها مع تحفظ المسؤولين فى نشر « المواد غير المناسبة » كما كلفت السلطات العليا الدواوين المهمة بموافاة إدارة المدارس بالأخبار واحتاطت الوقائع فى ذلك تنظيها لأموورها بأنه إذا لم ترد هذه الحوادث فى

« الوقت المناسب يكلف على لبيب افندى معاون ديوان المدارس المترجم العربى للذهاب إلى الدواوين لإحضار الأخبار ، وهذا نظام جديد مماثل كل الماثلة لما تتبعه صحفنا المعاصرة ، فالحياة الصحفية الصحيحة لا تستقيم بغير انتظام أخبارها ، لذلك أعدت الصحافة في كل مكان عمالها لموافاتها بالحوادث والأخبار فالوقائع تسبق الصحف في مصر جميعا في هذا النظام الإخبارى الحديث ، ويعتبر من أهم الحوادث في تاريخها تعيين مخبر يوالها بالأخبار كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

وضع الشيخ رفاة افندى نموذجا للوقائع باسم « مظهر أخبار مصرية » (١) وأقر الشورى هذا الاسم غير أن الباشا لم يجزه وبقيت الوقائع باسمها الأول المعروفة به حتى الآن ، ومضى رفاة افندى يحرر الأصل العربى ويرتب الجريدة بصفة عامة ، يعاونه في ذلك المترجمون من رجال مدرسة الألسن ، ومن بينهم على لبيب افندى الذى استغنى عن خدماته بعد قليل حيث ثبت أن للصحيفة « مترجما آخر يقوم بهذه المهمة من القديم ويتولى حسين افندى ناظر الوقائع بعد ذلك تصحيح الترجمة ،

(١) محفوظات عابدين رثيقة رقم ٢٩١ ص ٦٥ في غرة ذى الحجة سنة ١٢٥٧ دفر رقم ٣١٤ مائة — جهادية .

ومن ثم ترسل إلى الطبع ، ومن أهم ما لاحظناه منذ تعيين الطهطاوى أن ناظر الوقائع أصبح في المرتبة الثانية بالنسبة لمحررها . وقد بذل رفاة جهده في رعاية الصحيفة وأضلّف فيها وحورها تحويرا يليق بقيمه ، ويتصل بإدراكه ، واستعان في ذلك بفتة من المحررين ، أهمهم أحمد فارس الشدياق والسيد شهاب الدين تليذ العطار (١) .

فأما فارس الشدياق فكان لبنانيا ولد سنة ١٨٠٤ وتعلم القراءة ومبادئ النحو واللغة في بلاده ، وقرأ كثيرا في مكتبة والده ، وكان خطه جميلا يرتفق به في نسخ الكتب ، وقد اضطلع في بلده لمذهبه الديني فأعانه الأمر بكان في السفر إلى مصر حيث كان موضع عطفهم في محته لدفاعه عن مذهبهم وتحمله الضر من أجل هذا الدفاع . وفي مصر تعلم على فضلاء الأساتذة واستكمل دراسته اللغوية وتمكن من الصرف والمنطق ، وبدأ يقول الشعر ثم عمل في الوقائع المصرية في القسم العربي ، ولم يقيم بمصر طويلا بل ساه في أوروبا ، ودون سياحته في كتاب من جزأين أحدهما يقال له « الواسطة في معرفة أحوال مالطة » والجزء الثاني سماه

(١) فيليب دى طرازي ص ٣٩ ، ٥٠

« كشف الخبا عن فنون أوروبا ، وهما على ما تضمننا من شعر
 ركيك وعبارات نثرية لا تخلو من ضعف ، يمتازان بأنهما صورا
 صخرة مألوفة والفرنسيين ، الانجليز تصويرا بديعا من حيث
 تاريخهم وحياتهم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع
 عشر دون إغراق في القدح أو إفراط في الثناء ، وفي ذلك يقول
 « وليكن معلوما عند القارىء والسامع والدارى أنى في كل ما
 وصفت به الانجليز والفرنسيين وغيرهم من أهل أوروبا لم يمل بي
 هوى ولا غرض بفضا أو حبا ؛ وإنما رويت عنهم ما رويت
 وحكي ما حكيت بحسب ما ظهر لى أنه الصواب ، فلا ينبغي أن
 يحمل قولى على ضغن أو إغضاب ، وأعوذ بالله من أن أبخس
 الناس أشياءهم » (١) وكان للشدياق جولات أخرى في تونس
 حيث حرر فيها جريدتها الرسمية المسماة « الرائد التونسى » .

وفي سنة ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ ميلادية) أنشأ جريدة
 (الجوائب) فى الآستانة ، وكانت هذه الجريدة أعظم صحف
 الشرق جميعا ، ولها أثر كبير على تفكير الجماهير ، ومن هنا بدأ
 نجم الشدياق يبرز ويحتل مكانه فى الزعامة من كتاب الشرق ،

(١) الواسطة وكشف الخبا لاحمد فارس الشدياق ص ٥

وعرفه الأوروبيون واعتبروه رجلا ذا خطر ، وقد كان سلطان تركيا يوليه عطفه وتقديره فقرر منحه خمسمائة أيرة عثمانية في كل عام ، كما أن إسماعيل باشا خديو مصر فطن إليه وعرف قدره فنحى منها كثيرة ليقوم بالدعاية له في صحيفته ولدى الجهات الرسمية في القسطنطينية وبين أبناء الشرق ؛ وكان المترجم أمينا على وفائه لإسماعيل فعطلت جريدته ستة شهور لأنه رفض أن ينشر مقالا ضد الخديو سنة ١٨٧٩ ، بل أنه كان أكثر نبلا في موقفه فرد على المقالة التي طوّل بنشرها ينصر إسماعيل في مقالة سماها « سفاهة الحقيقة » ، ولولا أنه تقاضى ألف ليرة وأذاع منشور الباب العالي ضد عرابي لبقى في الشرق أعظم وأظهر كاتب حتى موته (١) وقد عاد الشدياق إلى مصر عقب الثورة العرابية سنة ١٨٨٦ بيد أنه بقي فيها فترة قصيرة رحل بعدها إلى الآستانة حيث مات هناك . وللمترجم مواهب غير منكورة ؛ فهو ذو أساليب سهل مترادف الالفاظ غني بالجناس ألف به تسعة مؤلفات في شتى نواحي التأليف غير مقالاته التي نشرها هنا وهنا (٢) .

(٢) فيليب دي طرازي ص ٦١ و٦٣

(٣) مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر لجورجي زيدان ج ٢ من ص ٧٤

إلى ص ٧٩

نعود إلى الوقائع وما جد عليها في عام ١٢٥٨ هجرية (١٨٤٢ ميلادية) منذ أنيط بأدهم بك مدير المدارس « تفريق المواد التي تستحق النشر وبحث المواضيع التي ستندرج بالجريدة » وعين الطهطاوى لوضع « أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » فترى الجريدة الرسمية قد نظمت تنظيما جديدا بحيث أصبحت تصدر كل أسبوع في يوم الجمعة المبارك ، وقررت أن لها مكانا للبيع هو دار الطباعة العامرة ببولاق وقدر ثمن النمرة الواحدة قرش ؛ وللإشتراك فيها إثنا عشر قرشا في الأشهر الثلاثة وأربعة وعشرون قرشا في نصف السنة وضعفها في العام الكامل ، كما أنها أعلنت قراءها بسياساتها الجديدة في التحرير والتبويب « وتشتمل على الأخبار الملكية ، داخلية وخارجية ، صناعية وتجارية ، علمية وأدبية » (١) وكان لمكانة رفاعة الطهطاوى أثر كبير في تقدير الصحيفة واعتبارها واحترام لغة البلاد فيها ، فإن كان اللغة قد تبدل فأصبحت العربية في الناحية التي تصدر ريدة في صفحاتها الأربعة وأخذت التركية مكان اليسار ، ومضت نمن الاغراض التي ذكرناها عن وثائق عابدين وأجلتها

(١) راجع العدد ٦٢٣ من الوقائع المصرية في غرة ربيع آخر سنة ١٢٥٨ هـ

الجريدة في طرزها الجديد ، مبوبة تبويبا طيبا يسبق فيه الأهم
المهم . على أن التطور الخطير حقا الذى لوحظ على الجريدة
ليس في شكلها وتبويبها ، وإنما في موضوعاتها التى انتقلت فجأة
من توافه الأخبار والحوادث والافتتاحيات الثقيلة المحشوة
مديحا وثناء للوالى بمهر وبغير مبرر إلى موضوعات رئيسية لها
خطرها لا في الشرق وحده ، بل في أوروبا في ذلك الوقت ؛
فقد حملت المقالة الرئيسية في العدد ٦٢٣ جديدا لم يعرفه قارئ
الوقائع من قبل تحت عنوان « تمديد » .

كانت هذه المقالة حديثا عن السياسة والسياسيين ونظم الحكم
من ديمقراطية واستبدادية ، والرد على ما يزعم الأجانب من
استبداد حكام الشرق ، وقد بدأ رفاعة رافع مقاله عن حديث
الناس في مختلف العصور ، فذكر الوليد المشهور بالضياع والمصانع
وأن صدى ثرائه ونشاطه الصناعي كان يجرى على شفاه الناس
الذين أخذوا يتساملون عن « الدنيا والمصانع والصنایع وشق
الأنهار وغرس الأشجار » ثم انتقل الكاتب إلى ابن عبد المالك ؛
وكان صاحب طعام ونكاح « فكان الناس يتساملون ويتحدثون
بالأطعمة اللذيذة والثياب الرفيعة ، ويتغالون في المناكح

والسرارى ، ، ولما ولى عمر بن عبد العزيز « كان الناس يتساءلون
كم تحفظ من القرآن ؟ ومتى تختتم ؟ وكم وردك كل ليلة ؟ وكم تصوم
من الشهر ؟ » ذكر الكاتب هذا كمقدمة للموضوع ، وهذا تحليل
للعقلية الشرقية أمتع الأثر فيه ، فلننظر كيف أن هذه العقلية
بعينها أخذت عن الغرب وتأثرت به .

فقد استعزد المحرر متحدثا عن تساؤل الناس في زمنه عن
أحوال الدول ، داخلية وخارجية من جهة إدارتها وسياستها وما
فيها من التولية والعزل ؛ وما إلى ذلك « وهذا ما يسمى
بالبوليتيكة ؛ والمتكلم في شأن ذلك يقال له بولوتيقي ؛ فما كان
بين الدول والممل يقال له بولوتيكة خارجية ؛ وما كان في دولة
واحدة ، ما يتعلق بانتظامها وتديرها يقال له بولوتيكة داخلية
والغالب أن الغازيات والوقائع هي التي تتكلم عن كل من
البولوتيكة الداخلية والخارجية » ، وهكذا يستمر المقال يدفع
الناس إلى قراءة الصحف ، أو بمعنى أوضح قراءة الوقائع ، وذلك
بالإشارة إلى اهتمام الأوروبيين بالاطلاع على صحفهم لتعرف
أحوال الداخل والخارج ، ثم ينتقل الحديث إلى أنواع الحكم
فيراها « منقسمة إلى أربع أقسام ديمقراطية وأرستقراطية

ومؤرخية ومختلطة أى مركبة ، ثم يمضى المحرر مداننا الأجانب في اتهامهم ملوك الشرق وأمرائه بالاستبداد « ظن من لا معرفة له أن ما يفعله حكام الإسلام لا وجه له في الشرع ؛ وقل أن يقدم ملك إسلامي على ما يخالف صراحة كتاب الله وسنة رسوله » .

ويعتبر هذا المقال أول موضوع من نوعه في تاريخ الوقائع المصرية إذ أن فيه جديدا في المعنى لم يكن معروفا من قبل ولم يكن يعرفه محرر الوقائع في عهدها الأول ، ولا يلاحظ على الكاتب في أسلوبه إلا بعض ملاحظات طفيفة ، فأسلوبه هنا أكثر وضوحا من أساليب الجريدة الأولى ، وإن لم توات الكاتب بعض الألفاظ ، فقال بولوتيقة دون سياسة ، كما أن في هذا المقال معنى واضح وهو حديثه عن أهمية الصحف في فهم الحياة الداخلية والخارجية للأمم ودفعه القارىء إلى تقدير هذه الحقيقة التي غفلت عنه ، أما دفاعه عن الحكومات الشرقية ونظمها فإن لم يكن عن عقيدة ثابتة في نفسه فهي تتفق مع طبيعة الأشياء وتتفق مع الشريعة التي يؤمن بها القارىء والتي تدعو إلى طاعة أولى الأمر ، كما أنها تجري مع إظام الحكومة له بأن يكون قلبه دائما

فى الدفاع عنها وضرب المثل بها وإيضاح أن حاكم الشرق المسلم
يستمد حكمه من إرادة الله وشريعته وهى خير ضمان للعدل
راستقامة الأمور فى البلاد الإسلامية ومنها مصر ، وأكبر الظن
أن المناسبة التى أوجت بهذا المقال هى الأزيمة المصرية التى حدثت
فى سنة ١٨٤٠ ، وهى رد على اتهامات أوروبا للشرق وحكامه .

وقد برت الوقائع بوعدها لمحدث فى صفحاتها سطورا لنشر
ما له علاقة بالأدب على أنها لم تنشر جديدا على ما قال القدماء
بل أعادت إذاعة ما قالوه فى الماضى ، وذكرت فى العدد ٦٣٢
شيئا مأثورا عن ابن خلدون فى صناعة الأدب بعنوان «من ابن خلدون
الحضرمى فى الكلام عن العلوم وأصنافها واستدلاله على أن اللغة
ملكة صناعية ، وجاء فى العدد التالى من الوقائع قصيدة شعرية
وهى أول ما قيل من شعر فى الوقائع ، وصاحب هذه القصيدة
كما ذكرت الجريدة هو الأديب الأريب الشيخ محمد شهاب الدين
باش مصحح دار الطباعة ، وقد قالها بمناسبة تولية العلامة الشيخ
محمد الحبش منصب مفتى السادة المالكية ، وليس فى هذه القصيدة
جمال فى ولا أسلوب رفيع بل هى شعر ركيك الألفاظ ، ضعيف
الوزن ، مضطرب القافية ، ولم نقرأ نيا فى الوقائع إلا ما سبق أن

ذكرناه في إذاعة وفاة بنت « أنندينا ولى النعم » فإذا عثرنا الآن في الجريدة أثناء تطورها على نعي فرد من أفراد الشعب فيكون هذا حدثاً جديداً فيها ، على أن ذكرها لوفاة الشيخ عبد الله الصعیدی شيخ السادة المالكية والصعايدة (١) يمتاز بأن فيه لونا من الرثاء والتبجيد العلبي فبعد أن نعتة أخذت تشرح سيرة الشيخ ومقامه من العلم والأدب ثم ذكرت في ختام نعيه « وله أديبات فائقة ، وأشعار رائقة ، فكم له من نظم مايج فصيح ، في الرثاء والمدح »

كان العددان ٦٢٣ و ٦٢٤ عددین حافلین حقاً في تاريخ الوقائع المصرية فقد رأيناها في بداية عهد جديد دخلت فيه الصحيفة الرسمية نشطة قوية ، وجدنا موضوعات تقرأ ، ونقرأ يروى عن القدامى ، وشعرا مهما يكن فيه من سنف فهو أول محاولة لظهور الشعر فيها ، كما رأينا أنها تذكر بعض العلماء وإن جاء ذكرهم في نعيهم ، كما قرأنا في العدد الرابع والعشرين بعد الستائة أول إعلان ظهر في تاريخ الوقائع وهو « بيان ما في الدلالة من العقارات وغيرها » عن حوانيت وأطيان ومنازل .

وبعد سنة ١٢٥٨ هـ عادت اللغة العربية إلى اليسار والتركية

(١) العدد ٦٢٤ من الوقائع المصرية .

لعهدها الأول من التكريم والاعتبار ، وكان هذا إيذانا بانحلال
الجريدة والانصراف عنها فقد أهملت في الصحيفة بعض نواحي
النشاط التي شاهدناها فلم نعد نرى أدبا أو شعرا وإنما استغرقتها
موضوعات أخرى كنشر الأخبار الرسمية أو الداخلية كراى
الوالى وإيجائه حيث أمر بالآ يكتب فى الوقائع شىء يختص
بالسياسة بل يجب انحصارها فى أخبار ما يحفر من الترع وما
ينشأ من الجسور والقناطر وفى أنباء العزل والنصب وكذلك
أنباء السفن التى من الخارج ، (١) ونحسب حرمان الوقائع من
الموضوعات السياسية يتصل اتصالا مباشرا بنتيجة الأزمة المصرية
١٨٤٠ التى انتهت بتحديد استقلال مصر وحرمانها من مكانها
الدولى المعروف لها من قبل ، فأصبح من المتعذر على الحكومة
المصرية أن تجيز لصحيفتها نشر أخبار أوروبا السياسية والتعليق
عليها بما قد يسيء إلى أى دولة من دولها وإن أباح نشر أخبار
تلك الأمم مجردة لا رأى لها فيها ، ثم قرأنا كثيرا من الترجمة عن
الصحف الأوروبية عامة والفرنسية خاصة ، ولولا نقابها عن هذه
الصحف الفرنجية لكانت قيمتها ، إذ أن هذه الصحف غذتها

(١) مخطوطات عابدين وثيقة رقم ٢ دفتر رقم ٢٠٩٩ ص ١٤١ مدارس
تركى فى ٣ جادى الأولى سنة ١٢٦٠ هـ .

بالطرائف التي كانت تنشر في (جرنال باريس المسمى بالدبا) (١)
 فذكرت عن تسليية المرضى في المشافي العقلية الأوروبية ، لما كان
 نوع الطرب والأشياء المرححة للقلب كالرقص والأغاني وضرب
 الأوتار من أعظم علاج وأحسن دواء يستشفى به أصحاب
 الأمراض المخلة بالدماغ ، وقد تفتن لهذا الأمر أكثر الحكماء
 الحاذقين أخذت مدينة بيج والحالة هذه في إجراء التجارب
 بالاسبتياليات التي فيها ، (٢) ثم عيّنت في نقلها عن الصحافة الغربية
 بأخبار بلدان أوروبا الهامة فأذاعت ، أنه سيفتح مجلس بارلامنتو
 الانكليز في أواخر حزيران هذا ، وتنتخب أعضاؤه الجديدة
 على مقتضى الأصول المرعية كما وجد مسطورا بالكازنات ، (٣) .
 لم يكن الضعف الذي اعتور الجريدة اقتصارها على الأخبار
 الداخلية والترجمة عن الصحف الغربية دون المقالات والأخبار
 الأخرى فحسب ، بل إن توزيعها اختصر اختصارا مخلا ، وأصبح
 قراؤها كما أمر عباس الأول أولئك ، الحائزين على رتبة فريق

(١) يقصد الجريدة المسماة Journal des Débats

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٠ سنة ١٢٦٣

(٣) الوقائع المصرية العدد ٧٢ سنة ١٢٦٣

ورتبة ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاي فقط ، (١) وبذلك حرمت مجموعة كبيرة من قراءتها كالعلماء والسلامة وأعيان المصريين في مختلف المديريات ، ومصدر ذلك كله أنه ثبت لدى الوالى عباس أن الجريدة ترسل « لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخراج وفيض الله أغا الطاهى وموسى اليهودى الآلاتى (المهرج) » ثم يقول فى كتابه إلى مجلس الأحكام « فلما رأيت ذلك خجلت من نفسى ورأيت أن لإرسال الجريدة إلى أمشال فيض الله أغا وحسن أغا من الأمية والجهلة الذين لا يعرفون معنى الجريدة لا سيما موسى اليهودى الآلاتى فقد عدت إرسال الجريدة لهم ذلا زائدا » (٢) .

وقد ظهرت الوقائع فى أواخر عهد محمد على وخلال حكم ابراهيم وعباس وسعيد فى أعداد كثيرة فى صورتين ، صورة

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٤٩٧ دفتر رقم ٤٨٤ معية تركى لى ٢٣ صفر سنة ١٢٦٩ إدارة .

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٠ دفتر رقم ٤٨٤ معية تركى فى غرة ذى الحجة سنة ١٢٦٨ من المعية إلى مجلس الأحكام .

ومن يرجع إلى اليهود التى بدلها عهد على الكبير فى تنقيح المصريين عن طريق الوقائع يد البسون التاسع بنه وبين عباس الأول الذى يتبر ذوى المهن الصغيرة قوما يبنى أن يحرروا قراءة الصحف لأن قراءتهم لها مرة لا تحتلها الدولة — المؤلف .

تركية خالصة وصورة عربية خالصة ، وأصبحت صفحاتها مقسمة
ثلاثة أقسام على أعمدة ثلاثة ابتداء من العدد السابعين سنة ١٢٦٣
هجرية الموافق (١٨٤٦) ومضت متصلة عنايتها بالأخبار الخارجية ،
وتعددت نواحي هذه العناية ، فلم يكن يخلو عدد من ذكر أخبار
عن بروسيا وفرنسا وإنكلترا وروما وأسبانيا والبرتغال
والممالك المتحدة بأمريكا وجمهورية المكسيك ، كما التفتت إلى
« الحوادث التجارية » وهي نشر أسعار الغلال وألوان التجارة ،
يبد أن أهم ما يلاحظ فيها أنها خلت من رواية الأدب أو طرق
موضوع على أو بحث اجتماعي أو سياسي .

ولي شون الوقائع في عهد سعيد ، على جودت افندي ،
يعاونه بضعة موظفين من مطبعة بولاق ، وهم حسين افندي حسني
ويتقاضى مرتبا شهريا قدره سبعة وخمسون قرشا ووظيفته
« مساعد تصحيح تركي ومراجع وقائع » وكذلك عمر عطشان
وراتبه مائتان وستون قرشا ووظيفته « مطبع أوراق دمنه »
وتذاكر سكة ووقائع ، وله مساعد في عمله هو محمد الجبال
ويتقاضى مائتي قرش في كل شهر (١) وتولى تحرير الصورة

(١) محفوظات طابدين محفظة رقم ٢٧ مئة تركي في ٢١ شعبان سنة ١٢٧٧ هـ

رقم ٢٦ من احمد خورشيد ناظر ديوان المالية إلى المية السنية .

العربية في هذه الفترة الشيخ ابراهيم بن عبد الغفار الدسوقي وكان من خيرة تلامذة الأزهر ، ونبغ في الدراسات العربية البحتة ، وأمضى مدة طويلة مدرسا للغة العربية في مدرسة الهندسة العليا ثم عين بعد إشرافه على تحرير الوقائع مصححا أول لمطبعة بولاق ، وقد حاول أن يكون له تأثير في تهذيب اللغة العربية ، وكانت سياسته في تسير دفة التحرير أن يصبغ أخبارها بالصبغة الدينية (١) .

الوقائع المصرية في عصر الخديو اسماعيل

تولى اسماعيل حكم مصر في مستهل عام ١٨٦٣ ، وبقى منصرفاً عن جريدة الحكومة الرسمية إلى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ حيث بدأ يعنى بها ويضع لها القواعد والنظم ، وقد يبدو هذا غريباً جداً من الحاكم المصرى الذى تجددت الحياة المصرية فى عهده ، والتفت إلى أهون مسائلها يرفعها ويضيف إليها ، غير أن هذه الفترة التى أشاح الوالى فيها عن جريدته الرسمية مصدرها خطأ ارتكبه سلفه فى آخر سنى حكمه .

كانت مطبعة بولاق تقوم بواجبها منذ أنشأها محمد على ، ومضت تؤدى رسالتها فى هدوء متخطية كثيراً من الصعاب ، بيد أنها فى عهد سعيد لقيت غناء شديداً أثر على نشاطها واضطرت إلى التعطيل سنة على وجه التقريب ، فاحتجب جمدها من يوليه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ ثم عادت إلى الحياة فى فتور ، إذ أمر الوالى أن تعطل بعد أن تقوم بطبع ما كانت الحكومة فى حاجة إليه من الكتب والدفاتر ، ويظهر أن هذا

التصميم كان معروفا من الوالى فقد كانت المطبعة عنده شيئا نافها حتى أنه وهبها هدية إلى أحد موظفيه وقال فى أمره إلى المالية عن هذه المنحة « قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق لإنعاما إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير الواپورات الميرية فى البحر الأحمر بما فيها من الآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والجروف الرصاص والأمثات والآبهاث وغيره ، ثم كلف رشدى بك بطبع ما تطلبه المصالح الأميرية ، أما الورق والخبر الموجودان فى المطبعة فقد احتفظ بهما المهدي إليه كعهدة عليه إلى أن « يتسدد أثمان الورق والخبر شيئا فشيئا ، ثم أمر الوالى بتحرير الحجة « التى تلزم بامتلاك العقار — أى المطبعة — ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا » (١) .

فلولا عبد الرحمن رشدى بك ورغبة الوالى فى اتساع رزقه لاقتلت المطبعة ، وكذلك الحال مع الوقائع المصرية ، فقد تعطلت بدورها فترة من الزمن ، هى فترة الركود الملحوظة فى تاريخها ، وليس معنى هذا أن المطبعة التى أهديت إلى عبد الرحمن رشدى منعت ظهور الجريدة الرسمية من سنة ١٨٦٢ إلى ١٨٦٥ ،

(١) أمر عال صادر من سعيد باشا إلى نظارة المالية فى ١٣ ربيع الثانى سنة ١٢٧٩ دقتر الأوامر المالية الصادرة للمالية — محفوظات القلعة .

حقا إن الوقائع « سطت عليها أيدي الليالي ومزقت صحفها كل
ممزق في الزمن الخالي فبقيت نحو سنتين معتقلة اللسان تنتظر فرجا
باعتدال الزمان ، كما يقول خيرى بك (مكتوبىجى) الحضرة
الخدوية ، وهو فى ذلك يحدثنا عن السنتين الاخيرتين فى عهد
سعيد باشا فإذا « أطلع المولى الجليل شمس عدل الخديو الانغم
اسماعيل ، وعاد روثق الحكومة ، وصارت درر الامور منظومة ،
أطلقت من العقال ، وجالت فى ميدان المقال ، وشرعت تنشر
الاخبار المصرية والاجنبية لكن فى هيئة غير رسمية ، (١)
ويقصد الكاتب من قوله فى « هيئة غير رسمية » عبد الرحمن
رشدى بك الذى هيا الأسباب لعود النشاط الصحفى فى جريدة
الوقائع كما وفق من قبل إلى الإبقاء على إدارة المطبعة .

كتب عبد الرحمن بك إلى المعية السنية فى ٩ فبراير ١٨٦٣
« لقد ازدانت المطبعة بطبع العدد الأول من جريدة روزنامة
وقائع مصرية التى أذن لنا بطبعها ونشرها من لدن الحضرة
الشريفة الخديوية ، ولنا الاثم الوطيد بأن تنشر من الآن
فصاعدا كل أسبوع من غير إخلال . ومن المعلوم أن الاخبار

(١) راجع مقالة أحمد خيرى بك فى الوقائع المصرية فى العدد الصادر فى ٢٥
نوفمبر سنة ١٨٦٥ .



رشدى بك صاحب مطبعة يولاق ومحرر الوقائع

الخارجية (الأجنبية) التي ستنشر إنما تؤخذ من الجرائد لأول
وحلة فلا يقع تأخير بهذا الخصوص ولكن القسم الهام للجريدة
بحسب موقعها هو الحوادث الداخلية، والوقوعات الرسمية
الجديرة بالنشر، أى ما يحصل من ترتيبات وتنسيقات وتوجيه
رتب ونياشين وتوظيف مأمورين وخلاصة أحكام المجالس،
فإن هذه الأشياء إذا لم ترد لقلم التحرير فى يومها ولم ينظر فيما

تقتضيه بأن نشرت بعد ما تكون علمت من الخارج فإنه لا ينظر إليها (الشعب) بنظر الاهتمام كما لا يخفى ، وإذا لم ترسل أصلا فإن نشر الجريدة وهي خالية من الأخبار الرسمية والحوادث الداخلية يكون أمرا موجبا للتعجب والاستغراب عند العامة كما هو الواضح ، فو رود ما يلزم درجه في الجريدة من الوقوعات والمواد الرسمية والاعلانات وغيرها يوميا على وجه سهل لا تراخي فيه يكون أمرا مؤديا للانتظام باتباعه . فإذا حسن لدى رأيكم العالي أن كل مأمور في ديوان أو مجلس أو مأمورية عندما يذهب لمحل عمله ويقيد في دفتر الوقوعات الرسمية اللاتقة بأن تنشر في الجريدة ، يكتب صورة من ذلك في ورقة مخصوصة بشكل جريدة أو خلاصة وقبل أن يبرح عمله في المساء يعرضه على رئيس قلبه لتصحيحه ثم يضعه في البوسطة ويرسل باسم الداعي معنونا بعنوان محل عمله ، ففي هذه الصورة تكون الجريدة نالت بغيثها وتكون الرغبة العالية وجدت محلها ، (١) .

حقا إن هذا برنامج مفصل لجريدة الوقائع التي « أذن بطبعها

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٤٤٤ في ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ محفوظة رقم ٢٩ ممية تركى من عبد الرحمن رشدى بك إلى حضرة صاحب السعادة

ونشرها من لدن الحضرة الشريفة الخديوية ، وظاهر من هذا الكتاب السابق أن الخديو اسماعيل صاحب الفكرة في نشرها كأنها جريدة شبه رسمية للحكومة ، وفي ذلك يقول رشدى بك وهو يفصل الأسباب التي تروج الجريدة « تكون الرغبة العالية وجدت محلها ، وما أشبه موقف رشدى بك في الوقائع بموقفه في المطبعة ، كانت المطبعة هدية له في عهد سعيد مقابل بضعة شروط أهمها تسديد ثمن الورق والخبر ، وكذلك كان الحال مع الوقائع أو روزنامة وقائع مصرية كما سماها هو .

أعد عبد الرحمن رشدى بك الأسباب لإصدار الجريدة « لحسابه » ، كما جاء في منشور الحكومة لجميع جهاتها وفروعها التي كتبت لها المعنية بعد موافقة « الأعتاب العالية المليية » على ذلك (١) وأصبحت الوقائع المصرية أو روزنامة وقائع مصرية كما سماها صاحبها جريدة شبه رسمية ، بدى نشرها في النصف الثاني من شهر شعبان سنة ١٢٧٩ هـ (فبراير سنة ١٨٦٣) وبقيت تصدر في انتظام حتى ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر ١٨٦٥)

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٠ دتر رقم ٥٣٠ ميسة تركى فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩ .

إذ التفتت إليها الحكومة بعد جهد بذله أحمد خيرى بك كاتب الخديو الخاص ، وهو يحدثنا عن تفكيره فيها وموقفه من تنظيمها قائلا « إلى أن راجعت في ذلك حضرة شريف باشا ناظر الداخلية والخارجية وقلت إن الوقائع وإن لم تكن رسمية لكنها منسوبة إلى الديار المصرية » (١) وليس حديث خيرى بك صحيحا كله ، فالخديو اسماعيل هو أول من فكر في إصدار الوقائع على نفقة الحكومة واستعادتها مكانها الأول في الحياة المصرية فقد كتب اسماعيل إلى ناظر المالية « إن من المسلم به أن الجرائد منافع ومحسنات عند الأهالي ولدى الحكومة ولذلك فإننى أرغب في إدخال جريدة الوقائع المصرية في عداد الجرائد المعتبرة ، فكشفت برغبتي هذه صاحب السعادة ناظر الداخلية والخارجية شريف باشا وسعادة كاتبنا الخاص خيرى بك ، وأمرتهم بأجراء ما يلزم لتحقيق هذه الغاية ، وبجمل القول هنا أن اسماعيل كاف وزيره وكاتبه الخاص بتنظيم الجريدة من جديد . وهذا أمر طبعى من الخديو اسماعيل ، إذ مهما يكن قضاء المؤرخين في عهده فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أنه لفت ببلاده لفته

(١) الوقائع المصرية لى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ — مقدمة خيرى بك

— ١٢٠ —

سريعة نقلتهم من جيل إلى جيل ، فخرى به وقد تجدد كل شيء في عصره واثارت الحياة المصرية على نفسها أن تمس هذه الثورة جريدته الرسمية وأن يناها حظ من التقدم والارتقاء ، وإن كان حظها من نشاطه ورعايته جاء متأخرا بعض الشيء .



الحديو اسماعيل مجدد الوقائع المصرية

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ صدر أمر بترتيب قلم الوقائع المصرية ، بحيث أصبح لهذا القلم مدير يتقاضى ثلاثة آلاف قرش

فى الشهر ، ومحرر عربى راتبه الشهرى ألف وخمسمائة قرش ، غير ما هنالك من محررين للغتين العربية والتركية ، ومترجمين وكتبة ومبصنين وموزعين وسعاة ، وقد بلغت مرتبات هؤلاء جميعا ومن بينهم مدير القلم والمحرر الأول للغة العربية تسعة آلاف ثمانمائة وخمسون قرشا فى كل شهر (١) .

انتظم قلم الوقائع على الوجه الذى لخصناه فى السطور السابقة واحتوت وثيقة التنظيم د على جعل قلم جريدة الوقائع مستقلا على حدته ، كما أن راتب المحرر الأول وهو الشيخ احمد عبد الرحيم كان زيادة عما د هو مقيد باسمه فى الرزناجه بصورة استثنائية خاصة بالموى إليه ، وبقيت المسائل المادية الخاصة بالصحيفة من ورق وأدوات ومصروفات الطابع والنشر تابعة لديوان المدارس . أصبح احمد خيرى بك مشرفا على الوقائع فى صورتها العربية والتركية ومضى الشيخ احمد عبد الرحيم يحمر القسم العربى منها ، وأكبر الظن أن المحرر الثانى الذى لم تذكر لنا اسمه وثيقة التنظيم الجديد قد ترك أمر اختياره للمحرر الأول ، وقد كان هذا

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ أوامر المالية فى ٣ رجب سنة ١٢٨٢ من الحديو اسماعيل إلى ناظر المالية .

الحق ممنوحا لكبار المحررين كما سئرى فيما بعد ، فوقع اختيار
المحرر الأول الشيخ احمد عبد الرحيم على شقيقه الشيخ محمد عبد
الرحيم الذى عين محررا ثانيا بالإضافة إلى وظيفته كمدرس فى
الأزهر (١) ثم عادت السياسة العليا للوقائع المصرية فعرضت
على الخديو فى سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦ م) شدة الحاجة إلى محررين
آخرين نظرا لاتساع أعمال التحرير فى القسم العربى ، وبنيت
حاجتها الملحة إلى مبيض تركى وساع يضاف إلى الساعين
السابقين ، فصدر أمر إسماعيل فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣
(أول أكتوبر سنة ١٨٦٦) وهو « يقضى بتعيين الشيخ مصطفى
سلامه القدير بأدبيات اللغة العربية محررا فى الوقائع براتب ألف
قرش فى الشهر على ألا يمس راتبه المقيد بالروزنامة ، كما أن
الأمر تضمن منح هذا الشيخ حق اختيار مساعد له براتب شهرى
قدره خمسمائة قرش ، ثم ووفق على تعيين مبيض تركى بمهامية فى
الشهر قدرها خمسمائة قرش ، كما أضيف إلى الساعين السابقين
ساع جديد (٢) وعين فى وظيفة المبيض التركى « عبد العزيز بك

(١) الرافى — عصر إسماعيل جزء أول صحيفة ٢٧٩ .
(٢) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٤ فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣
دقر ٥٥٧ مية تركى صحيفة ٢

الموظف بوظيفة مساعد كاتب قلم العرائض بالمالية ، (١) .
وقد اتسعت أعمال الوقائع اتساعاً لم تعهده من قبل ، وكان
هذا القلم في ذلك الوقت يتبع ديوان المدارس في بعض جهده
حتى يخيل إلينا أنه كان جزءاً داخلاً فيه ، فلما أقبلت سنة ١٢٨٥ هـ
(١٨٦٨ م) تبين للمسؤولين أن التحرير والتوزيع يقتضيان لونا
من الاستقلال حتى يتفرغ الموظفون والمحرون للعمل وأدائه
على وجه مستقل سريع ، وصدر فعلاً قرار من المجلس المخصوص
في ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٥ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٨)
باعتبار قلم الوقائع إدارة مستقلة لها شخصيتها في أعمال الحكومة ،
واستدعى ذلك زيادة في عدد الموظفين الإداريين ، فجاء في قرار
المجلس المذكور الترتيب الإداري الجديد ، على أن من أطرف
ما حملته هذه الوثيقة عناية الحكومة بأمور المحررين وأمرجتهم
وتهيئة ظروف العمل في جو يتفق وهذه الأمزجة كالبني والفحم .
لزوم القهوة التي يعتبرها كثير من أصحاب التفكير ضرورة من
ضرورات حياتهم ومراجهم الفني ! ويتضمن القرار ما يأتي

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٩١ محفظة ٣٩ مكية تركي في ٢٧ جمادى
الأولى سنة ١٢٨٣

والآن بمناسبة انفصال القلم المذكور — يعنى قلم الوقائع — واستقلاله قائما بذاته ولزوم إنشاء قيودات خصوصية به لقيد تحريراته صادرة كانت أو واردة فلم يكن فى إمكان الكاتب المرتب تأدية جميع ذلك العمل خصوصا لجسامة توزيع الوقائع الجارى فى كل أسبوع دفعتين وأنه من اللازم ترتيب كاتب علاوة على الموجود بمهية شهرية مائتين وخمسين قرشا ، وأنه مناسبة إقامة القلم بجهة الأربكية مقتضى له واحد فراش أيضا لأجل نظافة الأود المعدة له وحفظ وصيانة مهماته ومفروشاتة مع ترتيب ما يقتضى إليه من البن والفحم لزوم القهوة والماء العذب لزوم المشروب ، (١) .

ينبغى أن نذكر فى معرض تأريخ الوقائع بعض الحقائق الثابتة وهى أنها بدأت فى أول الأمر تستمد حياتها من المطبعة بيولاى حيث كانت جزءا منها ، ثم نقلت إلى إشراف ديوان المدارس ثم أخذت تتخلص شيئا فشيئا من تأثير ذلك الديوان حتى منحت فى سنة ١٢٨٥ لونا من الاستقلال ، وكانت إلى ذلك

(١) محفوظات عابدين من وثيقة رقم ١٠٩ فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٥
دقر ٧٤ صحيفة ١٠٧ — قرارات المجلس المخصوص

تتلقى المقالات والأخبار في أول عهدها من موظفي الحكومة سواء من الفرنجة أو الأتراك أو المصريين ، فإذا أقبل اسماعيل ، نظم لها محررين يمتازون في اللغتين التركية والعربية ، وأقام عليها ناظرا خاصا بها هو راسخ أفندى من أصحاب الرتبة الثالثة ، على أن هذا الاستقلال الإداري الذي منحه لها المجلس المخصوص وأقر وجهة نظر المسئولين فيها (١) لم يمنع رقابة الخديو عليها (٢) أو رقابة وزرائه وكبار رجال دولته في أخبارها ومقالاتها وشكلها وكل ماله اتصال بترتيبها وتبويبها وطبعها (٣) .

صدر العدد الأول من الوقائع المصرية في أيام اسماعيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ في صورة غير معهودة ولا معروفة ، فهي في حجمها أطول كثيرا من عهد البداية ، بلغت في طولها ٤٦,٨ سنتيمترا وحصلت في عرضها على ٣١,٣ سنتيمترا ، وأصبح شكلها جميلا وورقها ناصع البياض ، بينه وبين أعدادها القديمة

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١١٣ في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٥

دقر ٧٤ ص ١٠٩

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ١٣١ في ١٩ صفر سنة ١٢٨٦ محفظة

٤٥ مية تركي .

(٣) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٠ في ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ محفظة

٥٢ مية تركي .

فروق ملحوظة ، وبان اسمها واضحاً كبيراً في رأس صفحاتها الأولى وقل فيها الخطأ المطبعي ، وأكملت حروفها الناقصة التي عاشت بدونها ردحا من الزمن كالهزات .

ظهر العدد الأول تصدره الافتتاحية تحت عنوان جديد احتل النهر الأول في جميع أعدادها هو « حوادث داخلية ، ويعتبر المقال الأول الذي حملة العدد المذكور برنامجاً رسم للوقائع تجرى عليه في خطتها الجديدة وهو لـ أحمد خيرى بك مكتوب بحى الحضرة الخديوية ، قدمت له الوقائع بأن هذه المقالة « بصدد إصلاح حال الوقائع الجارى طبعها في ظل الحضرة الداورية ليطلع أبناء الوطن على حوادث الزمن ، فبادرنا بدمج صورة المقالة العريضة في هذا المحل ، لكونها حجة الفوائد كثيرة الفرائد ، ولأنها تفصح عما تكون صحيفة الوقائع المصرية مشتملة عليه من الآن فصاعداً ، وها هي صورتها كما هي . »

بهذا الثناء قدمت الجريدة لصاحب المقال وأخذت على نفسها عهداً من التحسين والابتكار من الآن فصاعداً ، وتتلخص اقتراحات أحمد خيرى بك أو برنامجها الذى رسمه للوقائع ، بأن تكون عنايتها فائقة في نشر أخبار معاصرة وقديمة ، وأنه لذلك قد اتصل بشريف باشا ناظر الداخلية والخارجية لإصلاح حال

الوقائع وأن الوزير أمر « ببذل المهمة في إرسال الأخبار المهمة ، كما أنه فرض عليها أن « تنقل الحوادث الخارجية من الجرنالات الأوروبية المعتبرة ومن التلغرافات الواردة من أوروبا ، ثم يقول عن الأخبار الشرقية إنه « يحسن أن تصدر أخبار أفريقيا من مصر لكونها من قطعاتها ، وأيضا أخبار الحجاز واليمن لانهما وإن كانتا من آسيا لكنهما مجاورتان لها ، وكذا أخبار الهند لكون مصر أقصر طرقه الموصلة إلى أوروبا ، فلهذا رتبنا الجرنالات الهندية إنكليزية كانت أو فارسية مع الجرنالات الإسلامية والأوروبية المعتبرة لقلم الوقائع المصرية ، ثم يعود صاحب المقال إلى الأخبار الداخلية فيذكر أنها ستضمن أعمال الحكومة ونشاط المأمورين ، كما أن نشر هذه الأخبار في مجموعها ينبغي أن يعنى المحرر بنشر المهم منها كما أن الكاتب قرر ضرورة ضبط ميعاد الطبع والتوزيع ثم إنه رسم سياسة الجريدة من الناحية الحكومية فجعل من أوجب واجباتها أن تجعل من دأبها الرد على جريدة (إيجبت) التي تصدر في الإسكندرية فيما تذيبه من اقتراعات .

وليس جريدة إيجبت وحدها القمينة بالرد عليها بل ينبغي أن تتصدى الوقائع للرد على الصحف الأوروبية كلها دعت

الحاجة إلى ذلك ، وطبعى أن تتولى الوقائع مهمة الدفاع عن الحكومة ومناهضة خصومها أمام الجماهير من قراء العربية ، فقد كانت مصر فى ذلك الوقت محرومة من الصحف العربية التى قد يمكن الاعتماد عليها فى مثل هذه الشئون ، ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث وأنبأته يفرض على الصحيفة الرسمية أن تنشر أخبار مقابلاته للأجانب وتذكر مكاناته ونياشينه التى ينعم بها عليهم وتبين أسباب ذلك من خدمات أدوها للبلاد ليكونوا عبرة لغيرهم وعظة يجرى على نهجها أمثالهم ، كذلك أوجب على الجريدة العناية بالانتقالات العسكرية للوحدات وحوادث الترسانة وتقاعد الموظفين على المعاش وتطهير الترع وإنشائها وذكر أمور المعارف والموظفين الناهين وتفصيل حوادث السرقة التى تضبط بدقة وبراعة ، ولا تسقط من حسابها الأمور التجارية والمسائل الاقتصادية وبيان المحصولات ومقدار الوارد والصادر كما يجوز للحرر أن يذكر ما يستقبحه من العادات القديمة الجارية إن كانت مذمومة شرعا وعقلا وتذكر ما لاح من الأمور النافعة للعامة .

هذا مجمل للبرنامج الذى نشره أحمد خيرى بك وهو برنامج واسع فيه إضافة لما جرت عليه الوقائع وتجديد فى أبوابها ، وقد

حققت الصحيفة هذا البرنامج وأضانت إليه موضوعات سيأتى ذكرها فيما بعد ، ونحب أن نذكر فى هذا الصدد أن كاتب المقال صاحب وظيفة فى ديوان الخديو ، وصفيه فى تحرير كل ما يأمر به باللغتين التركية والعربية ، بيد أنه إلى ذلك كان مشرفاً على الوقائع وتحريرها وهو صاحب برنامجها الجديد ومنظمها وراعيا . وقد كان نشاط خيرى بك ملحوظاً فى تحرير الوقائع سواء اتصل هذا النشاط بتحرير الصورة العربية أو الصورة التركية المسماة « روزنامة وقايع مصرية » ، وقد أشار إلى ذلك صالح افندى مجدى بقلم الترجمة بديوان المدارس فى إحدى مقالاته بالوقائع إذ قال « وقد اعتنى هذا الأمير بترتيبها وتنقيحها فى اللغتين وتهذيبها » (١) وقد كانت الصورة التركية مطابقة تمام المطابقة للصورة العربية من حيث الشكل والموضوع معا ، وقد قام بمساعدة خيرى بك فى تحريرها وتنظيمها بعض المسئولين كان من أهمهم راسخ افندى مدير القلم (٢) وزميلان له ، أحدهما حسين حليم افندى والثانى

(١) الوقائع المصرية العدد الرابع لى ١٤ ديسمبر ١٨٦٥

(٢) الوقائع المصرية العدد الأول فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٥

— ١٣٠ —



القسم التركي من الوقائع المصرية
في عهد الخديو اسماعيل

مصطفى رسمي افندي ، وهما موظفان قديمان في قلم الوقائع ،
قاما على خدمتها يوم تولى أمورها رشدي بك ، وأمر بتعيينهما
الخديو اسماعيل في غاية محرم سنة ١٢٨٠ هـ (١٨ يونيو
سنة ١٨٦٣ م) (١) .

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٩٦ أمر كريم إل نظارة المالية دفتر
١٩٠٢ محفظة أوامر صفحة ٨٩

رسالة الوقائع في العصر الجديد

نعود إلى الوقائع وإشراف خيرى بك عليها في صورتها العربية والتركية وهما صورتان منفصلتان ، فنذكر همة الرجل الذى كانت غايته أن ينقل الجريدة إلى مصاف الجرائد التى يكون لها اثر في توجيه الرأى العام ، وتمده بكل ما يتوق إليه من حوادث وأخبار ، ومضت تخرج مرة في كل أسبوع في عامها الاول ثم أخذت تصدر مرتين ابتداء من العدد الثالث والأربعين وجاء إعلان عن ذلك بقولها « من الأسبوع الماضى نشرت صحيفتنا مرتين في الأسبوع وستستمر بالمشيئة على ذلك وإذا أُلزم لهم الازدياد ، زيدت على طبق المراد » (١) .

وقد كلفت الوقائع بالسجع في رواية أخبارها وحوادثها ، كما أنها نشرت في بعض أخبارها حوادث لم تعد نشرها فيما مضى فراحات تصف جادث شاب قضى ضحية عشقه وهيامه قالت « إن شابا يهوديا بالقاهرة سنه اثنتان وعشرون سنة أحب يهودية حبا

(١) الوقائع المصرية عدد ٤٥ في ٦ أكتوبر سنة ١٨٦٦

شديدا ، وأصبح في هواها عميدا ، حتى أنه لشدة حبها ، وشغفه بها ، اشتغل فكره بزواجها ، على خلاف مزاجها ، وكتب بذلك إليها ، وألح في أمر الزواج عليها ، فبينما هو يترقب الإجابة وبلوغ المأمول ، إذ كتبت إليه تعله أنها لكونها أكبر منه سنا لا يمكنها القبول ، إلى أن تقول « فاتخذ صورتها بمن النظر فيها قابضا ياخذ يديه ، وعمد باليد الأخرى إلى طبنجة مملوءة كانت لديه ، فوضعها في فيه ، وأفرغها فيه ، فبأء بسوء بخته ، وخر صريعا لوقتته ، (١) ونحن نلاحظ في رواية هذا الخبر لفظا رصينا وبجعا مقبولا إلى حد بعيد ، كما أن إذاعة الخبر جاءت في أسلوب أقرب إلى القصة منه إلى تسجيل حادثة تسجيلا مملا ثقيلًا .

وفي هذا العهد أيضا رأينا الوقائع تنشر بعض الشعر (٢) وتنشره بكثرة ظاهرة فكانت بعض أعدادها تحمل قطعتين معا ، على أن الملاحظ في هذا الشعر أن جله كان مدحا وإطراء « في الحضرة الخديوية الفخيمة » في المناسبات العديدة كعيد مولده أو عيد ارتقائه أريكة الحكم أو في الموالد والأعياد العامة ، وهي عادة

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥

(٢) الوقائع المصرية في ٧ ديسمبر سنة ١٨٦٥

جرت عليها منذ أشرفت عليها حكومة الخديو اسماعيل ، وقد كان
أظهر شعراء الوقائع في تلك الفترة الشيخ مصطفى سلامة .
ولم تحتفظ في عنايتها بالفنون الأدبية بالشعر وحده بل كان
للأدب مجال واسع ، بيد أنه أدب حديث لا صورة لما قاله القدماء
من نثر أو حكم وعظات ، وبدأت عنايتها به في العدد الواحد
والعشرين معلنة قبل ذلك بأنها ستدفع « بعض الكتب اللطيفة ،
تتميمًا لفائدة مشترى هذه الصحيفة » (١) ونشرت فعلاً كتاباً
أدياً من إبراهيم بك مرزوق إلى أحمد بك خيرى نجاه فيه محبياً
ومسلماً « أهدى مع نسيم الصبا ، الحاملة لعبير الربا ، ووفور
النسيم ، المتحملة بالتكريم والتعظيم ، ورسائل الأصائل ، المتضرعة
بنشر الخائل ما يزرى بنور الرياض ، وتغازل المقل المزاح ، ثم
يصور الكتاب بعد هذه المقدمة الطريفة في التحية والسلام
— فى إيجاز شديد بالقياس إلى المقدمة — ما لقيه الكاتب فى
السودان فيقول « قد اقتعدنا غوارب الاقتاد ، وجبنا الصخور
والأوتاد ، إلى أن وصلنا بالقدر المحتوم إلى بندر الخرطوم ،
ثم يصف المدينة « القرية الظالم أهلها ، المستحيل مثلها ، بسبب

هوائها الوخيم ، ووبائها المستقيم ، (١) ، وملاحظ في هذا الأسلوب الأدبي السجع والكلف بالترادفات الكثيرة ، كما يتضح لنا غناء الكاتب بالألفاظ التي رصها رصا وزحم بها معاني كثيرة لغرض واحد .

على أن عناية الصحيفة بما ينشئه الكتاب المحدثون لم يحل دون رعاية الآداب العربية القديمة ، فكانت تمتد قراءها بطرف بما قال أصحاب البيان القدماء شعرا ونثرا وإن جاءت هذه العناية متأخرة بعض الشيء ، وقد قدم الكاتب مصطفى سلامة التجارى لهذا بقوله « قد انبلج لفكرى ، واختلج فى صدرى ، أن أجمع فى هذه الأوراق ، مازاق وراق . . . من ماثور النوادر ، التى هى درو أصداق الدفاتر ، وفنون المجنون ، التى تسربها المسامع وتقر العيون ، وطرائف المحاورات ، وظرائف المحاضرات ، وبدايع المفصحات ، وروائع المشافهات ، (٢) وكانت هذه البحوث المتفاوتة نثرا وشعرا تنشر فى مستطيل منظم بشكل هندسى جميل يلفت النظر ، وقد تجاوزت هذه الرسائل الأدبية المائة عددا .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ فى ١٩ أبريل سنة ١٨٦٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ فى ٢٤ مايو سنة ١٨٦٦

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مثال من الوثائق التركية المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخية
بمراي طابدين

نظر المسئولون في الوقائع فرأوا أهم الأبواب الأدبية قد تحققت فيها ، بيد أن روح التجديد في المشرفين عليها أملت عليهم بابا جديدا ، فأخذت تنشر في أعداد كثيرة ما قاله الفرنجية في كتبهم عن مصر ، وتنقله إلى قرائها مترجما عن لغات المؤلفين « ايجظى به المطالعون » ، وترجمت ضمن ما ترجمت فصلا طويلا من كتاب المسيو برنار الفرنسى في فن الجغرافيا وهو كتاب طبعه في باريس وخصص به تلاميذ الشرقيين (١) .

كان اهتمامها فيما مضى مقصورا على نشر أنباء الولاة وتنقلاتهم ومدحهم في إسراف قد يستغرق نصف صفحاتها كما رأينا ذلك من قبل ، وقلما كنا نجد خبرا عن إقليم من أقاليم مصر أو مدينة من مدنها ، ولكنها في هذا العهد الجديد ، نظمت هذه الناحية وملأت هذا الفراغ فعينت لها مكاتين في كل إقليم ، وفي كل مدينة ذات أهمية ، وكان هؤلاء المكاتبون يوالونها بأخبار بلادهم ، ويتحدثون في رسائلهم عن أحوالها ، ويقترحون الإصلاح في بعض هذه الرسائل التى توزعت في صفحات الجريدة .

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥٦ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٧

ويلاحظ في أعداد الوقائع في هذا العهد عناية فائقة بأخبار التعليم والمدارس المصرية على اختلاف أشكالها وتعدد أغراضها ، وكانت تنشر إعانات الحكومة الخديوية للمدارس تزكية لها وحثا لغيرها على الجهد والعمل والنهج على مثالها ، كما أنها أذاعت في كثير من الأحيان زيارات الخديو لهذه المدارس ، ونشرت كذلك رعايته للمسؤولين فيها تشجيعا لهم وتنشيطا لهمهم .

على أن من أطراف الأبواب التي اهتمت بها الوقائع اهتماما يفوق ما كنا نقدر ، ذلك عنايتها بسباق الخيل . حقا إن أخبار الخيل وسباقها كانت تذكر خلال السطور بين الفينة والفينة دون أن تلفت النظر أو تشغل القارئ كأنها أخبار عادية لا تتجاوز سطورا قليلة في مكان يهمله كثير من قراء الصحف وهو موضع المحصولات ومكان الحالة التجارية وأثمان الغلال ؛ أما هنا فإن عام ١٨٦٨ وما تلاه من الأعوام شهد تحية غربية لأخبار السباق فكانت الوقائع تذكر في شيء من التفصيل أسماء (الجوكية) وأسماء الخيول التي جرى عليها الرهان ، وليس هذا فحسب بل كانت تنشرها في صدر الصفحة الأولى تحت عنوان « الحوادث الداخلية » وهو أخطر مكان في تاريخ الوقائع في تلك الفترة ،

وهو المكان الذى اعتاد الشعراء والأدباء أن يرفعوا منه الخديويهم التحية والإجلال كلما عنت مناسبة من المناسبات ، وهو المكان الذى كانت الصحيفة تحتفظ به لأفضل مقالاتها وأعز أعلامها ، وقد بقى لهذا الباب طوال حكم اسماعيل شأن عظيم فى تحريرها (١). لم يتطور كثيرا أسلوب الكاتب فى نشر الأخبار الخارجية إلا أنه حددها وفرق بينها فلم تعد أخبار الدولة العثمانية بولاياتها فى الشرق أخبارا خارجية وإنما يجرى ذكرها فى أعطاف الأخبار الداخلية كأخبار مصر نفسها ، وفيما عدا ذلك يعتبر أخبارا خارجية ، ولم يكن هذا التفريق ملحوظا فى صدرها الأول فى عهد محمد على وخلفائه الثلاثة .

مضى الشيخ احمد عبد الرحيم الذى تعين لتحريرها يذيل باسمه الجريدة ابتداء من العدد ١٧٢ ، ويعتبر المحرر الجديد أكثر المحررين عهدا بالوقائع ، فقد قضى فى الإشراف عليها أربعة عشر عاما ، حظى فيها بعطف الخديو وتكريمه ولقى من لدنه كل تشجيع حتى أنه كافأه على جهده بأن أصدر أمره إلى المالية فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ (٩ يناير سنة ١٨٧٤) « بربط وترتيب ألف

(١) الوقائع المصرية عدد ١٧٢ فى ١٦ يناير سنة ١٨٦٨ وما بعده .

قرش شهريا بالروزنامة إلى الشيخ احمد عبد الرحيم محرر الوقائع المصرية بوجه الإحسان ، (١) ويعتبر هذا الرئيس في مقاييس الكتاب المعاصرين « نابغة عصره ونادرة مصره » (٢).

ولد بطهطا في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٣٣ هـ وكان ذكيا ذا نباهة لحفظ القرآن وهو ابن تسع ، وتعلم في تلك السن الإملة والخط في اللوح ثم حفظ فنون النحو والفقه وألفية ابن مالك ثم اشتغل في محكمة طهطا الشرعية فتعلم صناعة الكتابة وإنشاء الصكوك ومعرفة الأحكام الشرعية والرقوم. الحسائية ثم التحق بالأزهر وقرأ أكثر الكتب التي تتصل بمذهب الإمام الشافعي ؛ وعاد إلى بلده معتكفا فترة قصيرة من الزمن ، فأحاط به أهله ومواطنوه ووضعوه من أنفسهم علما وحجة لهم ، فقام فيهم إماما يرجعون إليه في كل ما يتصل بحياتهم الدينية ، ويحييهم هو إلى بغيتهم بما يعن له من فتاوى ، ثم عاد إلى الأزهر مرة أخرى وقرأ فيه كتاب (العقائد النسفية) بحواشيها وهو كتاب في التوحيد ، ثم طالع كتاب آداب البحث في علم المناظرة وغيرها من العلوم

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٧٧ في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٠

(٢) المخطوط التوفيقية ج ١٣ ص ٥٢ .

التقليدية والعقلية ، وفي سنة ١٢٥٥ هـ اشتغل مدرسا بالمدرسة
التجهيزية لتعليم النحو والصرف ونظم منظوماته الصرفية المشروحة
بشروح أكبرها الشيخ عlish شيخ المالكية .

ثم التحق بمدرسة الألسن مدرسا فيها فقرأ على تلاميذه النحو
والبيان والبديع والمنطق والعروض والقوافي والتوحيد ، وألقى
عليهم بعض الأدب شعرا ونثرا للشيخين العطار ومرعي ودواوين
ابن معنوق وابن الفارض ، وله كتب طبع بعضها في المطبعة
الأميرية ، كما له ديوان في السيرة النبوية ، ومن رسائله المعروفة
رسالة في العروض والقوافي ، كما أنه ألف حين كان مدرسا في
مدرسة المهندسخانة رسائل في النحو أهمها رسالته المسماة « النقطة
الذهبية في علم العربية » ، وألف في أثناء تدريسه في المدرسة الحرية
شرحا على الأجرومية ثم عين آخر الأمر محررا أول الوقائع
المصرية .

ومضى الشيخ عبد الرحيم يوالى الجريدة وينظم أمورها
ويأشر أعمال التحرير من منزله دون أن يقضى ساعات العمل
المفروضة في إدارة الجريدة (١) التي تهيات دارها وأعلن عن

(١) المخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٥٢ و ٥٣

انتقلها هي وإدارتها إلى مكانها الجديد (١) في مكان «مطل على شارع بالقرب من المسافر خانة القديمة بالناصرية» حيث يجتمع بقية المحررين والقائمين بالأمر فيها، ومن هذا المكان يصدر توزيع الجريدة وبيعها، وفيه تقبل المقالات، والإعلانات. وتخصص في عهد رئاسته اثنان لبيع الجريدة كمتعهدين للتوزيع أحدهما أحمد أفندي العشي والثاني الخواجه حبيب غرزوزي بالأسكندرية، وانضم إليهما في أخريات أيام الشيخ عبد الرحيم، وأحمد أفندي خليفه واختص ببيعها في الموسيقى.

وبالرغم من جهد الشيخ أحمد عبد الرحيم وبقية مساعديه من المحررين كشقيقه والشيخ سلامه والشيخ محمد عبده الذي عين محررا ثالثا في عهده (٢) فإن الجريدة بالقياس إلى غيرها من الصحف المعاصرة لقيت أزمة شديدة في سنة ١٨٧٥ فأهملها كثير من القراء وكادت أن تسقط، ومرجع هذا بضعة أشياء تضمنها كتاب رياض باشا إلى المعية حيث ذكر في حديثه «أن

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٥١ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٦٨

(٢) الاسلام والتجديد في مصر — تشارلز آدمس — ترجمة عباس محمود
نص ٤٤ وما بعدها .

جريدتنا تكاد أن تكون في الوقت الحاضر تدخل في عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعا ما كما فهمت من ذاتكم العلية أيضا ، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش في الطبع وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلا عن أن ورقها ردى وهذا ما شاهدتموه سعادتم ، وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة مطبوعة (جريدة) ويمكن من هذه الوجهة أن يكون هذا سببا في سقوطها بعد الرغبة فيها فأردت لذلك أن أستقدم لدى راسخ بك لأؤكد عليه وأشدد عليه الخناق فعلبت بما ذكره أن التقصير من جهة إدارة المطبعة ، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجره طبع هذه الجريدة عالية وفيها زيادة ، وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد جمّة . وها أنذا أرسل راسخ إلى سعادتم ليعرض شكايته شفيها على مقامكم العالى ورجائى ألا تجمعوا عن إصدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة إلى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرا إلى مولانا ، (١) :

وأكبر الظن أن ملاحظات رياض باشا لقيت أذنا مصغية

(١) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٣٠ محفظة ٥٢ مئة تركى لى ٢٢ محرم

فاهتم المسئولون سواء كان راسخ بك ناظر الوقائع أو حسين بك ناظر المطبعة حتى أن الجريدة لقيت رواجاً تغبط عليه ، دأبل هذا كثرة الإعلانات الأهلية فيها ، وفى ذلك معنى الثقة بها والاقبال عليها . وقد تنبته الأفكار لقيمة الإعلان وأثره فى عهد تحرير الشيخ للوقائع فلم تعد الإعلانات فى مدة تحريره لها إعلانات حكومية خالصة ولا بيع بيوت وأطيان أو كتب صدرت عن مطبعة بولاق ، بل كثرت الإعلانات فى مختلف النواحي ولم يعد يخلو عدد منها ، حتى أن الأجانب رغبوا فى الإعلان فنشرت لإحدى البيوتات التجارية إعلاناً عن بيع قاتل للحشرات والحميات وما إلى ذلك من محل إيمانس وشركاه بالأسكندرية (١) كما امتازت الإعلانات بعنوانها الطريف كقوله « إنذار » وهو عنوان للإعلان عن ساعات لمحل طودملر (٢) .

وكان الإعلان الواحد يتكرر نشره فترات ، لذلك لم يكن بد لإدارة الوقائع من وضع قاعدة لإعلاناتها وتحديد أثمانها ، فأذاعت فى رموس أعدادها أن السطر فى الصحيفة الأولى

(١) الوقائع المصرية عدد ٧٤٤ فى ٣٠ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨٣٥ فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩

يقتضى ثمانية قروش ، وفي الصفحة الثانية خمسة والثالثة قروشا
ثلاثة أما الرابعة أو الذيل فقرشان (١) ثم رأيت أن تضيف إلى
ذلك في أعداد أخرى أنه بعد نشر الاعلان في الوقائع ثلاث
مرات في الصفحة الأولى يجرى عليه تخفيض في السطر عشرين
فضة كل مرة حتى يبلغ ما تتقاضاه الإدارة عن السطر الواحد
أربعة قروش لا ثمانية وكذلك يجرى العمل في الصفحتين الثانية
والثالثة ، أما الرابعة والذيل فأجر السطر الواحد فيهما يبلغ
قروشا واحدا إذا بلغ طول الاعلان مائة سطر فأكثر وتكرر
طبعه ، فإذا طبع الاعلان ثلاث مرات وكانت سطوره في كل
مرة أكثر من مائة سطر دفع له أجر عشرين فضة عن كل سطر .
وبذلك خلقت جريدة الوقائع المصرية لنفسها بابا من
أبواب الكسب الجديدة لم تكن معروفة على هذا النمط ولم تأخذ
بها من قبل ، كما أن أجور الإعلان فيها وارتفاعها بالقياس إلى
صحف ذلك الزمان وإقبال الناس على الاعلان فيها ، وتعيين
متهدين لتوزيعها ، يدلنا هذا على أن قراءها قد كثر عددهم
وأصبحت جريدة ظاهرة منتشرة ، ومقروءة هنا وهناك .

(١) الوقائع المصرية عدد ٦٥٠ في ١٩ مارس سنة ١٨٧٦

وظهرت في عهد للشيخ احمد الرحيم كثرة الاخبار من داخلية وخارجية متعددة النواحي متباعدة الأغراض ، وكان لأخبار مجلس شورى النواب مكان ممتاز فأخذت تصف حفلات افتتاحه وتنشر قراراته ومحاضر جلساته (١) وكانت تضيف أحيانا على رواية الخبر لونا من الأدب فيحار الإنسان أقصد الكاتب مقالا أدبيا أم رواية خبر عادى ، وخاصة إذا اتصل هذا النبأ بتعيين وزير أو القضاء فى أمر خطير ، مثال ذلك ما جاء بها عن خبر الإنعام « برتبة الوزارة السمية من السلطنة العلية » (٢) على رياض باشا ناظر النظار الجديد ، هذا إلى الاخبار التى درجت على نشرها منذ التفات حكومة إسماعيل إلى إصلاحها وتنظيمها ، على أن الملاحظ فى هذه الاخبار تعلق الكاتب بالسجع عكس ما رأينا فى أخبارها الخارجية التى تمس حياة الشعوب السياسية والاجتماعية والتقديم لها والتعليق عليها ، فوصفت معرض أمريكا ، وذكرت اشتراك مصر فيه مع كثير من دول أوروبا

(١) الوقائع المصرية ابتداء من العدد ٣٤٧ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وما يليه .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٩١٥ فى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠

وآسيا وأفريقيا ، فبدأت هذا الوصف بإذاعة تاريخ مجمل لأمريكا واستقلالها وكفاحها الطويل مع إنجلترا في سبيل حريتها ، ثم وصفت المعرض وما احتوى عليه (١) على أن أخبارها الخارجية ازدهمت بالآلغاز الغريبة المشتقة من اللغات الأجنبية كلفظ بولوتيقه بدلا من سياسة ، كما وضعت عنوانا لافتتاح مجلس النواب الانجليزى ذكرته بقولها « يان كيفية افتتاح برلمنتو انكلترة » (٢) ولم تقف هذه الظاهرة في استعمال الآلغاز الأجنبية دون تعريبها عند رواية أخبار الخارج بل كانت واضحة في خلال سطورها في رواية الأخبار الداخلية أيضا كقولها عن أسرة الحديرو « فاميلية الحضرة الفخيمة » (٣) أو كقولها شهر « زانويه » بدلا من شهر ينساير وهى ترجمة حرفية لاسم الشهر باللغة الفرنسية (٤) وهكذا مضت بعض سنواتها مليئة بالأخبار داخلية وخارجية على هذا الغرار وفي ذلك الأسلوب (٥) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٧١٠ فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٧

(٢) الوقائع المصرية عدد ٧٠٠ فى ١١ مارس سنة ١٨٧٧

(٣) الوقائع المصرية العدد ٧٣٩ فى سنة ١٨٧٧

(٤) الوقائع المصرية العدد ٢٦٣ فى ٤ يناير سنة ١٨٦٩

(٥) راجع أعداد الوقائع المصرية فى سنة ١٨٧٧

وهناك ظاهرة ملحوظة في ذلك العهد ، فقد عودتنا الوقائع أن تقف صفحاتها للموضوعات المختلفة يسطرها محرروها المختصون بها وإن كان هذا نادرا في تاريخها ، أما الآن فقد أفسحت صدرها للكتاب من غير محريها فنشرت لهم شعرا كالشيخ اللبي ، وكل قصائده ثناء ومدح في الخديو ، ثم نشرت لهم نثرا ، مثال ذلك ما أرسله إليها المبعوثون في باريس كالشيخ علي نائل (١) وغيره من هواة الكتابة والتحرير ، وكانت تسرف أحيانا في تحية هؤلاء الكتاب وتفسح لهم صدرها كله ، فيتقدم بعضهم بموضوع واحد يملأ صفحات المجلة جميعا كتلك المقالة التي ترجمها أحدهم عن اللغة النمساوية في «مباحث طيبة» تدعو إلى الملل وتدفع إلى الضيق وتنقل بقارئ الصحف عادة (٢) .

ويمتاز شهر نوفمبر من سنة ١٨٦٩ بأخبار قناة السويس وافتتاحها فقد كان وقفا على هذه الأخبار في جميع أعداده وفي جل صفحاته ، وكان الكاتب حريصا أشد الحرص على تهيئة أذهان القراء إلى هذا الموضوع ، يدافع عنه ويذكره ، وينشر

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٦٦ في ١٤ يولية سنة ١٨٧٠

(٢) الوقائع المصرية عدد ٥٥٠ في ٢٤ مارس سنة ١٨٧٤

أخبار قدوم العطاء والكبراء من ممثلي الدول معلنا عن صفاتهم ومراتبهم محيا لهم ومكرما لدولهم ، وقد أطلق الكاتب لقلبه العنان يصف استقبال الخديو لإمبراطورة فرنسا في ثغر الاسكندرية في نهرين من أنهر الجريدة (١) كما مضت الوقائع تصف في مقال طويل أهمية قناة السويس ومدى تأثيرها على العلم والمعرفة عامة ، وأثرها المادى والأدبى على مصر خاصة ، وتصف الاحتفال بافتتاحها والحاضرين من السادة وممثلي الملوك والأمم ، وتحدث في شيء من التكريم الخاص عن الإمبراطورة (أوزه نى) - تقصد أوجينى - ثم تنشر ما قالته الشعراء في ذلك اليوم وفي مقدمتهم سمير الخديو الشيخ على الليثى (٢) .

على أنه ليس فى استطاعتنا أن نذكر هنا العناية المضطربة فى الوقائع دون أن نعلق على النقص فيها ، ذلك هو أسلوب الكاتب الذى واثقه المعانى حقا واتسع أفقه الإنشائى واعتدلت عباراته ، بيد أن الألفاظ التى يوصف بها الملوك وتقال فى الأمراء افتقدها فكان يذكر الإمبراطورة أوجينى بقوله حضرته دون جلالته ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٣٣ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٣٤ فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

ويقول عن الأمير جنابه دون سموه وغيرها من الألفاظ التي .
كان ينبغي أن تطلق في هذا المقام ، يضاف إلى الضعف الظاهر
في بعض الألفاظ الجديدة التي مر ذكرها نقص في بعض ألفاظ
أخرى كقوله في معرض التحدث عن محمد علي (جتمكان) وهو
لفظ تركي يقصد به ساكن الجنان .

إنتهى عهد أحمد خيرى بك بالوقائع المصرية وختم رعايته
لها في سنة ١٢٩٣ هـ إذ صدر أمر كريم في ٢٦ محرم سنة ١٢٩٣
(١٥ فبراير سنة ١٨٧٦) بفصل على جودت بك من رئاسة
مجلس استئناف بنى سويف وتعيينه مديرا للوقائع (١) وليس
جودت بك دخيلا على الجريدة الرسمية فله فيها تاريخ قديم ، فقد
كان محررا للوقائع بعد رفاعة رافع الطهطاوى ، وكان موضع
إعجاب سعيد باشا وتقديره فأصدر أمرا بترقية جودت أفندى
محرر الوقائع إلى رتبة القائم مقام ومنحه مرتبها دلالة من رجال
العلم وأهل الفضل الجديرين بالعطف عليهم ، (٢) وبقى جودت بك

(١) محفوظات طابدين وثيقة رقم ٩ في ٢٦ محرم سنة ١٢٩٣

(٢) محفوظات طابدين دفتر ٤٨٤ معية تركى في ٢٨ شوال ١٢٧٠ أمر إلى
ديوان المدارس .

يؤدى واجبه أداء حسنا فى إدارة المطبعة والوقائع المصرية ؛
عاملا على تنظيمها ومكافأة العمال والموظفين لتنشيط همهم (١)
حتى سنة ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ ميلادية) إذ عين فى تلك السنة
نوحى انندى ناظرا للمطبعة (٢) ثم أخذ المترجم يتنقل فى وظائف
الدولة فشغل وظيفة وكيل ديوان محافظة مصر (٣) ثم اختير
محافظا للمياط فى سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٦٦ م) (٤) إلى أن صدر
الأمير بتعيينه مديرا للوقائع ، وبقي فى وظيفته هذه حتى عين
مديرا للطبوعات فى ٥ مايو ١٨٨١ بالإضافة إلى قلم الوقائع (٥) .
وأقبل عاما ١٨٧٩ و ١٨٨٠ فإذا كل من هذين العاملين
يزدحم بالإخطارات الرسمية من إدارة المطبوعات ، وكانت

-
- (١) محفوظات عابدين وثيقة ١٤٢ محفظة ٢٦ معية تركى ١٠ ربيع الأول
١٢٧٧ من ناظر المطبعة والوقائع إلى المعية .
 - (٢) محفوظات عابدين وثيقة ١٨٨ محفظة ٢٧ معية تركى ٢٢ شعبان سنة
١٢٧٧ من ناظر ديوان المالية إلى المعية .
 - (٣) محفوظات عابدين وثيقة ١٤٨ محفظة ٣٨ معية تركى ٢ محرم ١٢٨٣
 - (٤) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٤٨١ محفظة ٤٠ معية تركى فى ذى القعدة
١٢٨٣ .
 - (٥) سجل أول استحضرات الداخلية وأعلامها والدفترخانة المصرية ومجلس
شورى النواب ٨٨ بالقلمة .

الجريدة الرسمية تنشرها في أمكنة ظاهرة منها ، وهي تختلف كثيرا عن البلاغات الرسمية التي تصدرها إدارة اليوم في أسلوبها وإن اتفقت في معانيها أحيانا على أنها كانت أشبه بالمقالات منها بالبلاغات الرسمية ، فكانت تتحدث كثيرا عن الصحافة وقيمتها وأسباب وجودها وأنها وسيلة لتتوير الأذهان لا تشويشها ولا وقوعها في الاوهام بإبداء تأويلات سخيفة ونشر أخبار غير صحيحة ، أما صحف ذلك الوقت ففي رأى إدارة المطبوعات أنها تدخل في عميق السياسة بدون المرسى على ساحل الحقيقة وهذا عدول عن حد الاعتدال ، ثم تعقب الإدارة المذكورة على هذا بأن الاستمرار على هذا السير في هذا الاوان مما يكثر الخواطر ويشوش الأذهان ، (١) .

ذكرنا طرفا مما كانت تذيعه إدارة المطبوعات بين الحين والحين لأنه كان يتصل بحياة الجريدة الرسمية اتصالا وثيقا في هذين العامين فقد أصبحت البلاغات الرسمية لكثرتها شيئا جديدا عليها ومادة من موادها التي يستقبلها القارىء مرات في الأسبوع الواحد ، وكانت هذه البلاغات كثيرة بالقياس إلى الإنذارات

(١) الوقائع المصرية عدد ٨٠٧ في ٢٠ أبريل ١٨٧٩

وأوامر غلق الصحف التي تتدخل فيما لا يعنينا من شئون مصر أو تلك التي تضع أنفها في أمور بولوتيقه الدولة العليا ، (١) . ثم مضت الجريدة على بيجيتها في الحوادث الجسام ، فاستقلت تعيين الخديو توفيق مادحة مهللة كما هالت من قبل لارتقاء الولاة السابقة ، وكانت تذكرهم كلما سنحت الفرص بتكبير هو أنرب الى التأيية منه الى التكريم سواء كان ذلك شعرا أو ثرا ، وكل تغيير في ذلك يتصل بالشكل دون الموضوع .

وفي ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٠ نشرت الجريدة مقالا ممتعا من قلم تحريرها بعنوان (العدالة والعلم) وهو فيما نعلم المقال الأول والآخر من نوعه ، نشرته الوقائع المصرية في عهد إسماعيل ، والصدر الأول من حكم توفيق ، وليس هذا المقال شيئا يسيرا في تاريخ الصحيفة بل يعتبر حدثا فيها ، فهو إشارة حسنة إلى تطور تفكير المحرر ؛ فقد كانت المقالة في العهد السابق محاولة مبتورة بينا هي محاولة ناجحة هنا ، إذ تعتبر هذه المقالة بدءا لأدب المقالة في الوقائع ، ومهما يكن من أمر هذا الموضوع ، فإن مقالة (العدالة والعلم) تعتبر ختام جهد طويل بذله الشيخ أحمد عبد

(١) الوقائع المصرية عدد ٨٢٧ في ٧ سبتمبر ١٨٧٩

— ١٥٣ —

الرحيم في الجريدة الرسمية؛ أدى واجبه فيها على أحسن وجه
وعلى أكمل ما تؤدي الواجبات .

ومضت فترة قصيرة لم تتجاوز أياما ستة كانت الصحيفة
الرسمية تعد نفسها إعدادا فاصلا في تاريخها لتستقبل عهدا جديدا
فيه النضج والاستواء حقا .

الوقائع صحيفة رأى وفكرة

أصبحت الوقائع المصرية ابتداء من العدد ٩٣٣ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ برئاسة الشيخ محمد عبده « جريدة رسمية يومية تصدر في كل يوم ما عدا يوم الجمعة ، كما أنها استقلت بشؤونها جميعا فأضحت ذات مطبعة خاصة غير مطبعة بولاق وهي « مطبعة الداخلية الجليلة » وزاد ثمنها زيادة طفيفة قالت عنها الجريدة إنها قيمة زهيدة .

كتب الشيخ محمد عبده افتتاحية العدد المذكور بعنوان « دخول جريدة الوقائع المصرية في طرز جديد » ، وهي دستور جديد للوقائع ؛ أبعد أثرا وأدق نظاما من برامجها الأولى ؛ تحدت فيه اختصاصاتها وغاياتها ، ننشر أهم ما احتوت عليه هذه الافتتاحية ، فقد قال الأستاذ الإمام بعد أن تحدث عن نسبة الحكم إلى البلاد ، وأثرهم في ضعفها وقوتها « ولم يقتصر دولتلو رئيس نظارها على النظر في الكليات ؛ ولكن وجه عنايته إلى ترتيب الجزئيات ، فشمل نظره إدارة الوقائع المصرية التي أتت عليها أدوار عديدة ؛ وتقلبت في أطوار مختلفة مدة مديدة ،

وهي في كلها غير ملتفت إليها من أول الأمر ؛ تتقدمها الجريدة الرسمية الفرنسية بكونها يومية دائمة الظهور ، تنشر فيها المهمات قصدا وبالذات ، ولا تدرج في الوقائع إلا عرضا وبالتبع ، ولا يخفى ما كان في ذلك من الخط بشأن اللغة العربية وأبنائها الذين هم الوطنيون الحقيقيون ، وهم الآحق بالاطلاع على أوامر حكومتهم السامية وأعمالها الرفيعة ؛ فقد نالت هذه الجريدة على عهد حكومة الحديو الأعظم بتوجه عناية دولتو ناظر الداخلية من علو الشأن ما لم تكن تناله من قبل إذ صدر أمر دولته بأن تكون يومية بعد ما نظم لها لائحة تكفل لها أن تكون ذات المركز الأول ، والمقام الأعلى في بابها ، وأن تسابق الصحف الشهيرة في غزارة المواد المفيدة على نمط تألفه النفس ، ولا يمججه الطبع ، ثم عقب على ذلك بنشر أهم مواد اللائحة وتنحصر في البنود الآتية :—

البند الأول

ستحتوى الجريدة على أخبار الدواوين والنظارات بدون استثناء في جميع فروعها وأقلامها ، وإن هذه الجهات قد ألزمت بإرسال هذه الأخبار بانتظام وأطراد بما في ذلك أخبار رفت

الموظفين وتنصيبهم والأسباب التي أوجبت ذلك ، كما فرض على المحاكم الشرعية ومجالس القضاء إرسال نتائج أحكامها وأسباب الحكم ونتيجة التحقيق ؛ وألزمت المديريات وحكمدارية السودان وسواحل البحر الأحمر وجهات هرر وملحقاتها بإرسال أخبارها ، وما يفعله مأموروها ، ومديروها من القوائد والسياحات والاستكشافات ؛ وكما يجب إرسال أخبار القتل والسرقات ؛ وما هناك من تعيين ورفت مشايخ وعمد البلاد وأسباب ذلك ، كما ينبغي على الجهات المختصة أن تبلغ الجريدة عن سير العمليات العمومية في البلاد كلية وجزئية ، ومقدار مكعبات العمليات العمومية التي تقرر لكل مديرية في أوائل السنة ثم ترد كشوفات في أثناء التشغيل بما تم منها وما لم يتم ؛ وأخبار الرى كذلك وما يحدث من غرق بسبب القطوع أو قصر النيل في بعض الجهات وذلك بواسطة البرق ، وكل مديرية ملزمة بتحرير كشف في كل موسم من مواسم الزراعة ببيان أصناف مزروعاتها في داخل إدارتها صنفا صنفا ، كما أن المديرين والمأمورين ملزمون بالكتابة للجريدة عن نتيجة تحقيقهم فيما توجهه الجرائد الأهلية إلى بعض الموظفين المروسين لهم حتى يمكن الرد على

هذه الجرائد ثم تكليفها رسميا بنشر تكذيب لما قالت .

البند الثاني

وظيفة هذه الجريدة المقارنة بين الدواوين والمديريات فهي شاهد عدل على أعيانهم حتى تهتم كل جهة لشئونها .

البند الثالث

تنقسم الجريدة إلى أقسام : قسم للأوامر الكريمة وقرارات مجلس النظار وخطاباته المهمة ، والثاني للنظارات العليا ومنشوراتها وسائر مهماتها مع تمييز كل ديوان بعنوانه الخاص ؛ والثالث للمديريات والمراكز ؛ والرابع قرارات المجالس والقومسيونات والمحاكم بأنواعها ؛ والخامس للعلوم والآداب بأنواعها تحت عنوان « فنون متنوعة » ، ويدخل في هذا القسم الجمل التهذيبيّة المتعلقة بالأخلاق والفوائد وغيرها ، سواء أكان هذا من قلم التحرير أم من الرسائل التي تصل الجريدة من ذوى العرفان ، والقسم السادس للحوادث الخارجية ؛ والسابع للإعلانات ونحوها ؛ إلا إذا كان الإعلان مهما فيقدم .

البند العاشر

ليس لمحور الجريدة الحكومية أن يطرى ما يشاء ، بل إن

هذا محذور ، ثم أن الموظفين يذكرون بأسمائهم وألقابهم الرسمية ، وأعمالهم وآثارهم الصحيحة ، وليس لمحمر أن يغير في المقالات المرسلة من الخارج ، وإذا وجد بها نقصا أرسلها لصاحبها ليصلح خطأها ، وإذا تهورت الصحف الأهلية وتجاوزت فيما بينها في جدالها حدود الأدب وتدخلت في الأحوال الشخصية المخلة بالآداب العمومية كان لإدارة المطبوعات أن تفصل بين هذه الجرائد المتجادلة ، وإن لم تشك إحداها ، وللإدارة الحق أن تنذر المتهورة منها بالكف عن ذلك .

هذا مجمل لبرنامج الوقائع واللائحة التي سارت بمقتضاها ، وقد نشرنا أهم بنودها لنحدد الأغراض التي من أجلها صدرت اللائحة والاتجاهات التي قصدها الشيخ منها ؛ وفي ذلك يقول : « كانت الجريدة الرسمية توزع على المأمورين وعمد البلاد ، ترسل إلى من ترسل إليه بغير طلبه ، ويجبر على دفع قيمتها بالوسائل التي كان يجبر بها الممولون على الدفع ، فأراد رياض باشا أن يجعل للجريدة الرسمية قيمة في ذاتها تحمل الناس على طلبها رغبة فيها ، ليقفوا على ما تضمنته من الأوامر واللوائح ، فيكونوا على بصيرة مما تريده الحكومة بهم ومنهم ، من غير إكراه من الحكومة لهم على

ذلك ؛ وكان قد أحس بتوجيه الأفكار إلى طلب شيء من طلاوة العبارة ، ووفرة المعنى ، وحسن الانتقاد ، أما أوامر الحكومة وحدها فلم تكن مما تحرك النفوس للاطلاع عليها في الجريدة الرسمية ، لأن المأمورين يعرفونها من طريقة أخرى ؛ والأهالي لم يكونوا قد تعودوا معاملة الحكومة بما تنشره ، ولا على أن تكون طاعتهم لها منحصرة فيما يكتب وينشر بوجه رسمي ، ولا على الثقة بأن الحكومة تقف عند ما تحده في أوامرها ، لهذا لم يكن لهم اهتمام في الاغلب إلا بأشخاص الحاكمين دون ما يكتسبونه ولم يكن في الجريدة الرسمية وراء أوامر الحكومة إلا مداخل للجناب الخديوى وبعض كبار المأمورين على الطريقة القديمة ، وهذا مما كان ينفر من رؤيتها ؛ فطلب رياض باشا وسيلة لتغيير طريقة التحرير ، وتحريرها على وجه يستميل الناس بالاطلاع عليها ، (١) .

كذلك كانت الجريدة الرسمية في اعتبار الأستاذ الأمام ، وضع لها الأصول والقواعد الجديدة حتى بلغت بمقتضاها الوقائع

(١) تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده — محمود رشيد رضا من ١٦٥ ج ١ .

المصرية عصرها الذهبي ، وقد عين الشيخ محمد عبده أول ما عين محررا ثالثا للوقائع برياسة أحمد عبد الرحيم وشقيقه المحرر الثاني؛ فكانت بداية أعمال المحرر الثالث أن وضع تقريراً إضافياً لإصلاح الجريدة ، وقد اهتم رياض باشا لهذا التقرير اهتماماً خاصاً ، فأمر بتعيين لجنة من مدير المطبوعات ووكيل الداخلية وصاحب التقرير لوضع لائحة لقلم المطبوعات ، وتحرير الجريدة الرسمية ، فوضعت هذه اللائحة وأمضاهما الوزير ، ثم كافأه على تقريره القيم بأن عينه رئيساً لقلم تحرير الجريدة الرسمية العريضة ومشرفاً على المطبوعات (١) فانتخب معه نخبة من المحررين الذين تستميل الناس أقلامهم ، لأنه يعتبر هذا الإصلاح الخاص بالوقائع حادثاً يتصل بتقديم الشعب ونضجه ، وأن اللائحة التي وضعها « أودعها أحكاماً غريبة في بابها يعجب بها الناظر فيها ، خصوصاً إذا كان من أبناء الشعوب المتقدمة أو من المقلدين للتمدنين » (٢)

وكان الأستاذ بعد هذا كله حريصاً أشد الحرص على أن

(١) الاسلام والتجديد في مصر — تشارلز آدامس ترجمة عباس محمود ص

٤٤ وما بعدها

(٢) تاريخ الأستاذ الامام — رشيد رضا ص ١٦٦ ج ١ .

يكون أسلوب الكتابة أسلوبا عربيا صحيحا ، يفيد اللغة وتسمو به معانيها ، وقصد من ذلك شيئا آخر ، فإن الإشراف على إدارات الحكومة ونظاراتها — كما تبين لنا ذلك من البرنامج السابق نشره — ومطالبتها بنشر أخبارها وحوادثها ، وما إلى ذلك في الجريدة الرسمية ، اقتضى ذلك أن واضطر الجاهلون باللغة والتحرير إلى استدعاء المعلمين أو المبادرة إلى المدارس الليلية ليتعلموا كيفية التحرير ، وعم ذلك المديرين ، كما عم النظارات وذلك هو تاريخ إصلاح التحرير في مصالح الحكومة ، فكأنه قصد من تدخله في أمور الحكومة تقويم اللغة فيها وتعليم الجاهل من موظفيها ، كيف يكتبون ويحررون ؛ هذا إلى أن إشرافه على المطبوعات وإدارتها وإلغات نظر الصحف إلى تحريرها وتحسين أسلوبها وإلا أنذرت ، كان من شأنه أن جعل الجرائد تلي دعوته شأنها شأن الدواوين فأصبحت تتسابق إلى إظهار مزاياها في التحرير حتى تعجب إدارة المطبوعات أو العامل فيها ، (١) ومعنى هذا أن أساليب الصحف عامة قد أخذت تتطور وتماشى العصر فتهدبت ألفاظها ؛ ونمت في البلاد نهضة أدبية ،

(١) تاريخ الأستاذ الامام — رشيد رضا ج ١ ص ١٧٧ .

وشهدت أفلاما جديدة وتطورا ملحوظا في نواحي الكتابة ،
وتسابق الأدباء إلى التحرير كما تسابق المواطنون إلى القراءة ،
وتعارف الكاتب بالقارىء على البعد ، وخلق في الفئة المتعلمة
رأى عام وتيارات فكرية لم تكن معهودة من قبل ، وشاءت
الظروف أن يخرج القدح الشخصى من الحياة الصحفية سواء
تساهل المقدوح فيهم أو أسخطهم القدح والذم ، وكان هذا
الموقف الحر الصريح الذى تمتعت به الوقائع فى عهد محمد عبده
من شأنه أن يقف كل امرئ عند حده ، وأن يشجع كل امرئ
على أن يسير فى طريق الكمال والمنافسة فى العمل الصالح ، ولم يبق
عامل ولا رئيس مصلحة ولا ناظر إلا ورغب أشد الرغبة أن
تظهر محاسن أعماله فى صفحات الجريدة الرسمية ، ويخشى أن
تكون له سوء قبتدو ، وتسجلها الجريدة بنقطة من نقطاتها (١) .
وفى الحق ان الوقائع المصرية لعبت دورا خطيرا فى الحياة
العامة المصرية فى عهد الأستاذ الإمام ، إذ بادر الرجل إلى توسيع
ميدان نفوذها فكان ينقد ما كان يراه قينا بالنقد فيما يقدم إليه
من تقارير المصالح وأحكام المحاكم ، ولم يكن نقده مقصورا على

(١) تاريخ الأستاذ الامام — رشيد رضا ج ١ ص ١٧٨

الشكل بل كان يتناول أعمال المصالح المختلفة وقراراتها ، وقد خلق هذا النشر والنقد في الموظفين اهتماما صادقا فأدى ذلك كله إلى إصلاح أعمال الحكومة ومصالحها شيئا فشيئا (١) .

ولم يكن نشاطنا أمرا محصورا في الرقابة أو نشر الأخبار فقط بل إنها مدت أنفها إلى كل شيء ، وكانت قاسية في بعض ملاحظاتها ، عنيفة في آرائها ، فقد دعت إلى إصلاح التعليم وانتقدت نظمه وصورت ما فيها من عجز وقصور ، وحملت على نظارة المعارف حملة شعواء أقضت مضاجعها حتى استاء ناظر المعارف استياء شديدا واعتبر ذلك افتئاتا على حقوقه ، ولكنها مضت في حملتها حتى أقرت الحكومة وجهة نظر الكاتب وشكلت المجلس الأعلى للتعليم في ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وحد من سلطان الوزير وأصبح منفذا فحسب ؛ بل إن الحكومة كانت أكثر سخاء مما قدرت الجريدة ومحررها فاخترت الشيخ محمد عبده بين أعضاء هذا المجلس (٢) .

(١) الاسلام والتجديد في مصر ص ٤٤ وما بعدها .

(٢) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ١٧٩



الشيخ محمد عبده محرر الوقائع المصرية

كانت الصحف في تلك الفترة من حياة الأمة المصرية ذات أثر في شتى نواحي الحياة ، وكانت الوقائع في مقدمتها فبحثت في كل أمر وناقشت كل موضوع سواء أكان أدبيا أم اجتماعيا ، وكانت «تخاطب العامة بلسان الحكومة وتخاطب الحكومة بلسان العامة» فكانت قد درت لنفسها مكان الوساطة بين الحاكم

والمحكوم ، ولم يكن أسلوبها ولا غاية الكاتب أن ينشر مقالا « لإظهار براعة ، أو الافتحار بمعرفة بل كان يكتب ما يكتب انتظارا لآثره في الأنفس لا غير وما كان الآثر يتخلف عنه » .
وبهذا وبما سبقه تنبّهت الأفكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة فرقها الظلم وأماتها الجور ، وانبعثت النفوس تطلب ما شعرت به من حاجاتها ، فتألفت بعض الجمعيات الخيرية إسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل (١) .

أهم ما امتازت به الوقائع المصرية في حياة محرريها أنها كانت مدرسة لهم جميعا يأخذ فيها التليذ عن أستاذه ثم يبلغ مرتبة الأستاذية حين يفرغ الأستاذ من أداء واجبه فيها على أحسن ما تؤدي الواجبات ، خدمها رفاة رافع وتلامذته فيها شهاب الدين والشدياق ثم كان أحمد عبد الرحيم صديقا لرفاعة بك وزميلا له يكبره ويحمله ، وهذا أخذ عنه ، فولى أمر التحرير في الوقائع وأشرف عليها إشرافا حسنا من بعده ، وعمل الأستاذ الإمام مع عبد الرحيم محررا (ثالثا) ثم نظمها على ما ذكر وحل

(١) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ١٨ من كلام الأستاذ الإمام نفسه .

مكانه من بعده ، وهكذا اتبع الإمام خطوة سابقه فضم إليه نخبة من تلامذته ومريديه ليعاونوه على إصدارها وتحقيق أغراضه فيها ، ومن تلامذته المعروفين الشيخ عبد الكريم سلمان الذي كان من أحب الشبان إلى الأفغانى ومن أخلصهم إلى الشيخ محمد عده ، فقد لازمه صديقا وتلميذا وكان الأستاذ الإمام حفيبا به حريصا على مودته فأشركه فى تحرير الوقائع ووجه فيها توجيها طيبا (١) وقد بقيت صداقتهما مثلا وودهما صادقا متصلا إلا فى فترة الثورة العراقية (٢) ولكنها عادت صافية فيما بعد وبقيت على الود والمعروف ، وقد ورث عبد الكريم سلمان أستاذه وصديقه فى رئاسة التحرير حين شبت الثورة العراقية واتهم فيها الأستاذ الإمام وألقى القبض عليه .

ومن تلامذته فى الوقائع المحبين إليه الشيخ سعد زغلول الذى أضفى فى القرن العشرين قائد الحركة الوطنية فى مصر ، وكانت صلته بالأستاذ الإمام من أقوى الصلات التى تقوم بين التليذ وأستاذه ، وقد استفاد سعد من هذه الصلات علما وعملا

(١) المنارج ٨ ص ٤٠٦

(٢) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ ص ٢٧٨

فنب كاتبا وأديبا وسياسيا فيما بعد (١) وقد تمرن على الكتابة في المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واطلع لصلته بالوقائع ومحررها على شئون الحكومة وتدريب عمليا فترة من الزمن تحت إشراف الشيخ وملاحظته (٢). وكذلك كان من تلامذة الشيخ محمد عبده الشيخ ابراهيم الهلباوى صديق سعد زغلول ومن أكبر محامى مصر فيما بعد، إختاره الشيخ لمساعدته في تحرير الوقائع المصرية وكان من أقدر زملائه المحدثين في التحرير والإنشاء (٣) ومن أهم ما يلاحظ على أصحاب هذه المدرسة — مدرسة الوقائع — أنهم جميعا، أساتذة وطلابا، كانوا أصحاب رأى في البلاد أثناء عملهم في الوقائع أو بعد مجاوزتهم هذا الدور من الحياة .

ذكرنا أن عام ١٨٨١ يعتبر في حياة الوقائع المصرية عصرا ذهبيا لما إذ اهتمت بها الحكومة اهتماما فائقا، وهو خاتم المجهودات التى بذلها المسئولون في إنهاض الوقائع لتؤدى

(١) الاسلام والتجديد في مصر من ٢١٨

(٢) المنار ج ٢٢ من ٥١٠

(٣) تاريخ الأستاذ الامام ج ١ من ١٣٨ و ٧٤٢ و ٧٤٨

رسالتها كاملة في حياة الدولة والجمهور المصرى ، وينبغى أن نذكر هنا أن جهد الحكومة كان شاقا وأملأ في نجاح صحفيتها يبدو عليه كثير من الشك ، ذلك أن الوقائع في ذلك الوقت لم تكن وحدها في هذا الميدان ، بل كانت تنافس عشرات الصحف الوطنية الأخرى التى تتحدث عن مثل وآراء جديدة محبة إلى الجماهير ، ولبس في وسع الجريدة الرسمية أن تجاريها في هذه الآراء الحرة المتطرفة ، ومع هذه المنافسة الشديدة استطاعت الجريدة الحكومية أن تعيش وتفوز بشئ كثير من رضى الناس وعطفهم ، ومصدر هذا كله الإعداد الذى أعدته لها الحكومة فقد هيأت لها بعض المحررين والموظفين من ذوى الكفايات والهمم مثل جودت بك مدير قلم الوقائع والمطبوعات (١) والشيخ محمد عبده محررها العربى بالإضافة إلى عمله كرئيس قلم المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف المحررة باللغة

(١) راجع سجل أول وثانى استحقاقات الداخلية وأعلامها والدفترانة المصرية ومجلس شورى النواب عن سنة ١٨٨١ محفوظات القاعة .

التزكية أو العربية ، (١) .

وكان الشيخ يتقاضى على عمله هذا ألفاً وخمسمائة قرش
زيدت إلى ألفي قرش بعد قليل ، ومنهم أيضا الشيخ عبد الكريم
سلمان والشيخ سعد زغلول الذى تقرر له ثمانمائة قرش أجرا
شهريا والشيخ ابراهيم الحلماوى وراتبه خمسمائة قرش فى الشهر
زيدت إلى ثمانمائة قرش بعد قليل غير أنه فصل بعد هذه الترقية
بخمسة أشهر ، وغيرهم من المحررين والمبشرين والمترجمين والكتابة
والمعاونين والجماعين والفراشين والسعاة ، وتراوحت رواتب
هؤلاء جميعا بين ألف قرش ومائة خمسة وسبعين قرشا (٢) .

كانت لإدارة الوقائع فى عصر إسماعيل تتبع ديوان المدارس
فى بعض النواحي ، وتستقل بأمورها فى نواح أخرى ، وبقي هذا
النظام معمولا به حتى انتقلت إلى نظارة الداخلية وأصبحت

-
- (١) احتوى قرار نظارة الداخلية إلى ما ذكرنا تعيين المسبوقين فوكلت
المحرر رئيسا لقلم المطبوعات والطابع المختصة بأشرف الصحف الأجنبية
— راجع الوقائع المصرية عدد ١٢٧٧ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨١
(٢) راجع سجل أول وثانى استحقاقات الداخلية وأعلامها والدفترخانة المصرية
ومجلس شورى النواب عن سنة ١٨٨١ محفوظات القلعة .

تابعة لها ، وتحررت من مطبعة بولاق واختصت « بمطبعة
الداخلية الجليلة ، وقد ربط المسئولون بن الوقائع وبين إدارة
المطبوعات فكان الشيخ محمد عبده محررا للوقائع ورئيسا لقلم
المطبوعات والمطابع المختصة بنشر الصحف العربية والتركية ،
وكان مدير الوقائع مديرا للمطبوعات أيضا ، فإدارة الجريدة
لم تحصل من ديوان المدارس فحسب بل تخطت ذلك إلى مركز
يسمح لها بالتدخل في كل شيء يمس الحكومة أو نظاراتها بما
بينه لنا برنامج الشيخ محمد عبده ولائحة الوقائع ؛ ويعيننا هنا قبل
بحث الوقائع وتحليل ما احتوت عليه في تلك الفترة أن نذكر أن
الأستاذ الإمام كان أظهر كتابها وأحرصهم على إحلالها المقام
اللائق بها .

لم يكن الشيخ محمد عبده نكرة قبل تعيينه بالوقائع الرسمية
كأديب له صولات وجولات في الأدب والاجتماع ،
عرفه قراء الصحف شابا منتليذا على السيد جمال الدين الأفغاني ،
فقد نشر بعض مقالات في جريدة مصر التي كانت تطبع في
الأسكندرية ميدانا لافكار الأفغاني ومريديه ؛ وكانت مقالات
الشيخ هنا نقلا لمحاضرات الأفغاني التي كان يلقيها على تلاميذه ،
وهي موضوعات فلسفية في التربية قدم لها بقوله « من الواجب

قياما بالخدمة الإنسانية أن أودع بعضها قوالب العبارات اللائقة بها ، وأنشر طيب وذيها في صحف الجرنالات لتعم الفائدة ؛ والله يتولى التوفيق ، وقال في نقل موضوع آخر للأفغانى وهو عن فلسفة التريبة « ولما فيه من عظم الفائدة رغبت فى نشره فى الجرائد الوطنية تعميما للفوائد وبياننا لما انطوى عليه من حسن المقاصد . . . » (١) وهو هنا أشبه بالطلاب يباخصون الدرس لا بالادباء الكاتبين .

على أنه كان كاتباً معروفاً قبل ذلك أيضاً ، فقد نشرت له الأهرام فى سنتها الأولى مقالات مبرها بإمضائه وقدمت له الجريدة مقدمة طيبة (٢) ، منها موضوع عن « الكتابة والقلم » بالعدد الثامن من صحيفة الأهرام وغيرها كقوال « المدبر الإنسانى والمدبر العقلى الروحانى » التى نشرت فى العدد الحادى عشر . وهو هنا صحفى مبتدىء وهاو من هواة الكتابة والتحرير ؛ ولكنه شجاع كثير الألفاظ العربية وإن كانت معانيه جديدة كل الجدة ، فإن أزهر يا فى عصره ليكون غريباً منه أن تصدر

(١) جريدة مصر شهر يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) الأهرام العدد ٥ فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٦

عنه آراء في مصر القديمة فيها تمجيد لعظمتها ودعوة صريحة إلى الاتصال بها ووصلها بتاريخنا الحديث .

فهو إذن أديب معروف في زمن ندرت فيه الأقلام ، فيه اتجاه قوى نحو المسائل الاجتماعية ودراستها ، وقد لاحظنا أن معالجته لما قبيل الوقائع لم تكن واضحة كل الوضوح ، أما في الجريدة الرسمية فقد صال الرجل فيها صولات موفقة شملت رأى العام ردحا من الزمن ، إذ أنشأ فيها قسما أديبا لإصلاح الآلة وآدابها ولغاتها ؛ ويعتبر مقال « حكومتنا والجمعيات الخيرية » ، أول مقال له في الوقائع (١) .

ومن أهم مقالاته معالجته إسراف الأهالي وسكان القرى « كان أهالي بلدنا محملين من الأثقال النقدية مالا يطيقون من ضرائب على الأراضى متنوعة متكررة ، تتجدد على الدوام بتجدد الأشهر والأعوام ، تفرض على الأنفس وتوابعها من غير نظام ، لا تنتهى إلى غاية ولا تقف عند حد ، حتى بلغت بهم نهاية لا يستطيعون معها الأداء لشيء مما فرض عليهم » ثم فكرهم بألوان الظلم والقسوة ، ولفت نظر الفلاح إلى أنه لم يكن

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٤٢ في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠

يُجد ، للخلاص من جميع ذلك سيلا ، سوى الالتجاء إلى التجار وأرباب البنوك الذين هم كانوا أعظم أعوان الظلم في ذلك الوقت وأشد أنصاره ، فإذا رأوا حاجة الأهالي إليهم تدللوا وتمنعوا لعلمهم أن الكبراج وراهم ، ، ثم يقارن الحال القديمة بالحال الجديدة قائلا ، والحمد لله أصبحوا في هذه الأيام وقد خفت عنهم الأثقال ، وأنى كثير من الضرائب غير القانونية ، ووقفت المطالبات عند حد معروف ، وضربت لتأديتها مواقيت محدودة على حسب فصول السنة ، وما يكون فيها من حاصلات الزراعة ، فتوفرت على الأهالي ثمرات أتعابهم ، ثم يقول منددا بسفه الفلاحين ورغبتهم في الفقر ، وإن وجد منقذهم منه ، فتحوا على أنفسهم بابا آخر من الفقر يلجونه باختيارهم وإرادتهم بدون قاصر ولا قاهر ، وهو باب السرف والتبذير والإكثار من لوازم الرفاهية والزينة ، وما يكسب الظهور الكاذب بلا طائل ، فرأيناهم يفاخرون في إعداد الولائم وإتقان أشكال الزينة ، ويتنافسون في تشييد الأبنية ، ويتكاثرون في الملابس وأنواع الملاذ ، لا يقفون فيها عند حد ولا ينتهون إلى غاية ، وليتهم مع ذلك ينقدون في اجتلاب هذه الأشياء قيمتها الحقيقية ، ولكن من

الجهل يشتركون ما يساوى عشرة بعشرين إن لم نقل بمائة ، (١) .
ومن مقالاته الممتعة حقا مقالته « المعارف » ، التي بدأ نشرها
بالعدد ٩٩٠ الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وكانت تكملتها
في عددین آخرين من هذا الشهر المذكور ، وفيها ينقد وزارة
المعارف في تصرفها الخاص بفتح مدرسة ليلية لتعليم الناس
واشتراطها لمن يريد الالتحاق أن يكون ملها بمبادئ الرياضيات
والطبيعیات وباللغة الفرنسية التي ستكون لغة الدراسة ، وله
مقالات أخرى في « وخامة الرشوة » و « العفة ولوازمها »
و « القوة والقانون » ، و « ما أكثر القول وما أقل العمل » .
ثم مقالاته العنيفة الأخرى في نقد حياتنا الاجتماعية بعنوان
« متديانات العمومية وأحاديثها » (٢) تحدث فيها عن العرب في
الإسلام وحديثهم شعرا ونثرا ، وأن هذا الحديث من أهم
خصائمه أن يكون متصلا اتصالا وثيقا بالحرب والنزال
والمفاخرة بهما والادعاء بالفروسية ، وأن هذه الأحاديث القوية
التي شغلت حياة العرب أخذت تضمحل حين لحق بحالها ترف

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٦٩ و ٩٨٩ و ١٠٢٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠٣٣ في ٩ فبراير سنة ١٨٨١

الحديث عن النعيم والحب والعشق « ولهجت شعراؤهم بأوصاف
الغزل بعد الحماس ، وبنعت الحاجبين والخصر ، بعد الإسهاب في
وصفي القوس والوتر » ثم عقب على حديث العرب بحديث
اليونان أمة العلوم والعرفان ثم عقب على حياة الأوروبيين الذين
لا تخلو مجالسهم من مفيد في نواحي العلم والفن ، أما نحن المصريين
« تعقد عندنا المجالس ولكن على ذكر أنواع الخمر والمسكرات ،
يطرب المجتمعون فيها بذكر أوصاف الغيد الحسان ، ويصرفون
ثلثي الليل على قهوايهم ، وفي ذلك يتسابقون ويتخاصمون حيث
أن كلا منهم يفضل مألوفه من ذلك على مألوفات أصحابه ، ولا
يروق لهم الحديث إلا إذا انتقلوا إلى القذف في شرف من بينه
وبينهم جامعة ديوانية أو علاقة مجاورة منزلية . . . يتبارون في
ميادين البذاء ، واستحضار كل ما قبح وخبث من الألفاظ وهو
المسمى عندهم (تنكيتا) فقسموا الألفاظ العرفية أبوابا وفصولا
حتى كثرت الفصول وتنوعت المواضيع ، ويقول عن مجال
الكبار من أهل المدن ساخرا « فإنها إن اتفق وتجردت عن
الحديث في منكر فهي لا تخلو عن حشو ، فإنه على الأقل لا بد
أن يتشرف المجلس ولو زمنا قليلا بحلول الغيبة أو النيمة
المرافقتين لنا » .

هذه أمتع مقالة قرأناها للأستاذ الإمام في موضوعاته التي طرق فيها حياتنا الاجتماعية ، بمتعة في مقدمتها وفي تحليلها ، وفي لفتات ذهنه ودقة ملاحظته وصدقه في الرواية ، وتصويره لأمراض الكلام فينا ، وكذلك امتاز هذا المقال بأسلوبه الرصين الذي خلا من التعقد وتبرأ من السجع الممل ، وهو إلى ذلك يسجل حقيقه في طبائعنا ، وهو فوق ذلك كله يعرض موضوعا من الموضوعات التي قلما كان يطرقها كاتب من كتاب ذلك العصر وقد كان للشيخ محمد عبده غير هذه الفصول الاجتماعية الممتعة ، أخرى علمية دقيقة كموضوع « العلم وتأثيره في الإرادة والاختيار » ، (١) وهو يبحث في سلطة الفكر والتعقل وأثر الإرادة فيهما ، وقد كانت هذه المقالة طويلة جدا ، وكتبت ردا على سؤال أحد الفضلاء في هذا الباب .

هذا هو سهم الشيخ الخاص في تحرير المقالات الرئيسية التي توزعت في أعداد الوقائع ، بيد أن جل مقالاته كانت نقدا لحياتنا الاجتماعية في ذلك العهد ، وهي إن ظهرت لنا موضوعات عادية اليوم إلا أنها في زمانها كانت شيئا جديدا مبتكرا في تاريخ

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٧١ إلى ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١

الإنشاء والتحرير في الصحف عامة وفي الوقائع المصرية خاصة .
وهو في مقالاته لم يتكلف السجع أو يجرى وراء حشو
اللفظ الذى يعجب المصر ويرضيه ، ومصدر هذا كتاباته اليومية
التي تعز لكثرتها الأسجاع ، لذلك درج في بيانها على أسلوب
هادى فيه من البساطة والدعة ما يسهل على الناس فهمه ،
ويتبنون منه قصده ، وكانت مقالاته فضلا عن هذا صورة لحياة
الامة ، فيها تحليل لها لا غلو فيه ولا مبالغة ، فهو في ذلك أديب
واقى . وقد فتح باب الوقائع لهذا ولغيره ، وهى صفحاتها
للتقاش والحوار والنقد ، ونقد الحاكم قبل المحكوم ؛ وبين
مواطن الزلل ومواضع الضعف دون مواربة أو مجاملة ، وأرشد
إلى الخير والطريق المستقيمة ، وهو بعد في إدارة المطبوعات
حرر الصحف من القيود القديمة ونشطها في نشر الأخبار ،
وهداها إلى الأساليب الصحفية القيمة بالكرامة الصحفية ، والتي لا
تتجاوز حدود الاعتدال (١) .

تحدثنا في غير هذا الموضوع عن لائحة المطبوعات وبرنامج

(١) التاريخ السرى لمصر . بقلم بلنت . طبعة نيويورك ١٩٢٢ ص ١٣٧

الوقائع وفصلنا مدى نشاط الشيخ الخاص في التحرير والمراقبة التي فرضها على الصحف ، وقد حدث فعلا أن أدت الجريدة وظيفتها في نشر أخبار تعطيل الصحف كجريدة الأسكندرية التي صدر الأمر بإغلاقها هي ومطبعتها لأنها سبت رئيس مجلس المنصورة وباشكائب المجلس ، كما نشرت إخطارا رسميا لمحافظة الأسكندرية تطالب فيه تعطيل جريدة المحروسة خمسة عشر يوما لأنها نشرت إشاعة حرب بين مصر والحبشة (١) وكانت أخبار التعطيل والإنذار للصحف كثيرة وتحتل مكانا رفيعا من صفحات الجريدة .

وكانت أخبار الحكومة وتنصيب الموظفين وأقالاتهم وقرارات المجالس والنظارات والأوامر والقوانين لا يخلو منها عدد من الأعداد . بيد أنها كانت تأتي في أسلوب طبعي قلما تجرى فيه زخرفة الكاتب ، واضح لا شبهة فيه ولا غرض ، وكان المديرون والمحافظون يكتبونها ويطلعونها على أعمالهم ، وكان مكاتبوها في كل مدينة يوالونها بأخبار بلادهم يوما بعد يوم ، وبالبرق أحيانا ، ولا تسمح بنشر أى خبر يأتيها ، بل تعين

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٣٤ في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٠

مكاتبها لهذا الغرض ، وتعلن عنهم ، فتقول مثلاً : أقامت إدارة الوقائع المصرية حضرة نسيم أفندى نوفل وكيلا لها بمدينة طنطا ومراسلا في الأحوال العمومية المتعلقة بالزراعة والتجارة والفوائد وما شاكل ذلك بما تنشوق إلى معرفته نفوس القراء والمطالعين ، (١) ولم تكن أخبار الأقاليم لغوا فارغا ، بل كانت مما يهتم له القارئ من أخبار دقيقة وخطيرة ولا تخلو من رعاية خاصة في أسلوبها ، ولعل إدارة التحرير في الجريدة كانت تصلح أساليبها وتهذب لغتها قبل نشرها (٢) وإن لم تسلم أحيانا من ألفاظ سخيفة كقولها عن خبر من ديوان المعارف : « تعلق المكاتب الأهلية » (٣) كما أن بعض الألفاظ التركيبية كانت تستعمل أحيانا قليلة كقولها في حديثها عن مؤسس الأسرة العلوية وهى فى معرض الحديث عنه : « جتتمكان أفندينا الكبير محمد على باشا » (٤) أى محمد على ساكن الجنان ، وحرصت الوقائع

(١) الوقائع المصرية عدد ١١١٧ فى ٢١ مايو سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٤٢٨ فى ٨ يونيه سنة ١٨٨١

(٣) الوقائع المصرية عدد ٩٦٥ فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨١

(٤) الوقائع المصرية عدد ٩٦٥ فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨١

على نشر الاخبار الخاصة بأمراء الأسرة الحاكمة ، تنشر تنقلاتهم وحفلاتهم وكهزجان زفاف الأميرة توحيد خاتم أفندي شقيقة دولتو عصمتلو حرم الحضرة الخديوية ، وكانت تنشر هذا في صدر الجريدة تحت عنوان الحوادث الداخلية (١) .

كانت الوقائع المصرية في عمرها الطويل الحافل تعني بمقتطفات من أخبار الخارج ولكنها لم تكن موفقة في اختيار هذه الاخبار حتى ولي أمرها الأستاذ الإمام فعني بنقل هذه الاخبار برقا وبريدا ، وافقت الجريدة مع شركة روتر (رويتز كما جاء بالجريدة) على موافاتها ببرقيات التجارية والسياسية ، وبدأت فعلا بنشرها ابتداء من العدد ٩٣٤ ، وحدث مثل هذا الاتفاق مع شركة هافاس (هاواس كما جاء بالجريدة) أيضا فأخذت تنشر أخبارها التي تحملها ببرقيات مبتدئة بالعدد ٩٣٦ ومضت تنشر للأثنين ببرقياتهما ، هذا إلى الاخبار الأخرى التي كانت تتصل بموضوعات لها خطرها في الغرب وتشغل الرأي العام الأوروبي حقا ، وتعلق عليها وتناقشها ، وأغفلت من حسابها رخيص الاخبار وتافهها ، كما أنها دأبت على نقل بعض

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٨٠ في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠

الموضوعات التي نشرت في الصحف الأوروبية عامة والفرنسية منها خاصة وفي جريدة لوطان على وجه أخص .

وقلنا كان يهر الكتاب مقالاتهم بإهداءاتهم ، وكان المحررون الموظفون في الوقائع إذا أمضوا مقالا أمضوه بحروف أسمائهم الأولى دون ذكر الاسم كاملا . فقد رأينا مقالا بمهورا باسم عبد الكريم أى عبد الكريم سليمان ، وعنوانه « الإنشاء » يتحدث فيه كاتبه عن القافية والتسجيع وأنهما « لا يساعدان على الكتابة والإنشاء فإن ذلك يضيق على القلم سبيل البيان ويحمله ألفاظا قد لا يحتملها المقام ، ويلزم بالإيجاز حيث ينبغي للإطناب وليس هذا من الإنشاء الصحيح في شيء » (١) وكذلك كان دأب محررى الجريدة اللهم إلا الشيخ محمد عبده نفسه فإنه لم يهر باسمه ما كان يكتبه من مقالاته ، ولكنه كان يذيل الجريدة كلها .

وقد رأينا مقالات شتى أرسلها قوم من الخارج ونشرتها الجريدة دون ذكر أسمائهم أو ذكرها كاملة . وكانت بعض الشخصيات الرسمية توالى الجريدة بموضوعاتها في شتى النواحي كعزتو حسن بك محمود مفتش صحة القاهرة ، وله موضوع

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٤٤ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠

شديد الصلة بوظيفته ، وعنوانه «المحافظة على الصحة» (١) كما نشرت كتابا أرسل إليها من أحد المشتركين يشكو من الشكوى من عدم وجود كراسة فيها إحصاء لما احتوت عليه مصر ، يكون دليلا للناس يرشدهم إلى كل ما في بلادهم ، وأظهر الكاتب امتعاضه لوجود هذه الكراسة باللغة الفرنسية وليس لما نظير باللغة العربية (٢) وعلقت الجريدة على الكتاب وطالبت المسؤولين بتنفيذ هذا الاقتراح .

ومن أمتع المقالات التي لها صلة بأمر البلاد السياسية ، مقالات نشرها على السابح (أديب فاضل) وهي تصور لنا مستوى المقالات الخارجية التي كانت تنشرها الوقائع المصرية في السياسة والاجتماع ، كان كاتبها يتحدث عن الوطن وموجبات حبه والحرص عليه ، كما فصل لنا معناه وماهيته في حياة المواطنين ، وأنه السكّن وأنه مكان الحقوق والواجبات ، وأنه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل ، وقد تضمنت هذه المقالات شعرا كلما أعوز الكاتب دليل يدعم به رأيه ويقوى

(١) الوقائع المصرية عدد ٩٥٤ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢٨٣ في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

حجته ، وقد كانت لجنة هذه المقالات وسداها أن تهيم للقارىء
معاني الوطنية ، وتدفعه إلى حب مصر وتقديرها والذود عنها
حين يجد الجد ويستوجب الداعى البذل والفداء (١) .

وقد مضت الوقائع تنشر مقالات الكتاب الخارجين عن
هيئة التحرير ، وكانت تذيع في بعض الأحيان كتبهم التي ألفوها
كما رأينا في سنة ١٨٨٢ كتابا منشورا على مرات متتالية اسمه
« سياحة السودان » بقلم محمد افندى نيازى ، يصف فيه صاحبه
حياة السودانيين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وطباعهم
وأخلاقهم مما يسترعى انتباه القارىء عادة ، وهنا نرى الفرق
واضحا بين ما كانت تنشره الوقائع في عهدها السابق لقراءها من
موضوعات متتابعة في الأدب العربى القديم الممل ، وبين ما
كانت تنشره في صفحاتها عام ١٨٨٢ مما يلائم العصر ويتفق مع
زمن كانت فيه النهضة الفكرية واضحة .

ولم تغفل الجريدة شيئا من الأبواب القديمة التى درجت
عليها بل تضمنتها وأصلحت فيها وأضافت إليها ، وكانت تعنى
بنشر تراجم للممتازين من رجال مصر الذين قضوا وبقيت لهم

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٨٣ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨١

ذكريات كريمة تستوجب تقدير الوطن وتستحق من المحرر العناية والالتفات إلى ذكرها (١).

وقد بينا ونحن في معرض التحليل والتأريخ لحياة الوقائع المصرية في عهدها القديم أنها عانيت بنشر أخبار الوفيات المهمة، وهى هنا في عهدها الجديد قد اقتفت آثار الماضى، فكانت تذكر نعى العطاء وذوى الحيثة والمكانة العلمية أو الدينية، فقد جاء فى نعى على بك مظهر أن قد «رزى الفضل والأدب بفقد الكاتب البليغ الناثر المجيد على بك مظهر رئيس قلم عربى مجلس النظار، بعد أن قاسى رحمه الله آلام الأُمراض زمنا طويلا، فارق الحياة مأسوفا عليه من أهل المعرفة والذكاء، محزوننا عليه من ذوى المهارة وجميع النبهاء، كان رحمه الله من نور البصيرة بمكان كريم الأخلاق، لين العريكة، سهل الطباع، بسيط الأقوال والأعمال» (٢) وفى هذا النعى يظهر لنا واضحا الاختلاف العميق بين الأسلوبين القديم والحديث وطريقة الخبر وروايته، والاعتدال فى المدح وتصوير الراحل بما يستحق من الذكر

(١) الوقائع المصرية عدد ١١١٨ فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠١ فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢

الحسن دون إغراق في الثناء .

ومجمل القول في أسلوب الوقائع المصرية في عهد الأستاذ الإمام الذى يسجل الصدر الأول من عهد توفيق ، أنه تخلص من السجع البغيض ، كما أن المقالة بمعناها المفهوم ظهرت واضحة فيها ، وقد تخلصت اللغة العربية من الضعف الذى ألم بها على صفحاتها فيما مضى ، وعُذبت بالألفاظ الصحيحة ، ففرغت من برلماتها وعرفت لفظ البرلمان . وتخلصت من بولوتيقة التى أصبحت سياسة ، وقلبا كانت تذكر لفظ جنتم كان إذ عربها الكاتب في ألفاظ شتى ، وفهمت كلمة (وزير) واستعملت بدلا من ناظر وخاصة إن جاءت في الأخبار الخارجية .

وفي العهد الأخير لرئاسة الشيخ محمد عبده حرمت الجريدة من المقالات الأدبية والاجتماعية نظرا للاضطراب السياسى الذى شمل مصر في ذلك الوقت ، وأصبحت الوقائع بمجل صفحاتها وقفا على الأمور العسكرية وأخبارها ، تكتب المقالات في حث المواطنين على الانخراط في سلك الجيش وما إلى ذلك من تنقلات الوحدات حتى أصبحت جريدة عسكرية خالصة .

وقد كانت الوقائع المصرية في خلال عهد الأستاذ الإمام

متأثرة بسياسة الحكومة إلى حد بعيد فهي في عهد رياض باشا كانت ترى الصحافة الوطنية والكتب الحماسية من الأمور التكميلية ، (١) التي يجوز للحكومة أن تتيحها أو تمنعها ، وهي في عهد شريف تحدث عن الشورى فتتمدحها وعن الاستبداد فتذمه كان طبعيا بعد أن أصبحت الجريدة صحيفة يومية تخرج منافسة الصحف الوطنية الحرة مزدحمة بكل باب ، غنية بكل خبر ملأى بالحوادث جامعة لأفضل أعلام العصر في الأدب والاجتماع أن يقبل القراء عليها ؛ وأن يشعر التجار وأصحاب الصناعات بقيمتها وقيمة الإعلان فيها . لذلك رأينا في معظم صفحات أعدادها كل يوم إعلانات شتى حكومية وأهلية ، تجارية وصناعية ؛ وقد أصبح قراؤها كثيرين حتى اضطرت إلى تعيين متعدين ثلاثة في القاهرة أحدهم متعهد جديد اسمه محمد أفندى جلبي وهو بائع طرايش ، وكان لها في الإسكندرية متعهد كما كان لها في السودان متعهد آخر . أما سكان الأقاليم فكانت ترسل إليهم عن طريق الاشتراك ..

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢٧٠ في أول ديسمبر سنة ١٨٨٢

وجملة القول في تاريخ الوقائع المصرية في عهد الأستاذ الإمام أنه كان كل شيء فيها ، وأنه كتبها وحررها ، ولا يطبع في صفحاتها خبر أو موضوع دون أن يبت هو فيه ويجيزه بنفسه ، ونحن نرجح هذا كله من روح الجريدة وميولها التي كانت تتفق مع ميوله وروحه ، ويذكر رأينا أيضا أن الجريدة تعطلت عن الصدور في يومى ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ ، فإذا في اليوم الثالث حين صدرت تقول في صدرها أن احتجاجها في اليومين السابقين كان مرجعه إلى مرض محررها الأول (١) ويبين ذلك تماما مدى إشراف الشيخ محمد عبده على كل صغيرة وكبيرة ، فلو ان عمله فيها كان محمدا لصدرت الصحيفة وأغفلت جهده المحدود بيد أنه كان كل شيء ، فإذا غاب احتجبت عن القراء مطالعتها .

وحيل بن الأستاذ الإمام وبين رئاسة التحرير لسجنه عقب دخول الانجليز في مصر وشغل مكانه تلميذه وصديقه الأستاذ عبد الكريم سليمان وظل قائما على تحريرها حتى شغل وظائف أخرى وبعده بدأت الوقائع تأخذ طريقها رويدا ثم حثيثا إلى

(١) الوقائع المصرية عدد ١٤٤٩ في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢

— ١٨٨ —

عهدا الأول ، بل إنها في عهد الاحتلال الأخير ، وفي العهد الحديث اقتصرت على الأخبار الحكومية وقراراتها وقوانينها ، ولوائحها ، ولم يعد لها أثر في حياة المجموعة المصرية التي أخذت تتقدم حياتها ومثلها ، وينشط الرأي العام فيها نشاطا لا يرضيه الوقائع وتحريرها .

تاريخ الوقائع المصرية

من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٤٢

—

تمتاز الوقائع المصرية في تاريخها الحافل باضطراب في حياتها تقلبت في أعطافه بين الخفض والرفع ، وشهدت من الحوادث والتغير ما لم تشهده جريدة حكومية أخرى ، فقد بدأت الوقائع صحيفة رسمية لنشر اللوائح والأوامر والقوانين ثم تطرقت من هذه الرسمية المطلقة إلى التماس ما يحبب الناس فيها ويدعوهم إليها فنشرت قليلا من الأخبار العامة ؛ وبعض فصول في الأدب القديم ؛ ثم أضافت بعد قليل مقبالات في السياسة الخارجية والداخلية ؛ وأقبل عهد إسماعيل الزاهر فأدخلها في عداد الجرائد المعتمدة ، على حد تعبيره . ومهما يكن من أمر النشاط الذي دب في حياة الوقائع المصرية شكلا وموضوعا في ذلك الوقت فإنه لا يقاس بعهد النضج والاستواء الذي قاد زمامه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده حتى بلغت الوقائع بمجهده منزلة رفيعة بين الصحافة المصرية المعاصرة جميعا سواء في الإدارة أو التحرير ؛

وكان ذلك ختام عهد لا يجوز أن تكون عليه جريدة رسمية ؛ فالصحافة المصرية من هذا الغرار شيء يختلف أشد الاختلاف مع ما أراده الأستاذ الإمام للوقائع ؛ فإذا كانت الصحيفة الرسمية قد بلغت في رئاسته لتحريرها شأوا عظيما بين صحافة مصر فإنها كانت أبعد ما تكون عن لونها الاصلى وطبيعتها التي كان ينبغي أن ترسل عليها ؛ كانت جريدة حكومية إسماء فالشيخ قد نقلها بمقالاته وانتقاداته إلى جو من الحرية لا تعرفه الصحف الرسمية ، نقلها إلى صحيفة رأى وفكرة ، غلب الأدب والاجتماع فيها الصفة الرسمية الخاصة بنشر القوانين واللوائح وإذاعة منشورات الحكومة وأوامرها ، وقد بقيت في هذا اللون العجيب إلى أن وقفت عن الصدور في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ ، وفصل الأستاذ الإمام من تحريرها في ١٦ سبتمبر من نفس السنة (١) .

احتجبت الوقائع المصرية من ١٠ يولييه إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهى فترة من أدق فترات الحياة المصرية إذ ذاك ، ثم بدأت تظهر من جديد جريدة حكومية تغلب عليها الصفة الرسمية قبل كل شيء ، وهى تصور فى أول عدد ظهر منها عقب فشل

(١) دفتر استحقاقات الداخلية وفروعها عن سنة ١٨٨٢ رقم ١٤٦٤٦

الثورة العراقية روح الحكومة ومظاهرها تغيرها ، فرغت من الأستاذ الإمام وقلبه ومهرها كرئيس للتحرير الشيخ عبد الكريم سلمان ، ونشرت مقالا عنيفا منددة بعراقي وشيعته ثم نشرت الاوامر الجديدة التي تتصل بتكوين اللجان لمعاقبة قادة الثورة وأنصارها .

قادها عقب الثورة مباشرة الشيخ عبد الكريم سلمان وهو أحد أولئك الذين استعان بهم الشيخ محمد عبده في الانقلاب الذى حدث فى الوقائع المصرية ابتداء من اليوم التاسع من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٠ ، اختاره محررا ثانيا بمرتب ألف قرش فى الشهر ، زيد إلى ألف ومائتى قرش فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ (١) ثم قرب به إلى نفسه فى خلال حياته جميعا ، فهو الذى أشار بتعيينه قاضيا فى المحاكم الشرعية فيما بعد واختاره زميلا له فى لجنة الإصلاح الأزهرى ، وقال الأستاذ الإمام فى تقديره « أكننته كنى فادنيته منى وجعلته فى مكان النحو من ابن جنى . . . »

(١) دقت استحقاقات الداخلية وفروعها عن سننى ١٨٨١—١٨٨٢

وقد استمرت صحبتها أكثر من أربعين عاما (١) ؛ فصادقتها
 قديمة وودهما متصل قبل العمل فى الوقائع وبعده ، وقد انفرط
 عقد مدرسة الإمام عقب الاحتلال مباشرة ؛ انفصل سعدزغول
 عن الوقائع المصرية قبيل الثورة إلى عمل حكومى أخرى ، ورفت
 ابراهيم الهلباوى من وظيفة التحرير لأمرا ، وبقى عبد الكريم
 سلمان والشيخ وفا محمد وحدهما يقومان بخدمة الوقائع
 المصرية (٢) .

أما عبد الكريم سلمان محررها الجديد ، فقد طالت صحبتها
 للوقائع ؛ عين كما ذكرنا فى عهد الأستاذ الإمام ، ثم ولى أمرها
 بعد عزل الشيخ محمد عبده ، وبقى يتقاضى مرتبه الضئيل وقدره
 ثلاثة عشر جنيها إلى سنة ١٨٨٦ فى وظيفة أطلق عليها المحرر
 العربى ، ثم منح فى أغسطس من هذه السنة جنيها فبلغ راتبه
 أربعة عشر جنيها ، وبقى على هذا الراتب حتى سنة ١٨٨٩ ، وفى
 أول يناير سنة ١٨٩٠ أصبح راتبه خمسة عشر جنيها ، ثم رقى

(١) تاريخ الأستاذ الإمام ج ١ ص ٢٧٨ و٢٧٩ و١٩٠ طبعة سنة ١٩٣١

(٢) دفاتر استحقاقات الداخلية وأعلامها عن سنوات ١٨٨١ — ١٨٨٢ —
 ١٨٨٣ رقم ١٤٦٠٨ و ١٤٦٤٦ و ١٤٦٦٨ على التوالى .

إلى وكيل قلم إدارة الجريدة الرسمية في أول أغسطس سنة ١٨٩١ ،
وزيد أجره بمناسبة هذه الترقية إلى تسعة عشر جنيا ، وذلك
— كما جاء بقرار الترقية — « بناء على ما رؤى من كفاءته » ،
ثم نقل إلى نظارة الحقانية في أول يناير سنة ١٨٩٨ (١) .

أصبح الشيخ عبد الكريم سليمان محررا للوقائع ابتداء من
٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بعد أن فصل الأستاذ الإمام من عمله
وقبض عليه ونفي خارج القطر ، ووضع محررها الجديد في الدرجة
الأولى وأطلق عليه « محرر عربي الوقائع » (٢) ومضى يشرف
على الجريدة الرسمية وتحريرها ويصدرها من « مطبعة الداخلية
الجليلة » كما كان حالها على عهد الأستاذ الإمام .

صدرت الوقائع المصرية يومية كما كان الحال قبل الاحتلال
ما عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ، وكان اشتراكها السنوى
مائة قرش في مصر يضاف إليها عشرون قرشا في الشغور والأقاليم

(١) دفاتر استحقاقات الداخلية وأعلامها من سنوات ١٨٨١—١٨٨٢—

١٨٨٣ رقم ١٤٦٠٨ ، ١٤٦٤٦ ، ١٤٦٦٨ بدار المحفوظات بالقلمة

(٢) دفتر استحقاقات الداخلية وأعلامها من سنئ ١٨٨٤—١٨٨٥

رقم ١٤٧٢٧ — القلمة .

البحرية والقبلية ، وبلغ اشتراكها في السودان مائة وأربعين قرشا في كل عام ، وكان يتولى بيعها في مصر أحمد أفندي العشى ، ومحمد أفندي خليفه ، وفي الإسكندرية الخواجه حبيب الغرزوزى وبقي أجر الإعلان فيها كسابق عهده قبل الاحتلال ؛ هذا من ناحية إirاداتها وإدارتها ، أما ناحيتها الفنية فقد دأبت على نشر قليل من المقالات الأدبية والاجتماعية وإن استغرقت صفحاتها أخبار الحوادث الثورية التى حدثت ، وأوامر الحكومة وقراراتها ، ثم دخل عليها تعديل طفيف فى بعض الألفاظ الأجنبية المعربة (١) فكتبت هاواس بدلا من هافاس (Havas) ورويتز بدلا من روتر (Reuter) .

لم يستمر إصدار الوقائع فى مطبعة الداخلية ، بل عادت إلى مطبعة بولاق وأخذت تصدر عنها ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٨٤ (٢) يشرف على إخراجها من حيث الشكل حسين حسنى باشا أطول الموظفين عهدا بإدارة المطبعة ، عين فى عهد سعيد باشا وكيلا لأشغال المطبعة ، وكانت هذه الوكالة وظيفته الرسمية ،

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية العدد الصادر فى أول يونيه سنة ١٨٨٤

فلما أهديت المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى بك في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ اشترط الاحتفاظ بثلاثة من موظفيها ، وهم حسين افندى حسنى المذكور ، والشيخ حسن محمد باشا كاتب المطبعة والشيخ محمد قطه العدوى باشمصحها ، على أن تحتسب رواتبهم على خزانة الدولة ، وقد أقر سعيد باشا وإلى مصر هذه الرغبة بأمر أصدره إلى نظارة المالية في ٣٠ أكتوبر من تلك السنة (١) استمر حسين حسنى وكيلا لإدارة المطبعة حتى اشتراها الخديو إسماعيل في ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ من عبد الرحمن رشدى بك باسم ابنه الأمير إبراهيم حلى في مقابل عشرين ألف جنيه وضمها إلى الدائرة السنية ؛ وسميت في ذلك العهد المطبعة السنية ببولاق ، وكان قد وكل أمر إدارتها إلى حسين بك حسنى فسافر هذا الناظر الجديد واشترى لها محركا بخاريا لإدارة آلاتها ؛ وكان هذا المحرك البخارى أول محرك من نوعه في مصر (٢) ثم أضاف

-
- (١) أمر مال صادر من سعيد باشا لنظارة المالية و ٧ جادى الأولى سنة ١٢٧٩ هجرية رقم ٣ — دقت قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية ص ١٠ سجل رقم ١١٩٦
(٢) دقت استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ سنة ١٢٨٣ رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السلية بالقلمة .

إليها أربع آلات جديدة للطبع وثلاثاً أخرى اشتراها بعد عدة أشهر (١) كما هيا لها فرصة الظهور بالمظهر اللائق في معرض باريس حيث عرضت مطبوعاتها ونالت التقدير والاعجاب (٢). بقى حسين بك حسنى ناظراً لمطبعة بولاق من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ إلى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ حيث عاد إلى نظارتها ناظرها القديم على بك جودت في أول مايو سنة ١٨٨١ إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢، ثم رد إليها حسين حسنى وقد منح رتبة الباشوية، وهو أول باشا يلى نظارة المطبعة في تاريخها جميعاً، وقد مضى يشرف على نظارتها حتى أوائل سنة ١٨٨٥ (٣)، وكان قد بلغ راتبه في سنة ١٨٨٤ ستين جنيهاً في كل شهر (٤)، فإذا ترك

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ سنة ١٢٨٣ ص ١٧ رقم ٣٩٨ الدائرة السلية بالقلمة

(٢) Charles Edmond, " L'Egypte à l'Exposition Universelle de 1867. P. 331, 334, 367 & 370. "

(٣) راجع دفاتر استحقاقات المطبعة من ١٨٨٠ - ١٨٩٦ وهو الوجود بدار المحفوظات المصرية

(٤) دفتر قيد أسماء مستخدمى مطبعة بولاق بوزارة المالية نمرة ١٤٧٣٥ ع ٦٣ مخزن ٤٤

المطبعة عين خلفا له المسيو بنجيه بقرار من مجلس النظار في ٢ فبراير سنة ١٨٨٥ على أن يقوم بتنظيم المطبعة وترتيبها من جديد (١) .

نعود إلى الوقائع المصرية وما تم بشأنها بعد أول يوليه سنة ١٨٨٤ ، فلا نقرأ فيها جديدا زهاء تسعة عشر شهرا ، ولا نحس فيها تغييرا ، حتى نشرت في يوم السبت ٣ يناير سنة ١٨٨٥ تحت عنوان الحوادث الداخلية أن مجلس النظار « قرر في ٢٢ ديسمبر سنة ٢٨٨٤ تعديل نشر إدارة الجرائد الرسمية وهما الوقائع المصرية والمونيتور إجبسيان (Moniteur Egyptien) من أول يناير سنة ١٨٨٥ على هذا الوجه » .

« يسدل اسم المونيتور إجبسيان باسم : (جريدة الحكومة المصرية الرسمية) أما اسم الوقائع فيبقى على ما هو عليه ، ويكونان من الآن فصاعدا في إدارة واحدة تابعة لنظارة الداخلية ، وبدلا من صدورهما كل يوم يكون في ثلاثة أيام فقط من كل أسبوع وهي أيام السبت والأثنين والأربعاء ما عدا أيام الأعياد وأن تكون قيمة الاشتراك في كل واحدة من الجريدتين مائة

(١) قرار نظارة المالية — مجموعة قرارات وملشورات سنة ١٨٨٥

قرش صاغ عن سنة ، وستين عن نصفها ، وهذه القيمة تدفع مقدما . جميع المواد الرسمية التي يراد نشرها في الجريدتين يجب إرسالها من أول يناير سنة ١٨٨٥ إلى إدارتهما بنظارة الداخلية . وقد نفذ هذا القرار من أول هذا الأسبوع ، ثم استحضرت مطبعة الوقائع إلى نظارة المالية واستصوب أن يجعل عددها هذا أول عدد إلى نهاية هذه السنة ، ثم في كل سنة يبدأ بالعدد من الواحد إلى نهاية ما يصل إليه ، فيكون لكل عام أعداد مخصوصة به ، ثم إن هذه الجريدة ستكون على هذا الحجم ، وإذا اقتضت الحال في بعض الأيام بالنسبة لكثرة ما يراد نشره فيها يزداد في أفرخها فتطبع فرخين أو ثلاثة على حسب مقتضيات الأحوال .

صدرت الوقائع المصرية بناء على هذا القرار في حجم صغير كحجم مجلاتنا الأسبوعية المعاصرة بحروف صغيرة في أربع صفحات في أكثر أعدادها ، وإن بلغ عدد صفحات بعض أعدادها اثنتي عشرة صفحة ؛ ولا يزال محررها الشيخ عبدالكريم سلمان ، غير أن المشاهد أن كفايته الأدبية محدودة في صفحاتها ، فقد خلت من المقالات الأدبية والأخبار الشائقة ، ودأبت على نشر نزوات الخديو وتنقلاته ، ولم ينشر اسم محررها في نهاية

الصفحات كما عودتنا من قبل ، ونشر مكانه « طبعت بمطبعة نظارة المالية » ثم « طبعت بمطبعة المالية التابعة للمطبعة الأهلية » في أعداد أخرى ، وأصبح أجر الإعلان فيها قرشين عن السطر الواحد ، وقسمت موضوعاتها إلى قسمين رئيسيين ؛ قسم رسمي وهو يضم الأوامر والقرارات ؛ وقسم غير رسمي ، وهو عبارة عن تنقلات الحديو ومقابلاته وحوادث الشرطة ، ثم أضيف إلى هذين القسمين قسم غير هام وهو يخص «التلغرافات السياسية » ، وهي برقيات صدرت عن هافاس أولا ثم روتر ثانيا ، وكما عن حوادث جرت في عواصم أوروبا الهامة ؛ ونشرت أخيرا في جزء صغير من صفحاتها مزادات وإعلانات رسمية (١) .

ومن غريب ما نشر في القسم الرسمي بعض الوفيات ، بالرغم من أنها اعتادت أن تهمل المقالات ، سواء أكانت اجتماعية أم أدبية ، بيد أنها حرصت على هذه الوفيات ونشرها بعناوين غريبة كنعيبا الذي أذاعته عن حسين أفندي صقر ، ووضعت له عنوان (كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سليل) (٢) وليس معنى

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية في ٢ أبريل سنة ١٨٨٢

هذا أن الجريدة الرسمية تخصصت لمثل هذه الأخبار ، بل إنها قلبا كانت تذيب شيئا من هذا ، كما أنها لم تهتم إلا قليلا بإنشاء المقالات التي تخص على الخير وتؤذن بالمعروف أسوة بما يصنعه خديو مصر ، وهى فى مجموعها مقالات يمليسا دافع خاص هو التحدث عن الخديو وكرم أخلاقه وبيض أياديه (١) .

وقد اختلف شكل الوقائع المصرية عن حالها القديمة ؛ كتب اسمها فى مربع جميل تحته تاج فى وسطه العلم المصرى بهلاله ونجومه الثلاثة ، مثبتة عن مواعيد ظهورها ، وعن يمين اسمها نشرت «تنبيه» عن الجهة التى تقدم إليها طلبات الاشتراك ، وهى إدارة الجريدة بنظارة الداخلية ؛ ثم عن أجز الإعلآن للسطر الواحد ، وقد تغير مقداره هنا ، إذ أصبح ستة قروش فى وسط الجريدة وأربعة فى الصفحة الرابعة ، وكذلك أشار هذا (التنبيه) إلى ثمن اشتراكها وقد تغير قليلا إذ زاد اشتراك نصف السنة فأصبح ستين قرشًا ومائة وعشرين قرشًا عن السنة فى خارج الحكومة — على حد تعبيرها — بما فى ذلك أجز البريد ؛

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٧ فى ٩ أغسطس سنة ١٢٩٠ .

وبيعت النسخة الواحدة بقرش صاغ (١) ويجدر بنا أن نذكر في هذه العجالة أن المشرف على إخراجها من حيث الشكل كان المسيو بنجيه السابق الذكر .

وبعد بضعة أعوام من سنة ١٨٩٠ بدأت الوقائع المصرية تدخل في طورها الأخير ، أى أنها خُطت إلى التمتع بصفتها الرسمية الصحيحة ، فلم نقرأ فيها مقالات أو نشر بهوى يتخلل صفحاتها ، ولم يعد للجناب الخديو هذه الصفحات الكثر التي كانت تذيب أنباء تهقلاته ونزهاته ، وتغير اسم ناظر المطبعة وأصبح يطلق عليه « مدير المطبعة » وكان إذ ذاك شيلي بك ، وابتداء من عهد ذلك المدير سنقص في شيء من الإيجاز تاريخ مديري المطبعة الأميرية للارتباط الوثيق الذي نشأ بين حياة المطبعة والصحيفتين الرسميتين ، فلم يكن شيلي بك (باشا فيما بعد) مديرا لمطبعة بولاق فحسب ، بل كان مديرا للجرائد الرسمية أيضا ، وهى الوقائع وجريدة الحكومة المصرية الرسمية ، وأصبح شيلي بك يهرأ أعداد الوقائع حاملا صفة المدير للمطبعة والجرائد الدولة الرسمية ، كما نشرت في نهاية الملاحق التي كانت تصدرها

(١) راجع أعداد الوقائع المصرية عن سنة ١٨٩٠

بين آن وآن عن قرارات أو قوانين « طبع بالمطبعة الأهلية بيولاقي مصر المحمية » (١) ويعتبر شيلي بك من خيرة من ولى أمر هذه المؤسسة ، فقد عين في سنة ١٨٩٤ وبقى مشرفا عليها إلى سنة ١٩١١ ، وتشهد تقاريره بمحفوظات وزارة المالية بكفائته وامتيازه سواء في خدمة المطبعة أو الجريدتين الرسميتين (٢) أما أمر الإعلانات التجارية في الوقائع المصرية فغريب بعض الشيء ؛ كانت الإعلانات قبل الاحتلال كثيرة متنوعة ، ولا يستغرب هذا على صحيفة تكاد تكون صحيفة حرة ، ولها نصيب عظيم في الحياة المصرية العامة ، وتكاد تقرأ في كل مكان ، أما بعد الاحتلال مباشرة فقد قلت هذه الإعلانات قلة خرجت بعض أعدادها وهي خلو منها ، وليس هذا بمستغرب أيضا على صحيفة شغلت معظم صفحاتها بطابعها الرسمي ولم تساهم في الحياة الأدبية أو السياسية العامة بنصيب يذكر ، بيد أن الغريب

(١) ملحق الوقائع المصرية رقم ١٩ الصادر في يوم السبت ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠

(٢) راجع تقارير شيلي بك في عهده : أرشيف وزارة المالية المصرية لسنة ١٨٩٧ : محفوظات المطبعة الأميرية

حقا هو أن الوقائع المصرية بدأت تتميز بنشر إعلانات البيوتات التجارية ابتداء من سنة ١٩٣٠ وأخذت هذه الإعلانات تزداد حتى سنة ١٩١٠ ، بدأتها بنشر إعلان « لليون كرامر وشركاه بالموسكى بمصر ، وهم متعهدو « العائلة الفخيمة الخديوية ، وكان الإعلان عن بيع ساعات وأدوات هندسية وآلات كهربائية وموازين للبياه ومثلثات للساحة وما إلى ذلك ، مبينا هذا الإعلان برسم اعتاد نشره هؤلاء التجار .

وفي مستهل القرن العشرين اعتلت حروف المطبعة الأميرية وأخذ أثر ذلك يظهر واضحا في مطبوعاتها وخاصة جريدة الوقائع فألفت لجنة في ٤ يونيه سنة ١٩٠٢ من الشيخ حمزه فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية وشيلى بك مدير المطبعة الأهلية وأحمد زكى بك السكرتير الثانى لمجلس النظار تحت رئاسة وكيل نظارة الداخلية للنظر فى عيوب الحروف وما شاكل ذلك مع بيان التعديلات والتجديدات الضرورية للطبعة ، وأجيز للجنة أن تسعين بمن تشاء من أهل هذه الصناعة ، ومن ثم ظهرت الوقائع بعد قليل ذات حروف جميلة وطبع أنيق ، ومضت على ذلك قدما حتى جد عليها جديد فى سنة ١٩٠٥ ، فابتداء من العدد

٤٠ الصادر في ٥ أبريل من تلك السنة نشرت الوقائع على مستطيل في صدرها بأنه « يجب إرسال الإعلانات في أيام الأحد والثلاثاء والجمعة الساعة تسعة لفرنكي صباحا لكي يتيسر نشرها في اليوم التالي ، وكانت طلبات الاشتراك تقدم أيضا إلى إدارة المطبعة التي تتولى تنظيم وتبويب الجريدة الرسمية ؛ وقد أذاعت الوقائع تقويميا أجمديا بالمصانع والمتاجر والأشغال العامة والمشافي والطوائف وغيرها التي عرفت في مصر سنة ١٩٠٥ .

وقد زاد اشتراك الجريدة في سنة ١٩٠٧ زيادة طفيفة إذ بلغ مائة وعشرين قرشا في السنة ، وسبعين قرشا عن ستة شهور ، أما اشتراكاتها في خارج القطر فكانت مائتي قرش عن السنة ومائة وعشرين قرشا عن نصفها . وبيعت النسخة الواحدة يائتي عشر مليا ؛ ثم قطعت الوقائع المصرية من عمرها أربع سنوات أخرى وفاجأتنا بلون يكاد يكون جديدا على شكلها خاصة .

عين المستر وارن تريلوتني في وظيفة وكيل المطبعة الأميرية في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ثم رقي مديرا لها في ٢٩ يونيو سنة ١٩١١ ، وأمضى بضع سنوات في إدارتها ، ثم عين أخيرا في وظيفة مساعد وكيل وزارة المالية التي أحيل منها إلى المعاش

في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٣ (١) .
 أصبح المستر تريلوني مستولا عن المطبعة ومشرفا على
 الصحف الرسمية ابتداء من سنة ١٩١١ ، وبقي يشغل هذا المنصب
 بصفة جديده حتى سنة ١٩١٧ ، وقد صاحب تعيينه تغييرا في شكل
 الوقائع كما ذكرنا ، إذ احتل اسمها مكانا كبيرا في رأسها ، وذكر
 في أسفله (جريدة رسمية للحكومة المصرية) وكتب رقم العدد
 وسنة الصدور باللغتين العربية والفرنجية ، واحتوت الصفحة
 الأخيرة على بيان بموعدها ظهورها وثمنها ومقدار اشتراكاتها التي
 ينبغي أن تدفع للمطبعة الأميرية ، وهي هنا توضح لنا انفصالها
 التام عن نظارة الداخلية ، وتبعيتها المطلقة للنظارة التي تنسب
 إليها مطبعة بولاق وهي نظارة المالية ، وفي هذه السنة أيضا
 حدث أن حددت الجريدة ماهية الإعلانات التي يجوز نشرها
 وهي « كشوفات حساب البنوك والمصارف المؤسسة بذكريتو
 خديو ، وكذا الإعلانات القضائية ونظامنامات وكل ما يحتم
 القانون نشره بالجريدة الرسمية ، وقد للسطر الواحد ستة
 قروش ؛ وفي هذه السنة أيضا أذاعت أن المكاتبات الخاصة

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية دوسيه رقم ٥٧م - ١٦/٤

بالوقائع سواء المكاتبات المتصلة بالإعلان أو بالأخبار الرسمية يجب أن تكون باسم إدارة المطبعة الأميرية ، ثم أشارت في آخر صفحة إلى أنها تتبع أعداد السنة الماضية بضعف ثمن السنة الحالية ، وأن أعداد السنوات القديمة تباع النسخة منها بمائة ملليم ، وأجازت لمصالح الحكومة تخفيضا في ذلك قدره خمسون في المائة ؛ ولم تشهد الوقائع في عهد تريلوني إلا تغييرا واحدا من حيث الموضوع ؛ إذ دأبت على نشر محاضر جلسات مجلس شورى القوانين .

وفي سنة ١٩١٢ أشارت الوقائع في مستطيل إلى ما ينشر فيها وهو إرادات سلطانية — قوانين — مراسيم عليية — قرارات ، وفي خلال سنى الحرب وقف نشر الإعلانات الأهلية ، وصدرت الوقائع المصرية في يومى الخميس والإثنين من كل أسبوع ، وارتفع ثمن النسخة الواحدة إلى خمسة عشر مليما ؛ وكانت حروفها صغيرة جدا وإن خرجت بعض أعدادها في أكثر من أربع صفحات ؛ وتغيرت إدارتها في سنة ١٩١٧ إذ وكل أمرها إلى أحمد صادق بك الذى مضى يديرها هى وشقيقتها الفرنسية بالإضافة إلى المطبعة قنطرة ما ، وكان أول عهده بالمطبعة الأميرية

حين عين وكيلها في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٢ ، ثم اختير ملاحظا لها في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٩ بناء على أمر وزاري صدر بهذه الترقية ، ولم يطل عهده لإدارتها إذ رقي في أول أبريل سنة ١٩٢٠ مديرا للمكتبة السلطانية ثم عين فيها بعد مراقبها لمطبوعات الحكومة وهي آخر عهده بوظائف الدولة (١) وقد ألغى لقب المدير في عهد سلفه واستبدل بلقب الملاحظ كما أشرنا ؛ وتبعت في عهدهما المطبعة والجريدتان الرسميتان مراقبة مطبوعات الحكومة بوزارة المالية .

وارتفع أجر سطر الإعلان في الوقائع المصرية إلى إثني عشر قرشا في سنة ١٩٢٢ بعد تعيين المسترجورج نيوتن ملاحظا للطبعة والجرائد الرسمية ؛ عين المستر نيوتن في أول أمره في وظيفة كبير المصححين الفرنجة للطبعة الأميرية بقرار من مجلس النظار في ٧ مايو سنة ١٩١١ ، ثم قضى قرار آخر لهذا المجلس بتعيينه رئيسا (لورشة) المطبعة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ ، واختير في سنة ١٩١٧ للعمل في القسم الحربى الخاص بنشر المطبوعات وأمضى في ذلك زهاء ثلاثة أعوام ، ثم عين في أول

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية ملف رقم م ٧١ - ١/١٥

أبريل سنة ١٩٢٠ ملاحظا للطبعة الأميرية ، وهي أرفع الوظائف المتصلة بهذه المؤسسة في ذلك الوقت ، ثم اعتزل خدمة الحكومة المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ؛ ويعتبر المستر جورج نيوتن من خيرة الذين خدموا المطبعة الحكومية ، وقد أجمعت الجهات الرسمية المصرية والأجنبية على كفاءته سواء في شئون المطبعة أم في خدماته للجریدتين الحكوميتين حتى أنعم عليه بنیشان النيل الرابع ومنح رتبة البكوية (١) .

نعود إلى الوقائع المصرية في عهد المستر نيوتن فلا نجد إضافات جديدة سواء في شكلها أو في موضوعها ، غير أن قلم نشر مطبوعات الحكومة التابع للطبعة الأميرية بمبنى وزارة المالية قد تولى بيع أعداد السنتين السابقتين لها ، أما الأعداد القديمة فكانت تبيعها دار المحفوظات بالقلعة ، وكذلك تولت المكتبات الأهلية بيع الأعداد الجديدة (٢) وقبلها كانت تنشر

(١) أرشيف وزارة المالية المصرية ملف رقم م ٧١—١٠/٢٦ ويلاحظ أن البكوية أعطيت له وكان قد تولى لبضعة أيام خلت لمنحه إياها فلم يتسلمها ولم تبلغ اليه ، وكان هذا حدثا في تاريخ الرتب وتقاليدها .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٨ في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وما قبله .

الوقائع إعلانات أهلية صغيرة فقد عثرنا على إعلان واحد خاص
بفقد إحدى السيدات لخاتمها (١) .

وفي سنة ١٩٢٤ شهدت مصر حياة دستورية كانت قد
حرمتها سنوات عديدة وشهدت الوقائع مع البلاد جديدا في
حياتها الإدارية والشكلية ، فقد عين لإدارتها المسيو إميل فورجييه
(Emile Furget) وكانت أولى وظائفه في المطبعة وظيفة رئيس
قسم ثم رقى إلى وظيفة ملاحظ الخازن في سنة ١٩١٣ ، وفي يناير
سنة ١٩٢٤ عين ملاحظا للمطبعة الأميرية بدلا من المستر نيوتن
(Newetcn) (٢) وأمضى المسيو فورجييه هذا زهاء سنتين ونصف
سنة ملاحظا للمطبعة حتى اعتزل خدمة الحكومة في أول
أغسطس سنة ١٩٢٦ (٣) وقد صدرت الوقائع في عهده متغيرة
الشكل بعض الشيء يملأ رأسها اسمها معلنة أنها « جريدة رسمية
للحكومة المصرية » .

ويبدو لنا من هذا العرض المجمل لتاريخ الوقائع المصرية

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٨ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢

(٢) أرشيف وزارة المالية م ٧١ - ٥/١٢

(٣) محفوظات المطبعة الأميرية ملف رقم ٣-٤٢/٢

بعد الاحتلال البريطاني ، وفي غضون الحياة المصرية المستقلة أن العلاقة بين المطبعة الأميرية والوقائع المصرية أخذت تتوثق حتى ابتلعت إحداهما الأخرى ، فقد عادت الوقائع إلى الظهور بعد أن تم الاحتلال وهي مستقلة بمطبعتها وإدارتها في وزارة الداخلية ، ثم مضت تطبع وقتاً ما في مطبعة المالية وهي جزء من مطبعة بولاق ، ثم وكل أمر طبعها إلى المطبعة الأميرية نهائياً ، وبهذا القدر الذي تغلبت فيه المطبعة الأميرية على غيرها من المطابع الرسمية في نشر الوقائع المصرية استطاعت مطبعة بولاق أن تهيمن على إدارة الوقائع رويداً ثم شيئاً حتى بلغت سلطتها المطلقة عليها في سنة ١٩٢٨ حيث أذاعت الوقائع أن جميع المكاتبات والرسائل والطرود والحوالات والشيكات الخ التي كانت ترسل سابقاً بعنوان مراقبة مطبوعات الحكومة ، مكتب بريد الدواوين ، تنون من الآن فصاعداً برسم المطبعة الأميرية ، مكتب بريد بولاق ، (١) . وأصبح مدير المطبعة الأميرية مديراً للوقائع المصرية في جميع مسائل النشر والطبع وما إلى ذلك . ويجدر بنا ونحن في صدد السلطة المطلقة التي كانت لإدارة

(١) الوقائع المصرية العدد ٩ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ صفحة ٨

المطبعة والتي مكنت لها من الوقائع أن نذكر أن المرحوم محمد أمين بهجت بك قد عمل على استرداد مكانة المطبعة بصفة عامة وتوطيد ما كان لها على الدوام من استقلال ؛ كما كانت الحال دائما أيام كبار مديريها لما كانت تقتضيه طبيعة العمل في هذه المنشأة من سرعة البت في شئونها بمعرفة مديرها المباشر المسئول ، وكانت نتيجة ذلك إنهاء الصلة التي كانت تربطها بمراقبة المطبوعات وإلغاء مراقبة المطبوعات نفسها وقصرها على إدارة التوريدات .

تقلب محمد أمين بهجت بك في كثير من وظائف الدولة ؛ فقد عين مهندسا لمشروعات الري في أواخر القرن الماضي ، ثم انتقل إلى وظائف أخرى كتنظاريته لمدرسة الصناعات بالمنصورة وإدارته لمدرسة الصناعات بأسسوط ، ثم عين مفتشا بالتعليم الصناعي ، ومديرا للبعثة المصرية بسويسرا ، ثم عاد إلى وظائف التعليم ونقل إلى وزارة المواصلات فيما بعد ، ثم انتدب في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ملاحظا للطبعة الأميرية ، ثم عين في هذه الوظيفة في أول أغسطس سنة ١٩٢٦ فعاد إلى المطبعة الأميرية استقلالها في عهده وأصدرت وزارة المالية قرارا بإبدال اسم ملاحظ المطبعة « بمدير المطبعة » وقد أذاع على جميع مصالح الحكومة نبأ تغيير الملاحظ بالمدير ، وقد اشترك في عدة معارض

أهمها معرض لينزج للباكينات والآلات الخاصة بالطباعة (١) سنة ١٩٢٩ كما زار بعض مؤسسات هذه الصناعة فيما بعد (٢) ثم أحيل إلى المعاش في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وأعيد إلى وظيفته مرة أخرى في يناير سنة ١٩٣٨ (٣) غير أنه ما لبث أن استقال في ١٥ سبتمبر من نفس السنة (٤) ثم توفي رحمه الله في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

وقد نشطت الوقائع لما عادت الحياة النياية إلى مصر في سنة ١٩٢٤ في نشر الملاحق وإذاعة مضابط مجلسي الشيوخ والنواب ؛ كما اعتادت أن تنشر في صدر كل عدد منها ملخصا بما احتوى عليه العدد . وحدث تغيير جديد في الوقائع منذ سنة ١٩٣٢ حيث بدئت الكلمات بحروف التاج وزاد عدد صفحات بعض الأعداد زيادة ملحوظة في سنة ١٩٣٤ حتى بلغ مائة وسبع عشرة صفحة (٥) وبلغ عدد صفحات العدد رقم ٤٤ الصادر

-
- (١) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١٢-١٨/٣ جزء أول ورقة رقم ١٠١
 - (٢) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١٢-١٨/٣ جزء أول .
 - (٣) محفولات المطبعة الأميرية ملف رقم ٣-١٨٨/٢ بإدارة المطبعة .
 - (٤) أرشيف وزارة المالية ملف رقم ٧١٢-١٨/٣ جزء ثان .
 - (٥) الوقائع المصرية العدد الأول في أول يناير سنة ١٩٣٤ .

بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ، ٤٤٢ صحيفة ، والسبب في خروج
الوقائع المصرية في هذه الصفحات الكثار أنها أصبحت تنشر
القوانين واللوائح والأوامر ونتائج الامتحانات العامة وأسماء
الناجحين ومضابط البرلمان .

وفي أول مايو سنة ١٩٣٤ أصبح ثمن النسخة منها عشرين
ملياً وصار المتبع في بيع الوقائع أن تحتفظ بأعداد السنة التي
تصدر فيها والسنتين السابقتين لها بقلم نشر مطبوعات الحكومة
التابع للطبعة الأميرية والكائن بمبنى وزارة المالية واشترائها
السوى ١٥٠ قرشاً وتسعون قرشاً عن ستة شهور داخل القطر
كما تقرر أن يكون اشتراكها في الخارج جنبيين انجليزيين وعشرة
شانات عن السنة الواحدة ، أما نصفها فاشترى كها جنيه انجليزى
و ١٠ شانات .

وفي أول يناير سنة ١٩٣٩ عين الأستاذ محمود زكى ابراهيم
مديراً للطبعة الأميرية والجرائد الرسمية ، وكان قد نقل إلى
المطبعة الأميرية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ ، وقد تخرج في
كلية الهندسة الملكية بمصر سنة ١٩٢٥ وعين مهندساً بمصلحة
المباني ، ثم اختير عضواً لبعثة مصلحة المساحة للطباعة في انجلترا

وعين مفتشا لأقلام الرسم والمطابع بمصلحة المساحة ، ثم وكيلا
مديرا للطبعة الأميرية . وأخيرا صدر قرار من وزارة المالية في
٨ مارس سنة ١٩٤٢ بأسناد إدارة المطبعة إلى الأستاذ محمد
بكرى ونقل مديرها إلى مكان آخر .

وقد كان قيام الحرب الأوروبية في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩
عاملا كبيرا في زيادة نشاط الوقائع المصرية بقسميها العربي
والفرنسي لكثرة المراسيم والقوانين والقرارات والأوامر
العسكرية التي استدعتها ظروف الطوارئ ، ويتميز تاريخ الوقائع
في هذه الحقبة من حياتها بكثرة أعدادها غير الاعتيادية التي
تصدر منها في غير يومى صدور الوقائع العادية .

ونظرا لما لوحظ من تضخم عدد صفحات الوقائع المصرية
(العربية) تضخما هائلا في السنوات الأخيرة بسبب نشر مضابط
مجلسي البرلمان فيها ، وما يحملها ذلك من خسائر ، فقد بلغ عدد
صفحات العدد رقم ٤٤ الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٠ ، ٤٤٢
صحيفة كما أسلفنا ، اختصت ستون صحيفة منها بنشر مواد الجريدة
الرسمية أما الصحائف الباقية وعددها ٣٨٢ صحيفة فكانت ملحقا
بالوقائع لمضابط البرلمان . لذلك اتجهت الرغبة إلى إيجاد حل

للاقتصاد ، وكان قيام الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقلة ورود الورق من الخارج مما ساعد على تنفيذ هذه الرغبة التي كانت الحاجة ماسة إليها منذ عدة سنوات .

غير أنه لما كان تخفيض عدد ما يوزع من الوقائع أمرا غير ممكن ويتنافى مع الأغراض الأساسية التي أنشئت الجريدة من أجلها وهي إحاطة أكبر عدد ممكن من المواطنين بما صدر من المراسيم والقوانين والقرارات والأوامر الخ . لذلك رأى مدير المطبعة أن خير وسيلة لتحقيق الاقتصاد هو فصل مضابط مجلسي البرلمان عن الوقائع المصرية لأن كثيرا من المصالح الحكومية وإداراتها وفروعها ، وإن كانت في حاجة إلى الوقائع نفسها لتنفيذ القوانين والقرارات والأوامر ، فإنه يمكنها الاستغناء عن المضابط البرلمانية التي كانت تلحق بالوقائع لأن أعمال هذه المصالح والفروع لا تتصل اتصالا مباشرا بالمناقشات البرلمانية ، ولكن لما كانت اللائحة الداخلية لمجلسي البرلمان تحتم نشر المضابط في الوقائع المصرية ، فلكى يكون فصل ملاحق المضابط عن الوقائع متمشيا من الوجهة القانونية مع ما نصت عليه اللائحة الداخلية للمجلسين فقد تقرر نشر المضابط في قسم خاص يسمى

«الوقائع المصرية - القسم البرلمانى»، وجعل لهذا القسم «اشتراك خاص كالوقائع العادية بنفس القيم السابق الإشارة إليها، وأمكن بهذه الوسيلة تحقيق وفركبير يبلغ حوالى ثلاثة آلاف جنيه فى السنة، وصدر أول عدد من «الوقائع المصرية - القسم البرلمانى» يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٩٤١ (الموافق ٤ ذو الحجة سنة ١٣٥٩ هـ)، ولا يختلف عنوان الصحيفة الأولى فى قسمى الوقائع إلا أن جملة «جريدة رسمية للحكومة المصرية - القسم البرلمانى»، التى تكتب تحت «الوقائع المصرية» قد نشرت بالخط الفارسمى لىتميز بها هذا القسم عن العدد العادى الذى تكتب فيه هذه الجملة عادة بالخط الثلث ويصدر القسم البرلمانى فى يومى الإثنين والخميس، وهما نفس اليومين اللذين تصدر فيهما الوقائع ولا يصدران إلا كلما تجمع عدد من مضابط الجلسات يسمع بإصدار هذا القسم البرلمانى .

الجريدة الرسمية الفرنسية

تعتبر جريدة الحكومة الرسمية الفرنسية من أخطر الصحف
الفرنجية التي عرفتها مصر في القرن التاسع عشر ، ويرى بعض
المؤرخين حين يتحدثون عن قدرها بين الصحافة المصرية عامة
والصحافة المصرية الفرنجية خاصة أن الحديو اسماعيل صاحب
اليدي لإنشائها ، ولحكومته فضل رعايتها ونموها وتطورها ، وقد
يبدو هذا صحيحا لأول وهلة ، لعدة عوامل ، منها أن إسماعيل منح
عظفه لأكثر من أربعين صحيفة ومجلة تصدر في مصر بين فرنسية
وإيطالية ويونانية وإنجليزية ، كما أيد بيرة وماله أكثر من خمس
وعشرين جريدة عربية تصدر في القاهرة والأسكندرية من بينها
خمس صحف للدولة ، فليس غريبا أن ينشئ للحكومة المصرية
جريدة فرنسية كالوقائع المصرية ، ومن بين هذه العوامل التي
تؤكد فضل الحديو اسماعيل في إنشاء « لومونيتور إجبسيان
Le Moniteur Egyptien » ، أن كثيرا من المكاتب العامة تحتفظ
بأعداد من هذه الجريدة الفرنسية الرسمية ، وهي جميعا صادرة
في أيام إسماعيل ، متحذثة عنه ، ذاكرة الكثير من أخبار

الحكومة ، معلنة في أكثر أيامها قوانينها ولوائحها ، ولهذا اقتنع المؤرخون بأن حكومة اسماعيل هي أول من أنشأ جريدة فرنسية للدولة المصرية .

على أن التحقيق العلمي قد أثبت عكس ما درج عليه المؤرخون لتاريخ الصحافة في مصر ، فجريدة لومونيتور إجبسيان قد صدرت قبل معرفتنا لها في عصر اسماعيل بأربعين عاما وذلك في عهد محمد علي الكبير ، أنشئت باسمها المعروف وللأغراض نفسها التي تميزت بها في سنة ١٨٧٤ ، وقد صدرت لومونيتور إجبسيان كأول جريدة فرنسية في البلاد المصرية سنة ١٨٣٣ ، أشار إليها يعقوب أرئين باشا دون أن يسميها في بحثه عن الصحافة المصرية المنشور في مجلة المجمع العلمي المصري (١) .

ويذكر جون باورنج (J. Bowring) شينا عنها في تقريره الذي رفعه إلى بالمرستون (Palmerston) وزير خارجية إنجلترا في ذلك الوقت قائلا وكانت تطبع أسبوعيا في مدينة الإسكندرية جريدة فرنسية يقال لها لومونيتور إجبسيان من أغسطس سنة ١٨٨٣

Y. Artin Pasha " Etude Statistique sur la presse (١)
Egyptienne " Bull, de l'Inst. Egyptien 1905 P. 190

إلى مارس سنة ١٨٣٤ حيث تعطلت عن الظهور ، وكانت تعيينها
الحكومة ولم تكن عظيمة الانتشار ، (١) .

ولا إخالنا في حاجة إلى جديد حين نتقصى أسباب صدورها
في ذلك الوقت المبكر من حياة الصحافة المصرية ، فحمد على لم
ينشئ هذه الصحيفة حقا ، بيد أنه كان مؤمنا بفائدتها ، لذلك
أعانها كثيرا كما أشار باورنج في تقريره ، وقد كانت ظروف
الوالى تقتضى وجود مثل هذه الصحيفة ، فهو ليس واليا عاديا
كولاية الدولة العثمانية الآخرين ، بل هو صاحب إمبراطورية
مساحتها — إذا استقلت — تكبر مساحة الدولة العثمانية نفسها
ولإمبراطوريته صلات متعددة بتركيا وبدول أوروبا المختلفة ،
وكثيرا ما فرغ من حرب ليدخل حربا أخرى ، طورا لخدمة
مصر وطورا لتنفيذ رغبات السلطان ، وكانت قوته هذه مازا
للرضى عنه حيننا والسخط عليه أحيانا .

وأقرب الأزمات لظهور هذه الجريدة كانت الأزمة التركية
المصرية في أوائل سنة ١٨٣٣ عقب احتلال مصر للشام

(١) Bowring. J. " Report on Egypt and Candia "

London 1840

واتصاراتها المضطردة في الأناضول واهتمام الدول الأوروبية
كفرنسا وإنجلترا بهذا الموضوع ، فلم يكن بد — بالإضافة إلى
ما ذكرنا — من أن يكون للوالى لسان يذيع عند الأجانب الخير
والفضل عن مصر وواليها ، ويحاج الجريدة الرسمية التركية
المسماة (Le Moniteur Ottoman) التى دأبت على الطعن فى
مصر وحاكمها ، فجريدتنا المصرية وجدت لتدافع عن حقوق
مصر وتذب عن سياسة الباشا فى مصر وخارجها ، لذلك اعتبر
محمد على جريدة لومونيتور إجبسيان لسان حال الحكومة
المصرية ، ولهذا السبب أعانها على الظهور وأمدّها بالتأييد فى
الشهور الثمانية التى مضت تصدر فيها حتى تعطلت فى مارس
سنة ١٨٣٤ .

صدرت لومونيتور إجبسيان صحيفة شبه رسمية فى مدينة
الإسكندرية حيث يقيم بضعة آلاف من الفرنسيين والأجانب
التابعين لدول أخرى ، فهى من هذه الناحية ضرورة من ضرورات
حياة الفرنجة فى الثغر ، وقد عثرنا على عديدين فقط من هذه
الجريدة فى دار الكتب المصرية (١) وهما العدد الرابع الصادر فى

Diplomatic Documents Concerning Affairs of (١)
دار الكتب المصرية . Egypt. Sc. Soc. T. 1. N. 679.

— ٢٢١ —

١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ والعدد الرابع عشر الصادر في ١٣ نوفمبر من نفس السنة ، ويعتبر العدد الأخير منهما حجة لنا في تقدير أهمية هذه الصحيفة بالنسبة للحكومة المصرية ، فإنه كان لسانا طيبا عن نشاط الدولة هنا وهناك ، يتحدث عن إصلاحات الباشا في مصر وكريت وفي غيرهما من البلاد التابعة لمصر ، هذه الإصلاحات التي « يقيمها الوالى على نظم من العدالة والحق » (١) وقد أخذت الجريدة تقتبس أخبارها المحلية كلها تقريبا من الوقائع المصرية .

14 septembre 1833. 1^{re} année.

N^o 4

LE MONITEUR ÉGYPTIEN.

الطبعة الأولى من هذا المجلد في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣
 في ١٣ نوفمبر من نفس السنة ، ويعتبر العدد الأخير منهما حجة لنا في تقدير أهمية هذه الصحيفة بالنسبة للحكومة المصرية ، فإنه كان لسانا طيبا عن نشاط الدولة هنا وهناك ، يتحدث عن إصلاحات الباشا في مصر وكريت وفي غيرهما من البلاد التابعة لمصر ، هذه الإصلاحات التي « يقيمها الوالى على نظم من العدالة والحق » (١) وقد أخذت الجريدة تقتبس أخبارها المحلية كلها تقريبا من الوقائع المصرية .

الجريدة الفرنسية الرسمية في عهد محمد علي
 إعتادت جريدة « لومونيتور إيجيپسيان » أن تصدر في يوم
 السبت من كل أسبوع ، وقد قررت إدارتها أجر الاشتراك فيها

(١) Le Moniteur Egyptien في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣

ثمانية ريات فرنسية (Talairs) عن السنة في مصر وتركيا وموانئ البحر الأبيض المتوسط وأربعة عن نصف سنة ، وتقرر لاشتراكها في بلاد أوروبا أربعة وأربعون فرنكا ونصفها لكل ستة أشهر ، وكان أجر الإعلان فيها قرشا عن السطر الواحد ؛ وقد خرجت في أربع صفحات كل صفحة ضمت ثلاثة أعمدة في طبع أنيق وتبويب جميل ، وكان يرأس تحريرها المسيو (Camille Turles) .

ويعترضنا في تاريخ هذه الجريدة سؤال هام وهو ، أين كانت تطبع جريدة لومونيتور ؟ لم أعثر على بيان واف في هذا الموضوع ولا وثيقة في محفوظات عابدين التاريخية تشير إلى ذلك من بعيد أو قريب غير أن بعض الكتب التي ظهرت في الأيام المعاصرة للجريدة في مدينة الإسكندرية ورد فيها « طبع بمطبعة رأس التين » ، ويذكر لنا الرحالة سان جون (١) في رحلته إلى مصر سنة ١٨٣٢ أن ناديا أديبا أنشئ في مدينة الإسكندرية من خيرة المقيمين فيها ، وأن الباشا ينشر جريدة فرنسية عن طريق

(١) St. John. Egypt and Mohammed Ali, 1832. 11.

هذا النادى ، فإذا ربطنا بين الكتب المعاصرة وبين النادى الأدبى المذكور وبين جريدة الباشا الفرنسية ، خرجنا بهذه الحقيقة التى لا يختلف فيها اثنان ، وهى أن صحيفة لومونيتور إجبسيان طبعت « بمطبعة رأس التين » ويرجح صحة هذه الحجة أن مرجعا تاريخيا أو وثيقة رسمية لم تشير إلى وجود أى مطبعة فى الاسكندرية فى ذلك الوقت غير مطبعة رأس التين السالفة الذكر .

لو أتيج لجريدة لومونيتور إجبسيان النضج والذوق ، وأعارها محمد على اهتماما يماثل اهتمامه بجريدة الوقائع المصرية لكتب لها البقاء حتى أيامنا المعاصرة ، غير أن الوالى انصرف عنها فوقفت عن الصدور ، وبذلك حرمت مصر جريدة رسمية أو شبه رسمية على أدق تعبير بلغة أجنبية فترة من الزمن تبلغ أربعين عاما ، أى إلى سنة ١٨٧٤ حيث ظهرت لومونيتور إجبسيان فى شكل آخر جريدة شبه رسمية كأختها الأولى وإن لم تختلف معها فى الموضوع الذى شغلت به صفحاتها من جديد .

كانت لومونيتور الأولى جريدة أسبوعية بينما ظهرت فى عصر الخديو اسماعيل جريدة « يومية سياسية عليية تجارية وللإعلانات » وقد عنيت فى عهدها الجديد كما جاء فى رموس

أعدادها بالمسائل التجارية والعلية ، وكان اشترى كل السنوى
خمسة وعشرين فرنكا ، وتراوح أجر الإعلان فيها للسطر الواحد
بين خمسين وخمسة وسبعين سنتيا ، وبيعت النسخة منها بخمسين
سنتيا ، وكان يشرف عليها ويدير سياستها م . ا . بوسنو
(M. E. Posno)

ولم نثر في بحثنا هذا عن صحيفة لومونيتور إجبسيان ، على
أعداد السنوات الأربع الأولى ، ولم تحتفظ دار الكتب المصرية
من أعدادها إلا ابتداء من يناير سنة ١٨٧٨ ، وقد صدرت في
أربع صفحات كبيرة أقرب ما تكون إلى صفحات جرائدنا
المعاصرة ، كل صفحة منها تحتوى على خمسة أهر ، توزعت
مادتها في صفحاتها الأربع ، وقد تخصصت الصفحة الأولى
للقسم الرسمى تنشر فيه القوانين واللوائح والمذكرات الرسمية
وما إلى ذلك من قرارات وأحكام حكومية ، وقد استضافت
هذه الصفحة أحيانا خبرا أو خبرين على الأكثر من الأخبار
الخارجية عن أوروبا أو تركيا ، واحتفظت بجزء صغير منها
لتنشر فيه قصة مسلسلة ترويحيا للقارىء وتسلية له ، ثم تميزت
صفحتها الثانية بنشر أخبار داخلية وخارجية مع قليل من البند
التاريخية التى تضيف إلى علم القارىء شيئا ، وما إلى ذلك من

المباحث العلمية القصيرة (١) واختصت الصفحة الثالثة بالمسائل التجارية، والمسائل التجارية هنا تتصل بأنباء التجارة في الخارج والداخل كأسعار الحبوب وأنباء مينا البصل والبواخر الداخلة والخارجة وغير ذلك من الشئون الخاصة بالتجارة والصناعة، وجعلت الصفحة الأخيرة للإعلانات القضائية وغيرها من الإعلانات المختلفة، وتخلل صفحاتها جميعاً نبأ أو أكثر حملته شركة هافاس، وقد وزعت هذه البرقيات على نمط طريف.

لم تذكر جريدة لومونيتور إجبسيان أنها جريدة رسمية، ولم تشر إلى ذلك إلا في وقت متأخر بعد الاحتلال البريطاني لمصر، غير أنها كانت في سنة ١٨٧٨ واضحة الميول معروفة الصبغة، كانت تسمى في صورتها الصادرة بها إلى أنها جريدة شبه رسمية لأنها تميزت بنشر اللوائح والقوانين، وأعفاها المجلس المخصوص دون الصحف الفرنجية جميعاً من رسوم البريد (٢) واختصتها الحكومة بالتقدير، واعتبرتها صحيفتها تزكية لها دون الصحف

(١) Le Moniteur Egyptien العدد ١٣٦

(٢) محفوظات حابدين وثيقة رقم ١٠٤ في ٥ شوال سنة ١٢٩٤ قرارات المجلس المخصوص

الأخرى المعاصرة ، الأمر الذى أثار حفيظة الجرائد المصرية ، وقد أشارت إلى ذلك كاه جريدة التجارة — وهى من الجرائد المصرية المعروفة فى عصر الخديو اسماعيل — فشكت من استئثار لومونيتور بنشر القوانين دون غيرها قائلة فى سياق حديثها عن نشر إحدى الضرائب ، فأما موجب الكدر فهو أنه قد ورد فى الأمر الأول أن الضريبة لا ينفذ حكم قانونها إلا بعد أن تنشر فى صحيفة المونيتور إجبيسان ، وليس بخاف أن هاته الصحيفة فرنسوية العبارة وأن الذين تقع الضرائب عليهم غرباء عن هذه اللغة لا يعرفها إلا القليل من وجهائهم — إلى أن تقول — وما شأن الوقائع المصرية ولم سميت بالجريدة الرسمية . . . (١) .

وقد بقيت الجريدة شبه رسمية فى السنوات الأولى من حياتها ثم تغلبت عليها الصفة الرسمية قبيل الاحتلال مباشرة حتى إن الشيخ محمد عبده أسامه — حين ولى أمر الوقائع — أن تهب الحكومة كل عطفها وتشجيعها لجريدة لومونيتور وتهمل أمر الوقائع ، فيذكر أنها « الجريدة الرسمية الفرنسية » . وهى يومية دائمة الظهور تنشر فيها المهمات قصداً وبالذات . . . وأما الجهات

(١) جريدة التجارة العدد ١٦٨٣ فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩

— ٢٢٧ —



الجريدة الفرنسية الرسمية في عهد اسماعيل

الأجنبية الرسمية فقد نقلت عن لومونتور ما يعنينا من أمور على اعتبار أنها جريدة الحكومة الرسمية ، وكان في مقدمة من تمثل بها واعتمد عليها القناصل البريطانيون والفرنسيون . فيما كتبوا من مذكرات وتقارير (١) ، ثم أصبحت جريدة رسمية خالصة في سنة ١٨٨٣ حيث ظهرت معلنة عن رسميتها ، وتولى إدارتها في ذلك الوقت H. Bernard تحت إشراف القسم الخاص بالصحافة الأجنبية بنظارة الداخلية ، وقد احتفظت بصفحاتها

(١) راجع Livres Jaunes, Blue Books في تلك الفترة .

جميعا للأخبار والأوامر الحكومية ولنشر القوانين واللوائح وسقط منها كل ماله صلة بالعلم والسياسة والتجارة ، كما دأبت على أن تصدر ملاحق بالقوانين العاجلة كملحقها الخاص بالقانون المدني للمحاكم المصرية مترجم عن اللغة العربية (١) .

ويبدو أن جريدة لومونيتور إجبسيان كانت تطبع في أول الأمر في مطبعة غير حكومية حينما كانت تصدر شبه رسمية ، والراجح أنها طبعت فيما بعد في مطبعة الداخلية مع الوقائع المصرية حتى أوائل يولية سنة ١٨٨٤ حيث قامت مطبعة بولاق بطبع الجريدتين معا (٢) وفي يوم السبت ٣ يناير سنة ١٨٨٥ نشرت الوقائع قرار مجلس النظار الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بتعديل ونشر جرائد الحكومة الرسمية ، وهما الوقائع المصرية ولومونيتور إجبسيان وتغيير اسم الأخيرة وإطلاق (جريدة الحكومة المصرية الرسمية) عليها بدلا من اسمها القديم ، وأن تكون هي والوقائع في إدارة واحدة تابعة لنظارة الداخلية كما أشرنا إلى ذلك في تاريخ الوقائع .

(١) Le Journal Officiel العدد ٢٥٥ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٧

(٢) الوقائع المصرية في أول يولية سنة ١٨٨٤

ولا تختلف الجريدة الفرنسية الرسمية Le Journal Officiel عن الوقائع المصرية في كثير من حيث الشكل والموضوع ، فالإدارة لكليهما واحدة ولا تتميز الواحدة في قيمة الاشتراك عن الأخرى ، والتفاوت ضئيل من حيث الموضوع ، بمعنى أن الوقائع المصرية في سنة ١٨٨٥ عنت قليلا بالمقالات الاجتماعية بينما خلت الجريدة الفرنسية إطلاقا من هذه الموضوعات وحفلت بالمسائل الرسمية وحدها وإن عنت أحيانا بأبناء الفيضان وبرقيات روتر وهافاس ، وازدحمت بالإعلانات حكومية وأهلية بعضها باللغة الفرنسية وقليل منها بالانجليزية تصحبه صور موضحة للنشرة المعلن عنها (١) وأكثر ما تميزت به « الجريدة الرسمية » أن إعلاناتها بدأت أهلية في أغلبها ثم أخذت تضطر دنحو الصبغة الرسمية الخالصة ، فكانت معظم إعلاناتها فيما بعد « إعلانات رسمية » (٢) من الحكومة للأهالي ، ويلاحظ في هذه الناحية من نشاط الجريدتين أن هناك اختلافا عميقا بين غايات الإعلانات الأهلية ، فمعظم الإعلانات وكذلك الأخبار الرسمية الأخرى

(١) Le Journal Officiel العدد ٢٩ في ٩ مارس سنة ١٨٨٥

(٢) Le Journal Officiel العدد الأول في أول يناير سنة ١٨٩٠

في الجريدة الفرنسية تتجسه إلى البحث في أحوال الأجانب المقيمين في مصر بل إنها وضعت لهم وخدمهم بحيث أن القارىء المصرى العادى لا يعنيه أمر هذه الإعلانات أو الأخبار إذا ترجمت أو قرئت عليه من الجريدة الفرنسية ، حتى الحفلات الراقصة التى تقام فى سراى عابدين ، فإنها تختلف أشد الاختلاف مع ما اعتيد نشره فى الوقائع المصرية ، فالوقائع مثلاً قد تنشر شيئاً عن صلاة الحديو فى يوم الجمعة بينما الجريدة الرسمية تعنى بحفلة عابدين الراقصة Le Bal d'Abine وتحدث عن القاعة الكبرى التى أقيمت فيها وتذكر فى شئ من التفصيل أزياء الضياف وتنشر قائمة الطعام وما إلى ذلك مما يطرب له الأجانب ولا يعنى عامة المصريين (١) ويظهر الاختلاف أحياناً بين الوقائع المصرية وبين الجريدة الفرنسية فى الأنباء الرسمية التى اعتادنا نشرها ، فقلنا كنا نقرأ فى الوقائع بعد الاحتلال خبراً عن الحفائر ومتاحف الآثار (٢) ومصدر هذا كما نعتقد الرغبة العامة التى تفرض على كل من الجريدتين لونا خاصاً من الأنباء ،

(١) Le Journal Officiel العدد ١٠ فى ٢٢ يناير سنة ١٨٩٠

(٢) Le Journal Officiel العدد ٦٣ فى ٧ يونيو سنة ١٨٩٠

فالفرنجية وحدهم يهمهم أن يعلموا عن الجديد الذى عرف في آثار مصر القديمة ، ويرضيه أن يسمعوا كثيرا عن المتحف المصرى وما احتوى عليه خلاف ما كان يراه المصريون في ذلك الوقت .

وليس هناك تباين في أسلوب الإعلان الرسمى كما يبدو لنا وإن اعتادت بعض المصالح الحكومية نشر إعلاناتها وقراراتها باللغة الانجليزية ، ولا يخفى أن أسباب ذلك تعود إلى تغفل الروح الانجليزية في تلك المصلحة (١) ، ويلفت نظر الباحث ما اعتادت الجريدة الرسمية نشره من الملاحق ، وهى في أكثرها ملاحق صدرت باللغة الانجليزية وحدها (٢) .

والجريدة الرسمية كالوقائع المصرية من حيث تطورات الشكل فهى في سنة ١٩١١ غيرها في السنوات السابقة ، وهى هنا في إخراجها صورة أخرى للوقائع تماما حتى لإعلاناتها الخاصة بها ، وثمنها واشتراتها لها المكان المناظر لمكان ذلك في الوقائع ؛ غير أن التفاوت البسيط في الشكل ؛ بين الجريدتين يبين واضحاً

(١) Le Journal Officiel العدد ٧٣ في أول يولييه سنة ١٩١١

(٢) Le Journal Officiel العدد ١٠٧ في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١١

في سنة ١٩١٧ حيث دأبت الجريدة الرسمية على أن تنشر في رأس صفحاتها « أوامر — قوانين — قرارات ، وما إلى ذلك كلها أشارت تلك الصفحات إلى شيء من هذا بينما اقتصرت الوقائع على مستطيل قد يقصر وقد يطول في الصفحة الأولى فقط ، والجديد في هذه السنة كما يبدو لنا هذه الدقة التي درجت الجريدة الرسمية على إظهار إعلاناتها الصادرة بها من المصالح والمديريات ، ولم تنشر الجريدة إلى أحر إعلاناتها باللغة الإنجليزية إلا مرة واحدة (١) .

ومنذ عودة الحياة النيابية في سنة ١٩٢٤ كانت « الجريدة الرسمية » تنشر ترجمة فرنسية حرفية لمضابط المجلسين على شكل ملحق لها إلى عددها الفرنسي رقم ١١ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٣٢ ؛ وبعد ذلك وقف نشر هذه الترجمة « بالجريدة الرسمية » وأصبح يخص لكل دورة برلمانية ملخص واف يقع في عدة مجموعات لم تلحق بالجريدة رغم أنها كانت تطبع بالمطبعة الأميرية . وفي ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٨ رأى مجلس الشيوخ أن يقوم من

(١) Le Journal Officiel الممدد ٦٢ في ٤ يولية سنة ١٩٢١

— ٢٢٢ —

ناحيته بطبع ملخص ترجمة لمضابطه في إحدى المطابع الأهلية ،
وذلك عقب صدور مجموعته التاسعة من السنة المذكورة والتي
طبعت بالمطبعة الأميرية ، وفي ديسمبر سنة ١٩٣٨ حذا مجلس
النواب في هذا الشأن حذو مجلس الشيوخ وذلك عقب صدور
بمجموعته الأولى من السنة المذكورة .

مراجع البحث

كتب المعاصرون في تاريخ مصر الحديثة ، سواء في تفاصيل هذا التاريخ أو في مسأله العامة ، ولم تعوزهم الحقائق المنشورة في الكتب والمؤلفات التي عرفت منذ عهد محمد علي الكبير إلى أيامنا الحاضرة ، وقد سرت على نهج هؤلاء المعاصرين يوم أزمعت إنشاء فصول هذا الكتاب ، فرجعت في أول الأمر إلى الكتب التي أشارت إلى الوقائع المصرية من بعيد أو قريب ، عربية أو فرنجية ، مخطوطة أو مطبوعة ، وهي على كثرتها تشير إشارات خاطفة إلى عناية ولاية مصر بالوقائع وإلى محرريها جيلا بعد جيل ، وأهمها في رأي مخطوط « حليسة الزمن في وصف مناقب خادم الوطن » للسيد صالح مجدى بك ، وهو مخطوط تحتفظ به دار الكتب المصرية ، فصل فيه صاحبه تاريخ رفاعة رافع الطهطاوى أحد محررى الوقائع ، وخاصة حين يعرض لنشأته ودوره الصحفى فى الجريدة الرسمية وروضة المدارس إلى جهاده فى التعليم خلال عهده محمد على والحديو اسماعيل ؛ وهذا

المخطوط عظيم القدر ، صادق الرواية ، وصاحبه من تلامذة
رفاعة بك والمعجبين به الملازمين له .

وثاني المراجع التي راقى منها تفصيل يتصل بموضوعنا
« تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، وهو مطبوع ألفه
السيد محمود رشيد رضا ، في ثلاثة أجزاء ونشره في سنة ١٣٤٤
هجرية ، أذاع الجزء الأول منها شيئا كثيرا عن الشيخ في تحرير
الوقائع ، وهو خير ما كتب عن الأستاذ الإمام في هذا المؤلف
لأن صاحبه توخى فيه دقة الرواية وبسط الوقائع وتقرير الحقائق
في غير تملق أو تزويق ، بينما حفل الجزءان الثاني والثالث
بمناقشات وتعليقات لا أظنها تخلو من غرض وغاية ؛ وقد أيدت
أعداد الوقائع المصرية ما ذهب إليه رشيد رضا في كثير من
الموضوعات ، لذلك رأيت التنويه بهذا الكتاب لأنه جدير بقراءة
من يعنى بتاريخ الشيخ محمد عبده في الوقائع أو في غيرها من
نواحي النشاط قبيل الثورة العراقية وبعدها .

وفيما عدا هذين الكتابين قرأت نبذات قصيرة عن تاريخنا
هذا ، في كتب عريضة أخرى لا أجد محلا لذكرها هنا ، كما
قرأت في بعض الصحف المعاصرة شيئا عن الجريدة الفرنسية

الرسمية كجريدة التجارة في ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩ ، والوقائع المصرية في العدد ٩٣٣ الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ، أفاد في شرح أهميتها وخطرها ، وقد أشرت إلى ذلك كله في موضعه ، أما حظ الجريدة الفرنسية في الكتب العربية فضيل جدا وإن كان حظها في المؤلفات الأجنبية ظاهرا .

ويبدو لي أن الكتب الفرنسية الكثيرة التي رجعنا إليها في بحثنا عن تاريخ الوقائع المصرية قد نافست المؤلفات العربية في التكوين من شأن الصحيفة الرسمية فعرضت لها عرضا سريعا ، ولم يعن بأمرها إلا F. Bonola فقد نشر بحثا عن الوقائع والمطبوعة في *Revue Internationale d'Egypte* 11 No. Octobre 1905 بعنوان *Una Visita a Mohamad Ali nel 1822. La Prima Stamperia ed il primo giornale* وهو بحث ليس فيه من العمق شيء ، كما أن صاحبه لم يرجع في تحقيقه إلى مرجع يعتد به أو يعتمد عليه . ويختلف معه في ذلك Reinaud الذي نشر بحثا فيه لفتات طيبة عن الوقائع المصرية في *Journal Asiatique* 2 e Serie T. III 1821 بعنوان *De la Gazette Arabe Turque* imprimée en Egypte فقد تعرض الكاتب لصحفتنا في

سنواتها الثلاث الأولى من حيث الشكل والموضوع معا ، وفيما خلا هذين المقالين لم أجد من الكتب الفرنسية ما يستحق الإشارة أو التنويه في هذا الفصل وإن ذكرناها في هوامش المتن كلما جد ما يستدعى ذكرها .

أما الجريدة الفرنسية الرسمية فقد عرفنا بها في أول الأمر يعقوب أرئين باشا في 1905 Bulletin de l'Institut Egyptien تحت عنوان Etude Statistique Sur la Presse Egyptienne وقد أشار لها في إيجاز لا يقدم ولا يؤخر ، بيد أنه أثار لنا طريق البحث عنها ؛ وجاء Bowring فأماط اللثام عنها في تقريره الذي كتبه عن مصر وكريت Report on Egypt and Candia ولو ان حديثه كان موجزا إلا أنه أجمل فيه شيئا كثيرا ثم رجعنا إلى أعدادها القليلة في نشأها الأولى أيام محمد علي سنة ١٨٨٣ ثم في مجلداتها المختلفة منذ سنة ١٨٧٤ إلى اليوم .

كان رجوعنا إلى الكتب والمقالات لدراسة تاريخ الوقائع المصرية خطوة أولى لا بد منها لكل من يتعرض لبحث تاريخي ، غير أن هذا وحده ليس كافيا لنشر كتاب عن الوقائع ، لذلك كان اعتمادنا عظيما على الوثائق المحفوظة بقسم المحفوظات

التاريخية بعابدين ودار المحفوظات بالقاهرة ، وهى وثائق بعضها باللغة العربية فى دفاتر المدارس ، ومعظمها باللغة التركية فى المحافظ والدفاتر المختلفة ، وتصور هذه الأسانيد جزءا كبيرا من تاريخ الوقائع منذ إنشائها إلى نهاية عهد الخديو اسماعيل ، وقد شغلت من هذا البحث بضعة فصول ، فيها من الحقائق التاريخية ما قوم أمر هذا البحث ، وحسب هذا الجدول التاريخى الصافى أن من لا يعتمد عليه ولا يدعم حقائقه به ينقصه شئ كثير من تاريخ الوقائع المصرية .

والوثائق التركية والعربية التى أخذنا عنها نقلت إلينا صورة رائعة عن محمد على الكبير لم تكن معروفة لقارئ التاريخ المصرى الحديث ، فقد غاب عنا جهده الصحفى ولم يعن به مؤرخ من المؤرخين ، فإذا بهذا الأمير صحفى من الطرز الأول ، يخيل إلى من يحبل تاريخه فى بناء مصر الحديثة أنه كان مديرا للوقائع ومحررا لها ، يوالىها بالإشراف فيطالع مسوداتها ، ويشير بمقالاتها ويهذب من أخبارها ، ويسيه أن يرى فيها خروجاً على مألوف أو شذوذاً فى لفظ أو تعبير ، ويراقب هذا فى حرص الصحفى القادر العالم ، لا تحرمه من ذلك كله مهام الدولة ولا شئونها

الكثائر ؛ وعن هذه الوثائق تبين أن الوقائع المصرية ليست شيئا عاديا بل هي رسول تعليم وثقافة ورسول دعاية لمصر في كل مكان . ثم عدت بعد هذا كله إلى الوقائع المصرية نفسها منذ إنشائها في ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ إلى أواخر سنة ١٩٤١ وحرصت على أن أصور أشكالها وتطوراتها وأن أشرح أسلوبها ومعانيها ، وأبين نواحي النشاط الفكري والأدبي فيها ، وأفصل دورها في هذا جميعا ، معتمدا على أعدادها ، رابطا بين المنشور وصداه في الحياة المصرية العامة ؛ وبذلك أدرك البحث غايته وأوفى على خاتمته .

المراجع

أولا - وثائق لم تنشر

ثانيا - المراجع العربية

١ - كتب عربية ومعربة

٢ - المخطوطات

٣ - مقالات في صحف ومجلات

ثالثا - المراجع الفرنجية

١ - كتب المراجع

٢ - وثائق مطبوعة

٣ - وثائق لم تطبع

٤ - الكتب

٥ - الدوريات

٦ - مقالات في المجلات العلمية

— ٢٤١ —

أولا — وثائق لم تنشر

١ — الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١٩٠	محفظة رقم ٢ خديوى تركى	٢٤ رجب ١٢٤٩ هـ
٢٢٧	« ٢ »	١٦ ربيع الثانى ١٢٥٠ هـ
٣١	دفتر رقم ٧٤٠ خديوى تركى	أول رمضان ١٢٤٣ هـ
٢	« ٣٠ معية تركى	٣ رمضان ١٢٤٣ هـ
٢١٥	« ٧٤٨ خديوى تركى	٤ جمادى الثانية ١٢٤٤ هـ
١٢٢	« ٧٤٠ »	٨ ذى القعدة ١٢٤٣ هـ
٣٦	« ٧٤٧ »	غرة صفر ١٢٤٤ هـ
٢٤٧	محفظة رقم ١	غرة صفر ١٢٤٤ هـ
٢٧	دفتر رقم ٢٦٩ معية تركى	١٨ ذى القعدة ١٢٤٧ هـ
٢٦٦	« ٣٩ »	١٤ شوال ١٢٤٤ هـ
٢١	« ٧٤٦ خديوى تركى	٢٢ صفر ١٢٤٥ هـ
٢٧٠	« ٣٢ معية تركى	١٦ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ
١٣	« ٩٣ مدارس عربى	٦ شوال ١٢٦٣ هـ
٣٨٠	« ٩٣ مدارس عربى	١٩ شوال ١٢٦٣ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
٢٥٨	دفتر رقم ٣٢ معية تركى	١٠ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ
٧٦	د ٢٠٧٧ مدارس تركى	٧ ربيع الأول ١٢٥٨ هـ
١٢٧	د ٩ مدارس عربى	٥ ذى القعدة ١٢٦٠ هـ
٣٤٩	د ٥	١٩ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٣٦٩	د ٥	٤ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٩٠	د ٥	٣ رجب ١٢٦١ هـ
٣٥٧	د ٢٠٧٩ مدارس تركى	غرة ربيع الأول ١٢٥٨ هـ
٣٥٨	د ٢٠٧٩	د ١٢٥٨ هـ
٣٥٩	د ٢٠٧٩	د ١٢٥٨ هـ
٣٦١	د ٢٠٧٩	د ١٢٥٨ هـ
٣٦٢	د ٢٠٧٩	د ١٢٥٨ هـ
٦٩	د ٢١ مدارس عربى	٦ ذى الحجة ١٢٦١ هـ
٥٠٨	د ٥	١٧ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ
٧	د ١	٢٢ جمادى الثانية ١٢٦٠ هـ
٥٥٩	محفظة ٨٧	٢٩ ربيع الثانى ١٢٦٤ هـ
١٥٢	د ٣٢ معية تركى	٢٧ ربيع الأول ١٢٥٠ هـ
٥٣٣	دفتر رقم ٥ مدارس عربى	٢٥ جمادى الثانية ١٢٦١ هـ

— ٢٤٣ —

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسرأي عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
٢١	دفتر رقم ٦٤ معية تركي	٤ رمضان ١٢٥١ هـ
١٧٦ أصلية	د ٧٨٧ خديوي تركي	٢٩ صفر ١٢٤٩ هـ
٢١٦ مسلسل	د ٧٩٨	٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٠ هـ
٣ أصلية	د ٥٦ معية تركي	٢٢ جمادى الاولى ١٢٥٠ هـ
٦٢ مسلسل	د ٣٢٥ مدارس عربي	٢٧ جمادى الآخرة ١٢٥٠ هـ
٣٦٢	د ٥٦	٤ ذى الحجة ١٢٦٢ هـ
٣٢١	د ٣٢ معية تركي	٩ صفر ١٢٤٥ هـ
٣٢٥	د ٥٣ معية سننية	١٩ محرم ١٢٤٩ هـ
٤٥٨	د ٧٤ قيد الأوامر العلية	٧ ربيع الاول ١٢٥٢ هـ
٢٦٠	د ٥٠ خديوي تركي	١٠ محرم ١٢٤٩ هـ
٦٦٨	د ٤٩ معية تركي	١٤ جمادى الآخرة ١٢٤٨ هـ
٥١٠	د ٤٩	٢٦ ربيع الثاني ١٢٤٩ هـ
٥١	د ٦٦	٣ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
٢٤٢	د ٦٦	١٢ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
٦٦٨	د ٦٦	١٩ جمادى الآخرة ١٢٥١ هـ
٧٤٣	د ٧٥٩ ديوان خديوي	١١ ربيع الثاني ١٢٤٦ هـ
٧٩٩		
١٩٨		

رتابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسرأى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
١	دفتر رقم ١١٩ مدارس عربى	٢٤ ذى الحجة ١٢٦٤ هـ
١٥٦	د ٣ معية تركى	١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ هـ
١٥٧	د ٣ د	١٩ ذى الحجة ١٢٤٧ هـ
٣٧١	محفظة رقم ٢٧ معية تركى	١٣ ذى القعدة ١٢٧٧ هـ
٨٧٧	دفتر رقم ١٣ مدارس عربى	١٧ رجب ١٢٦١ هـ
٩١٦	د ١٣ د	٢ شعبان ١٢٦١ هـ
٢٧٤	د ٣١٤ معاونة جهادية	١٩ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ
٦٥	د ٢٨٦ شورى المعاونة	غرة صفر ١٢٥٨ هـ
٥٨٤	د ٢٠٧٣ مدارس تركى	٢٧ ذى القعدة ١٢٥٧ هـ
٢	د ٢٠٩٩ د	٣ جمادى الأولى ١٢٦٠ هـ
٢٩١	د ٣١٤ معاونة جهادية	غرة ذى الحجة ١٢٥٧ هـ
١٩٧	د ٤٨٤ معية تركى	٢٣ صفر ١٢٦٩ هـ
٦٠	د ٤٨٤ د	غرة ذى الحجة ١٢٦٨ هـ
٣٦	محفظة رقم ٢٧ معية تركى	٢٢ شعبان ١٢٧٧ هـ
٤٤٤	د ٢٩ د	١٩ شعبان ١٢٧٩ هـ
١٠	دفتر رقم ٥٣٠ د	٢٦ شعبان ١٢٧٩ هـ
٦٤	د ١١٨١ أوامر	٣ رجب ١٢٨٢ هـ

(تابع) الوثائق المنقولة عن قسم المحفوظات التاريخية بسراى عابدين

رقم الوثيقة	المحفظة أو الدفتر	التاريخ
٤	دفتر رقم ٥٥٧ معية تركى	٢٠ جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ
٩١	محفظة رقم ٣٩	٢٧ جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ
١٠٩	دفتر رقم ٧٤	٩ جمادى الأولى ١٢٨٥ هـ
١٣١	محفظة رقم ٤٥	١٩ صفر ١٢٨٦ هـ
٣٠	د ٥٢	٢٣ محرم ١٢٩٢ هـ
٩٦	دفتر رقم ١٩٠٢ أوامر	غاية محرم ١٢٨٠ هـ
٧٧	محفظة رقم ٥٠ معية تركى	١٩ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ
٦٠	دفتر رقم ٤٨٤	٢٨ شوال ١٢٧٠ هـ
٩	محفظة رقم ٥٢	٢٦ محرم ١٢٩٣ هـ
١٤٢	د ٢٦	١٠ ربيع الأول ١٢٧٧ هـ
١٨٨	د ٢٧	٢٢ شعبان ١٢٧٧ هـ
١٤٨	د ٣٨	٢ محرم ١٢٨٣ هـ
٤٨١	د ٤٠	ذو القعدة ١٢٨٣ هـ
١٠٤	د ٤٠	٥ شوال ١٢٩٤ هـ

٢ — الوثائق المنقولة عن دار المحفوظات بالقلمة

التاريخ	الوثيقة
١٢٤٤ هـ	كراسات ملخصات الأوامر العلية — كراسة رقم ٩ ص ١٧٢ دفاتر قيودات المعية السكتة واوية جه أقاليم ص ٨٧٢ دفتر مجموع أمور إدارة ولإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤
١٣ ربيع الثاني ١٢٧٩ (٧ أكتوبر ١٨٦٢)	أمرال صادر من سميبلش إلى نظارة المالية — دفتر الأوامر العلية الصادرة للمالية سجل أول استحقاقات الداخلية وأقلامها
٥ مايو ١٨٨١	والدفترخانة المصرية ومجلس شورى النواب
١٨٨١ — ١٨٨٢	سجل أول وثائق استحقاقات الدواوين وأقلامها والدفترخانة المصرية ومجلس شورى النواب
	رقم ١٤٦٤٦ و ١٤٦٥٨
١٨٨٣	دفتر استحقاقات الداخلية وأقلامها رقم ١٤٦٦٨
١٨٨٤ — ١٨٨٥	دفتر استحقاقات الداخلية وأقلامها رقم ١٤٧٢٧
٧ جمادى الأولى ١٢٧٩	دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية رقم ٣ سجل رقم ١١٩٦

(تابع) الوثائق المنقولة عن دار المحفوظات بالقلعة

التاريخ	الوثيقة
١٢٨٣ هـ	دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السنية
١٢٨٣ هـ	دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ج ٢ ص ١٧ رقم ٣٩٨ محفوظات الدائرة السنية
١٨٨٠ - ١٨٩٦	دفاتر استحقاقات المطبعة الأميرية
١٨٨٤	دفتر قيد أسماء مستخدمي مطبعة بولاق
	بوزار قالمالية رقم ١٤٧٣٥ ع ٦٣ مخزن ٤٤

٣ — الوثائق المنقولة عن وزارة المالية

الموضوع	الوثيقة
مשרوعات شيل بك لتحسين المطبعة وإصلاح الجرائد الرسمية	أرشف وزارة المالية سنة ١٨٩٧ ، محفوظات المطبعة
تعيين وارن تريلون في وظيفة مساعد وكيل وزارة المالية	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٥٧ م — ١٦/٤
خاص بوظائف احمد صادق بك	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٧١ م — ١/١٥
منح جورج نيوتن رتبة البكوية	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٧١ م — ١٠/٢٦
تعيين فورجيه ملاحظا للمطبعة الأميرية	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٧١ م — ٥/١٢
	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٧١ م — ٢٨/٣ جزء أول
خاص باستقالة بهجت بك نهائيا من المطبعة	أرشف وزارة المالية دوسيه رقم ٧١ م — ١٨/٣ جزء أول ورقة رقم ١٠١

٤ — الوثائق المنقولة عن المطبعة الأميرية

محفوظات المطبعة الأميرية ببولاق	اعتزال فورجيه وظيفة المطبعة
ملف رقم ٣ — ٤٢/٢	
محفوظات المطبعة الأميرية ببولاق	عودة بهجت بك إلى إدارة المطبعة
ملف رقم ٣ — ١٨٨/٢	

ثانيا - المراجع العربية

- ١ - كتب عربية ومعربة
- ١ - ابراهيم عبده - تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية . القاهرة ١٩٤١
- ٢ - أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم في عصر محمد علي القاهرة ١٩٣٨
- ٣ - آدمس (تشارلز) - الإسلام والتجديد في مصر . ترجمة عباس محمود . القاهرة . الطبعة الأولى .
- ٤ - الجبرتي (الشيخ عبد الرحمن) - عجائب الآثار في التراجم والأخبار (أربعة أجزاء) القاهرة ١٣٢٢ هـ
- ٥ - الشدياق (أحمد فارس) - الواسطة في معرفة أحوال مالطة وكشف المخبا عن فنون أوروبا . القسطنطينية ١٢٩٠ هـ
- ٦ - جورجى زيدان بك - تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر . جزمان في مجلد . القاهرة ١٩٠٢
- ٧ - رفاعة بك رافع الطهطاوى - تلخيص الأبريز في تلخيص باريز . القاهرة ١٢٦٥ هـ

— ٢٥٠ —

- ٨ — عبد الرحمن الرافعى بك — تاريخ الحركة القومية وتطور
نظام الحكم في مصر . القاهرة ١٩٣٠
- ٩ — على مبارك باشا — الخطط التوفيقية — عشرون جزءا في
خمسة مجلدات . بولاق ١٣٠٦ هـ
- ١٠ — فيليب دى طرازى (الكونت) — تاريخ الصحافة العربية
(أربعة أجزاء) . بيروت ١٩١٣
- ١١ — قسطنكى إلياس عطارة الحلبي — تاريخ تكوين الصحف
المصرية — القاهرة ١٩٢٨
- ١٢ — محمد مختار باشا — التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ
الهجرية بالسنيين الإفرنجية والقبطية . القاهرة ١٨٩٣
- ١٣ — محمود رشيد رضا — تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده
(ثلاثة أجزاء) مطبعة المنار . القاهرة ١٣٤٤ هـ
- ١٤ — مصطفى محمد الفلكى ومحمد نجيب — النتيجة المستحسنة
لحساب مائة سنة . القاهرة ١٨٩٥

٢ — المخطوطات

- ١ — السيد صالح مجدى بك — حلية الزمن فى وصف مناقب
خادم الوطن مخطوط بدار الكتب المصرية ١٢٩٠ هـ

— ٢٥١ —

٣ — مقالات في صحف ومجلات

- ١ — الوقائع المصرية — من سنة ١٨٢٨ م إلى سنة ١٩٤٢ م
- ٢ — جريدة الأهرام - العدد الخامس الصادر في ٢ سبتمبر ١٨٧٦
- ٣ — مجلة المنار — الجزءان الثامن والثاني والعشرون
- ٤ — جريدة التجارة — العدد ٦٣ الصادر في ٨ أكتوبر ١٨٧٩

ثالثاً - المراجع الفرنسية

١ - كتب المراجع

- (1) DENY, J. Sommaire des Archives Turques du Caire
Le Caire, 1930.
- (2) MAUNIER, R. Bibliographie économique, juridique
et sociale de l'Egypte Moderne (1798 — 1916).
Le Caire, 1918.

٢ - وثائق مطبوعة

- (1) BOWRING, J. Report on Egypt and Candia
London, 1840.
- (2) Correspondance de Napoléon 1er. Tome IV — V
Paris, 1860.
- (3) KELLER, A. Correspondance, Bulletins et Ordres du
jour de Napoléon Tome IV.

٣ - وثائق لم تطبع

- (1) Diplomatic Documents concerning affairs of Egypt,
Sc. Soc. Tome 1, N. 679, Egyptian Library.

٤ - الكتب

- (1) BLUNT, W.S. Secret History of the English occupa-
tion of Egypt, Newyork 1922.
- (2) BROCCHI, G B. — Viggi in Africa. Giornale in Egitto,
Nella Siria. E. Nella Nubia, Tome. 1. Bassano, 1841.
- (3) CHARLES - ROUX, F. — Bonaparte Gouverneur
d'Egypte, Paris, 1936.
- (4) DRIAULT, E. — Napoléon Le Grand, Tome. 1. Paris
1930.
- (5) GALAL, K. E. — Entstehung und Entwicklung der
Tagespresse in Agypten, Limburg an der Lahn. 1939
- (6) HAMONT, P. N. — L'Egypte Sous Méhémet Ali.
Tome, II Paris, 1843.

— ٢٥٣ —

- (7) RIGAULT, G — Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de l'expédition d'Egypte, Paris, 1802
- (8) ROUSSEAU, M. F. — Kléber et Menou en Egypte depuis le départ de Bonaparte (Août 1799 — septembre 1801), Paris 1900.

٥ — الدوريات

- (1) Le Courier de l'Egypte, 1798-1801
- (2) La Décade Egyptienne, 1798-1801.
- (3) Le Moniteur Egyptien. 1833.
- (4) Le Moniteur Egyptien. 1874-1884.
- (5) Le Journal Officiel, 1885-1942.

٦ — مقالات في المجلات العلمية

- (1) ARTIN, Y. PASHA. - Etude Statistique sur la Presse Egyptienne, Bulletin de l'Institut Egyptien, 1905.
- (2) BONOLA, F.—Una Visita a Mohamad Ali nel 1822 La Prima Stamperia ed il primo giornale. Revue Internationale d'Egypte II No. Octobre 1905.
- (3) CANIVET, R. G. — L'Imprimerie de l'expédition d'Egypte. Les journaux et les Procès-Verbaux de l'Institut (1798 — 1801). Bulletin de l'Institut Egyptien 5e Série, Tome III, 1909.
- (4) GEISS, A. — Histoire de l'Imprimerie en Egypte, Bulletin de l'Institut Egyptien 5e Série, Tome I, 1907.
- (5) GEISS, A.—Histoire de l'Imprimerie en Egypte, " L'Etablissement Typographique du Pasha — Le Début de l'Imprimerie de Boulac " Bulletin de l'Institut Egyptien Tome, II, 1908.
- (6) REINAUD,—De la Gazette Arabe Turque imprimée en Egypte, Journal Asiatique 2e Série, Tome VIII, 1831.

بيان الموجود في دار الكتب من أعداد الوقائع المصرية إلى سنة ١٨٨٢

المجلد الأول

وفيه سنة ١٢٤٤ هـ وجزء من سنة ١٢٤٥ هـ وليس به أعداد ناقصة .

المجلد الثاني

وفيه تسعة سنة ١٢٤٥ هـ وينقصه العددان ٥٠ ، ٥٣ هـ

المجلد الثالث

وفيه سنة ١٢٤٦ هـ وليس به أعداد ناقصة .

المجلد الرابع

وفيه تسعة سنة ١٢٤٦ هـ وليس به أعداد ناقصة .

مجلد سنة ١٢٤٩

وتنقصه الأعداد ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ هـ

من سنة ١٢٥٠ إلى سنة ١٢٥٥ هـ

غير موجودة هذه السنوات .

مجلد يحتوى على

السنوات من سنة ١٢٥٦ إلى سنة ١٢٦٣ هـ مفصلة على الوجه الآتي :

— ٢٥٥ —

(١) سنة ١٢٥٦ هـ وفيها ثلاثة أعداد فقط وهى ١٦٩، ٦٢٠، ٦٢١

(٢) ٥١٢٥٧ هـ ، عدد واحد هو ٦٢٢

(٣) ٥١٢٥٨ هـ ، عددان فقط وهما ٦٢٣ ، ٦٢٤

(٤) ٥١٢٥٩ هـ ، عدد واحد وهو ٦٢٥

(٥) ٥١٢٦٠ هـ ، عدد واحد وهو ٦٢٦

(٦) ٥١٢٦١ هـ ، عدد ٦٢٧ والأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩

(٧) ٥١٢٦٢ هـ ، الأعداد من ٩ إلى ٤٣

(٨) ٥١٢٦٣ هـ ، الأعداد من ٤٤ إلى ٩٤

سنة ١٢٦٤ وفيها الأعداد

من ٦٨ إلى ١٣٨

من سنة ١٢٦٥ إلى سنة ١٢٨١

ضائع أو راجع إلى تعطل الجريدة عن الظهور

من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ ، الذى قبل ٢ مايو سنة ١٨٦٧

الأعداد مفقودة ابتداء من العدد ٦١ إلى العدد ١٠٠

من ٢ مايو ١٨٦٧ إلى ٢٩ ديسمبر ١٨٦٧ ضائع منها الأعداد

١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٨

سنة ١٨٦٨ وينقصها الأعداد

٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥

— ٢٥٦ —

سنة ١٨٧٠ وينقصها الأعداد

٣٧٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦

سنة ١٨٧١ وينقصها الأعداد

٤٣٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥

سنة ١٨٧٢ وينقصها الأعداد

٤٨٦ ، ٤٨٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥ ، ٤٤٨

سنة ١٨٧٣ وينقصها الأعداد

٤٩١ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥١٥ ،

٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٣

سنة ١٨٧٤ وينقصها الأعداد

٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ومن ٥٦٥ إلى ٥٧١ ثم

٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٤

سنة ١٨٧٥ وينقصها الأعداد

٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٧ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣

سنة ١٨٧٦ وينقصها الأعداد

٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٨ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ومن ٦٦٣ إلى ٦٦٨ ،

٦٧٠ ، ٦٧٥ ، ٦٧٧ ، ٦٨٠ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦

— ٢٥٧ —

سنة ١٨٧٧ وينقصها العدد

٧٠٩

سنة ١٨٧٨ وينقصها الأعداد

من ٧٧٠ إلى ٧٩١

سنة ١٨٧٩ ليس بها ناقص

سنة ١٨٨٠ وينقصها الأعداد

٨٦٦ ، ٨٨٣ ، ٨٩٩

سنة ١٨٨١ وينقصها الأعداد

١٠٣٤ ، ١١٣٦ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٤٤

سنة ١٨٨٢ وينقصها الأعداد

١٤٤١ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٥٠٠

أم الأعلام

الططاوى ص ٧٢، ٧٣، ٨٩، ٩٢،	(١)
٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣	أبراهيم ص ٤٠، ٥١، ٦١، ٦٢، ٦٧
١٤٩، ١٠٢، ٩٩، ٩٨	١٧٧، ١٧٠، ١١٠، ١٣٣
١٦٥	١٩٥
العدوى د ١٩٥	أحمد د ٨٥، ٢٠٣
القطار د ٧٢، ٧٣، ٩٤، ٩٩	أدم د ٨٩، ١٠٢
١٤٠	أرتين د ٩٦
الليثي د ١٤٧، ١٤٨	إسماعيل د ٥٢، ١٠١، ١١٣
الحلباوى د ١٦٧، ١٦٩، ١٩٢	١١٨، ١١٩، ١٢٠
أوجيني (أوزه ني) ص ١٤٨	١٢١، ١٢٥، ١٣٠
(ب)	١٤٥، ١٤٨، ١٥٢
باسليوس ص ٣٢	١٦٩، ١٨٩
بالمرستون د ٢١٨	الأقفاقي د ١٦٦، ١٧٠
باورنج د ٢١٨	الجبرقي د ٧٣
بغوص د ٣٨، ٥٠، ٥٨، ٦٠	الحشاش د ٢٤
بليار د ٢٢	الدسوقي د ١١٢
بنجيه د ١٩٧	السناري د ٤١
بهجت د ٢١١، ٢١٢	الشدياق د ٧٢، ٧٣، ٩٩، ١٠١
بوسنو د ٢٢٤	١٦٥
بونايرت (نابليون) ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢	الصفقي د ٧٤

تابع أهم الأعلام

درويش ص ٨٥، ٧٢	(ت)
دوساسى د ٩٥	تريلونى ص ٢٠٥، ٢٠٤
(ر)	توفيق (الخديو) ص ١٨٥، ١٥٢
راتب ص ٨٥	(ج)
راسخ د ١٤٢، ١٢٥	جودت ص ١١٢، ١١١
رسمى د ١٣٠	(ح)
رشدى بك ص ١١٦، ١١٥، ١١٤	حبيب ص ٥٩، ٥١، ٣٢
١٩٥، ١٣٠، ١١٨	حسن أفاد ١١٠
رياض (الوزير) ص ١٤٢، ١٤١	حسين د ٨٩، ٥٤، ٥٢
١٦٠، ١٥٩، ١٤٥	١٩٤، ١٤٢، ١١١
١٨٦	١٩٦، ١٩٥
(ز)	حليم د ١٢٩
زغلول (سعد باشا) ص ١٦٩، ١٦٦	(خ)
(س)	خليفة ص ١٩٤، ١٤١
سامى ص ٨٥، ٧٢، ٧١، ٥٧، ٥٥	خورشيد د ٥٤، ٥٢
سعيد د ١١٣، ١١٠، ٧٧، ٢٧	خيرى د ١٢١، ١١٩، ١١٥
١١٤	١٢٩، ١٢٨، ١٢٦
سلامة د ١٣٤، ١٣٣، ١٢٢	١٤٩، ١٣٣، ١٣١
١٤١	(د)
	دجنت ص ٢٠

تابع أهم الأعلام

(ف)	سلطان ص ١٦٦، ١٦٩، ١٨١،
فاتح ص ٨٦	١٨٧، ١٩١، ١٩٢،
فتح الله د ٢٠٣	١٩٣
فورجيه د ٢٠٩	(ش)
فورني د ٣٣	شريف (الوزير) ص ١٢٦، ١٨٦،
فيض الله د ١١٠	شهاب الدين ص ٧٤، ٩٩، ١٠٦،
(ك)	١٦٥
كاني د ٨٧	شيلي ص ٢٠١، ٢٠٢
كليبر د ٢١	(ص)
(ل)	صادق ص ٢٠٦
لبيب ص ٨٩، ٩٨	صبري د ٨٥
لقان د ١٩	(ع)
لوبر د ٥٩	عباس ص ٦٧، ١٠٩، ١١٠
(م)	عبد الرحيم ص ٩٥، ١٢١، ١٢٢،
مارسيل ص ١٩، ٢٠	١٣٨، ١٣٩، ١٤٠،
مجدى د ٩٣، ٩٤، ٩٦، ١٢٩	١٤١، ١٥٢، ١٦٠،
محمد عبده ص ١٤١، ١٥٤، ١٥٨	١٦٥
١٥٩، ١٦٠، ١٦٢،	عربي ص ١٠١
١٦٣، ١٦٤، ١٦٥،	عزيز د ٤٠
١٦٦، ١٦٧، ١٦٩،	عطشان د ١١١

— ٢٦١ —

تابع أهم الأعلام

مسابكي ص ٢٨	١٧٠، ١٧١، ١٧٦،
منو د ٢٤	١٧٨، ١٨١، ١٨٥،
موسى د ١١٠	١٨٧، ١٩٢،
مونج د ١٨	محمد علي (الباشا - الجناح الوالى -
ميمو د ٥٨	ولى النعم) ص ٨، ٢١، ٢٥، ٢٦،
(ن)	٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٧،
نائل د ١٤٧	٣٨، ٣٩، ٤٢، ٥٠، ٥٥،
نصر الله (نصرى) ص ٦٠، ٧٤	٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢،
نوحى ص ١٥٠	٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩،
نوفل د ١٤٩	٧٠، ٧٨، ٨٧، ٩٤،
نيوتن د ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩	١١٠، ١١٣،
(و)	محمود ص ٣١، ٨٧،
وفا ص ١٩٢	مختار د ٥٩،
	مرعى د ١٤٠،

للمؤلف

الحياة الثانية

في المصايف

في السودان

تاريخ الطباعة والصحافة في مصر

تاريخ الوقائع المصرية (الطبعة الأولى — نشرتها الحكومة المصرية)

تم طبع الكتاب في يوم الأحد

٥ إبريل ١٩٤٢

